حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
Islamic Jihad Movement
in Palestine

مركز اللغات والترجمة
Translation and Languages
Center

التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل

2019 - 2018

دراسة صادرة عن:
معهد أبحاث الأمن القومي "الإسرائيلي"

آذار 2019

مركز اللغات والترجمة
حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين
قسم الترجمة

الفهرس

- **تقديم** ..... مركز اللغات والترجمة 5
- **مقدمة** ..... عانات كورتس وشلومو بروم 9
- **إيران على أبواب عام الحسم والتحولات** ..... سيما شاين وراز تسيمت 13
- **الجبهة الشمالية على مفترق طرق** ..... أودي ديكل وعانات بن حاييم 31
- **الاضطرابات على الساحة الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط** .. إلداد شافيط 45
- **الساحة الفلسطينية – أزمة تضم بين طياتها فرصاً لإسرائيل** ..... أودي ديكل 61
- **الخلاصة** ..... عاموس يادلين 77

تقديم

أصدر معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي التقرير الاستراتيجي السنوي لإسرائيل 2018-2019، في سياق السلسلة التي يصدرها المعهد سنوياً، والتي تشكل وثيقة تستند عليها الحكومة الإسرائيلية في اتخاذ الخطوات العملية، لمواجهة التهديدات التي تشكل خطراً إستراتيجياً على الكيان الصهيوني. ويقدم مركز اللغات والترجمة في حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، ترجمة كاملة لهذا التقرير الذي يتضمن عدداً من العناوين التي شكلت ولا تزال تحدياً استراتيجياً للكيان الصهيوني، على جبهات عدة منذ العام الفائت. وقد اشتملت هذه العناوين على التحدي الأبرز والأخطر الذي تشكله الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وتحدي الجبهة الشمالية التي تتكون من جنوب لبنان والجولان السوري المحتل، وتحدي الساحة الفلسطينية وتعقيداتها المتشابكة وآفاق مواجهتها، إضافة إلى التحديات الإقليمية التي تبلورت في ظل الاضطرابات الدولية وانعكاسها على المنطقة. ويتضمن التقرير مجموعة من التوصيات والردود على التحديات الراهنة والمستقبلية، التي يقدمها مدير معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي عاموس يادلين كخلاصة للتقرير.

تتجدد التحديات الاستراتيجية التي يواجهها الكيان الصهيوني في ظل تحولات استراتيجية شهدتها البيئة السياسية المحيطة، وذات تداعيات خطيرة على «الأمن القومي الإسرائيلي»، تجلت في أحد مظاهرها بتآكل «الردع الإسرائيلي» خلال العام الماضي، حيث تصاعدت التهديدات الأمنية – العسكرية التي يطلق عليها قادة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية «توترات تحت عتبة الحرب»، والتي تتعامل معها إسرائيل بمفهوم «الحرب المحدودة». ويمكن لهذه التوترات أن تساهم في تشكيل وضع ذي قابلية عالية للانفجار، وإذا أدت العمليات المحدودة إلى التصعيد في المواجهة، فإنه من المحتمل أن تنشأ حالة تدعى «حالة الكل» على الجبهات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل: سورية ولبنان وقطاع غزة، وتتدهور إلى مواجهة واسعة وحرب شاملة، تطيح بنافذة الفرص التي فتحت أمام الكيان الصهيوني، في ظل الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية، والمساعي الحثيثة التي يبذلها الرئيس دونالد ترامب لتشكيل تحالف (عربي- إسرائيلي) تحت عنوان مواجهة إيران في المنطقة، وذلك من أجل استدخال الكيان الصهيوني إلى نسيج العالم العربي وتصفية القضية الفلسطينية.

وثمة ثغرة أخرى في ميزان الردع الإسرائيلي تتمثل في عدم جدوى العدوان الصهيوني، بسبب الصعوبة في تحقيق الأهداف الإسرائيلية وعدم القدرة على «الحسم العسكري»، كما ظهر في رد المقاومة على العدوان الصهيوني الذي شنته قوات الاحتلال العام المنصرم على قطاع غزة وانعكس سلباً على حكومة نتنياهو، إضافة إلى التداعيات التي وصلت إلى الضفة الغربية التي يشعر الإسرائيليون حيالها بخطر كبير يهدد المخططات

الإسرائيلية التي تحاك للساحة الفلسطينية. وكذلك الرد الفعلي من قبل الدفاعات السورية وتصدي الجيش العربي السوري للاعتداءات الجوية الإسرائيلية عبر الحدود.

وفي حال الانزلاق إلى مواجهة شاملة فإن تداعياتها ستكون أكثر تعقيداً من المعركة ذاتها، بسبب انعكاساتها الأمنية على الجبهة الداخلية الإسرائيلية وتداعياتها الإقتصادية والاجتماعية. وعلى «إسرائيل» أن تدرك بأن مستوى المخاطر في عام 2019 سوف يكون أعلى من السابق، وأن الجبهة الشمالية ستشكل التحدي الأكبر للكيان الصهيوني، بحسب تقديرات الإسرائيليين أنفسهم. فالجيش العربي السوري يعيد بناء منظومة الدفاع الجوي لديه، ويستخدم سياسة إطلاق نار واسعة وسهلة، مثلما هو واضح في الأشهر الأخيرة، كما أن قوته تتعزز في ظل حالة من الاستقرار بعد الانجازات الهامة التي تحققت بهزيمة الإرهاب وداعميه، والانتصار الذي حققه الرئيس بشار الأسد بالحفاظ على الدولة السورية وموقفها الثابت من الصراع مع المشروع الصهيوني ودعمها الدائم للقضية الفلسطينية. كما أن حزب الله ازدادت قوته وتعززت على نحو يمكنه من نشر قواته على طول الجبهة الشمالية من جنوب لبنان إلى الجولان السوري المحتل. أما الجمهورية الإسلامية الإيرانية فقد رسخت وجودها من خلال دورها في محاربة الإرهاب ووقوفها إلى جانب الدولة السورية حليفاً استراتيجياً، حيث أصبح الوجود الإيراني يشكل التحدي الاستراتيجي في الدائرة القريبة للكيان الصهيوني.

وعليه، يمكن القول أن محور المقاومة تتعزز قوته وتزداد صلابته في ظل تطورات أمنية وسياسية تشهدها المنطقة، في الوقت الذي يوغل الكيان الصهيوني في العدوان لإثبات قدرته على الردع، بعد إعلان الإدارة الأمريكية الانسحاب من سورية، ما يجعله أمام تحديات عسكرية وأمنية استراتيجية معقدة. ذلك أن النزعة العدوانية وسياسة الاحتلال العنصرية، تضعانه في مواجهات مستمرة مع القوى المجاورة وتدخلانه في حروب استنزاف دائمة، لا يستطيع الخروج منها، وتجعل جبهته الداخلية عرضة للخطر الدائم في بيئة مشتعلة. وقد شدد الباحثون في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي على تحدي الجبهة الشمالية بكل عناصرها، بأنها الخطر الداهم الأكبر على الكيان الصهيوني. وذلك في الوقت الذي تتواتر تصريحات قادة الكيان الصهيوني حول جولة عدوانية جديدة على قطاع غزة الذي يشتد عليه الحصار، عسكرياً وأمنياً من قبل قوات الاحتلال، ومالياً من قبل السلطة الفلسطينية، ما يزيد في تفاقم الأزمات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في القطاع، ويدفعه للانفجار والخروج للمواجهة - خياره الوحيد - من أجل البقاء في وطنه والدفاع عن كرامته، غير آبهٍ بإجراءات الحرمان والقمع المفروضة عليه داخلياً وخارجياً. ولا يختلف الوضع عنه في الضفة الغربية التي يعيش فيها الشعب الفلسطيني حالة من الغضب والغليان، ضد الاستيطان والمصادرة والعدوان، رافضاً الخضوع والارتهان الأمني للاحتلال.

أمام هذا الواقع وتعقيداته المتداخلة وأزماته العميقة، يركز نخب ومفكرو الكيان الصهيوني على التطورات المستجدة في البيئة المجاورة، وضرورة أخذ التحولات الجارية

بعين الاعتبار بقدر كبير من الأهمية، ولا سيما التحولات الاجتماعية والثقافية والتغييرات التي حدثت في سوق الاتصالات في أعقاب ثورة المعلومات، أو ما يسميه عاموس يادلين بـ«عصر ما بعد الحقيقة»، وكثرة الأخبار الملفقة التي أدت إلى فقدان الثقة بموضوعية المؤسسات وأوجدت صعوبة في فهم ما يحدث، مؤكدين الحاجة إلى إعادة التفكير السياسي والعسكري المتواصل، بهدف إيجاد واقع ومكانة متميزين في الوضع الجيوسياسي الراهن، الأمر الذي يحتم على قادة المقاومة وصانعي القرار، العمل على وضع استرتيجية للمقاومة تعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وتعزز صموده في مواجهة الاحتلال، وتخرج القضية الفلسطينية من متاهات التسوية والضياع، بعد سنوات أوسلو العجاف التي جلبت الكوارث للشعب الفلسطيني. فلا يجوز إبقاء الساحة الفلسطينية أسيرة لأوهام أوسلو وتبعاته، في حين تجاوزه الاحتلال الذي لم يفِ بوعوده لأطراف التسوية، ولا يزال يطلب مزيداً من التنازلات التي تنطوي على تصفية القضية الفلسطينية، ولا يجوز تحميل الفلسطيني الأعباء الكبيرة التي لاتطاق، واستغلال دمائه وتضحياته في غير مصلحته ومستقبله في وطنه. فلا تستقيم حياة الشعب الفلسطيني إلا إذا تساوت كل فئاته في دفع ضريبة الجهاد والمقاومة، ذلك أن الشعب الفلسطيني الذي صمد على أرضه طيلة عقود الاحتلال، وتحمل عبء المواجهة وحيداً في تصدية لثلاث جولات عدوانية صهيونية متتالية على قطاع غزة خلال العقد الأخير، وقدم خيرة أبنائه الذين ضحوا بأنفسهم دفاعاً عن قضيتهم، اعتماداً على الذات، من خلال العمليات الفردية في القدس والضفة الغربية، يستحق أن يعيش في وطنه بعزة وكرامة، وهو الذي يستحق الامتياز وأوسمة الشرف، وليس أصحاب النفوذ والهيمنة على السلطة والقرار.

وفي الوقت الذي تتصاعد فيه تهديدات قادة الكيان الصهيوني بشن عدوان جديد على قطاع غزة، تترتب مهام أساسية على المقاومة الفلسطينية من أجل مواجهة تحديات المعركة القادمة وعلى رأسها إنهاء الانقسام الذي يضعف الصف الفلسطيني، وإطلاق المقاومة وتصعيدها في الضفة الغربية، والعمل على تمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية من خلال التعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره «مجتمع مقاومة» وليس ساحة للتناحر بين القوى الوطنية، والقبول بالرأي والرأي الآخر، إيماناً بالتعددية السياسية في مجتمع تسوده الحرية والديمقراطية، ويقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية التي تمكنه من الصمود وتحقيق الانتصار في الجولات العدوانية القادمة.

مركز اللغات والترجمة
أبو جهاد طلعت
آذار / مارس 2019

مقدمة

في كتاب التقرير الإستراتيجي السنوي لإسرائيل 2018 – 2019، الذي يصدر سنوياً عن معهد أبحاث الأمن القومي، تتم معالجة فترة شهدت حصول تحولات في البيئة القريبة من إسرائيل، وكذلك حصول أحداث تم تسجيلها في البيئة البعيدة عنها، ولها تداعيات مباشرة على التحديات وعلى الفرص القائمة أمامها. وتضم الديناميكية والتوجهات المتواصلة الناجمة عن هذه التغييرات، كما تضم بين طياتها تهديدات أمنية، تتمثل في وجود تصعيد خطير أو جمود مشبع بالمخاطر. وفي الوقت نفسه يمكن وفق الصورة المتوفرة، تحديد العديد من الفرص لتبني بعض الخطوات والسياسات التي تساعد إسرائيل في مواجهة التحديات الأمنية التي تداهمها، وتحسين مكانتها في وجه التهديدات على موقعها الإقليمي والدولي.

تركز المقالات الواردة في هذه المجموعة المختارة على التداعيات الرئيسية للتحولات التي ضربت الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، وعلى اشتداد بؤر التوتر الموجودة في المنطقة نفسها، وعلى الساحة الدولية ذات الصلة. وعلى خلاف الإصدارات السابقة في سلسلة التقرير الإستراتيجي لإسرائيل التي تم فيها بحث الكثير من القضايا المتنوعة، والتي توجد لها تداعيات على إسرائيل، إلا أنه ليس من الضروري أن تكون داهمة وملتهبة. فقد تم هذه المرة ضم فصول إلى المقالات، تبحث في الأحداث في الدائرة الخارجية القريبة من إسرائيل وكذلك الدائرة الداخلية فيها، والتي تمتلك تأثيراً واضحاً وفورياً على أمنها القومي. لذلك نجد أن عدد الفصول في هذا الكتاب أقل مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك حالة تقاطع فيما بينها، وهو الأمر الذي يعكس تعقيد التحديات المتداخلة والتي سيكون لزاماً على إسرائيل مواجهتها في السنة القادمة، وبما يتجاوز هذه الفترة الزمنية على ما يبدو.

المقال الأول في هذه المجموعة مخصص للتحديات المتأتية عن سعي إيران لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط، ولاسيما تداعيات السياسة التي تتبناها طهران على الساحة المتاخمة للحدود الشمالية لإسرائيل. ويركز التحليل على التوجهات في الساحة الداخلية الإيرانية من خلال التركيز على تداعيات السياسة الخارجية الإيرانية على ذلك. أما المقال الثاني فهو يبحث، بشكل معمق، في الساحة الشمالية لإسرائيل والانعكاسات ذات التأثير الكبير للتدخل من قبل الدول الإقليمية والعظمى في الحرب السورية، وبالنشاطات الدولية التي تهدف إلى إرساء الاستقرار في هذا البلد، وكذلك في نشاطات حزب الله وتسليحه في سورية ولبنان، بالإضافة إلى خطر التصعيد الناجم عن ذلك. ويشتمل تحليل الساحة الشمالية التأكيد على نقاط رئيسية حول الدور الذي تلعبه روسيا في صياغة التوجهات الآخذة في التبلور في سورية، بما في ذلك ما يتعلق بقدرة إسرائيل على وضع حد لتوجّه إيران لتعزيز تواجدها فيها. وروسيا هي إحدى الحلقات في مجموعة الجهات الدولية التي تؤثر سياستها على بلورة صورة

التحديات التي تواجهها إسرائيل في محيطها القريب، حيث يركز المقال الثالث على الحراك الدولي بشكل عام، والديناميكية الآخذة في التطور بين الدول العظمى بشكل خاص، وتأثيرهما على الشرق الأوسط وخصوصاً على المصالح الأمنية والسياسية لإسرائيل وعلى الساحة الشمالية وكذلك على ساحة الصراع مع الفلسطينيين. أما الفصل الرابع فهو مخصص للبحث في الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية، حيث يركز على تحليل الأزمة العميقة التي تسيطر على الساحة الفلسطينية ويشير إلى الخطة التي من المفترض أن تضع إسرائيل أمام مجموعة من التطورات، والتي ستخلق لها واقعاً سياسياً – أمنياً أفضل. وهناك فصل آخر في هذه المجموعة يركز على الساحة الإسرائيلية الداخلية، وهو مخصص لتحديد الفجوات بين مختلف التقديرات حول تداعيات الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية مؤخراً وانعكاسها على الديمقراطية الإسرائيلية، وذلك كأرضية للحوار الذي سيساعد في الحفاظ على جوهر إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.

لقد كانت البيئة الإستراتيجية لإسرائيل، دائماً وأبداً، شديدة التعقيد وتضم الكثير من اللاعبين، سواء على مستوى الدول أو على مستوى التنظيمات غير الحكومية (التنظيمات والحركات المسلحة / المترجم). ولذلك فإن وضع مسارات للعمل قابلة للتطبيق، والتي تحقق المصالح الحيوية لإسرائيل وتضمن إنجازات قاطعة وواضحة، ليس بالمهمة البسيطة بالمطلق. ولم يكن العام الماضي عاماً استثنائياً بهذا المفهوم. إضافة إلى ذلك فإنه حتى في مستهل عام 2019، يتكون انطباع واضح بأنه قد تعززت في العام المنصرم التوجهات التي تنطوي على تهديدات للمصالح الحيوية لإسرائيل. هذا الأمر سيحدث ما لم يتم تبني عملية مضادة، على أساس تفكير متجدد يهدف إلى الحد من التأثيرات السلبية لهذه التوجهات.

أما الفصل الختامي لهذه المجموعة من المقالات المختارة فهو لرئيس معهد أبحاث الأمن القومي اللواء (احتياط) عاموس يادلين. وهو مخصص للتوصيات السياسية حول الخطوات التي يمكن لإسرائيل أن تدخل فيها من أجل تقليص التهديدات أو استغلالها، ومن أجل الحفاظ على تفوقها الإستراتيجي وتعزيزه سواء في المجال العسكري أو في المجال السياسي.

ومن بين التوصيات في المجال العسكري: الاستعداد، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، للحالة التي تتوقف فيها إيران عن تنفيذ بنود في الاتفاق النووي أو الاندفاع باتجاه القنبلة النووية، واستمرار منعها من نقل سلاح نوعي إلى حزب الله، طالما أن نافذة الفرص لا تزال مفتوحة أمامها لفعل ذلك في سورية، على الرغم من ظهور بعض المؤشرات لإغلاقها – وهو ما سيتطلب إعادة تقييم جديدة لطريقة مواجهة تعاظم الحزب، واستمرار إدارة «المعركة المحدودة» في سورية لمنع ترسيخ التواجد الإيراني هناك، وفي موازاة ذلك الاستمرار في الاستعداد للتصعيد العسكري في قطاع غزة إلى جانب الاستعداد لدراسة تسوية مع حماس تضمن الهدوء على هذه الجبهة. ومن بين التوصيات السياسية: استغلال نافذة الفرص للقيام بخطوات مستقلة أو منسقة على الساحة الفلسطينية لوقف الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، والنشاط المبادِر لتعزيز العلاقات مع قطاعات مختلفة من الجالية اليهودية في

الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الحوار الدائم مع مختلف الأجنحة في المجتمع الأمريكي والموجودة في حالة مواجهة مع الإدارة الأمريكية، بحيث لا تتضرر علاقة إسرائيل معها.

عانات كورتس وشلومو بروم

إيران على أبواب عام الحسم والتحولات

سيما شاين وراز تسيمت

بعد سلسلة من الإنجازات التي سُجلت لصالح إيران على الساحة شرق الأوسطية وبداية الانتعاش الاقتصادي فيها إثر رفع العقوبات، ازدادت خلال العام الماضي التحديات الخارجية والداخلية التي تقوض الاستقرار الإستراتيجي، الذي استمدت منه القيادة الإيرانية سياستها في السنوات الأخيرة، وخصوصاً منذ التوقيع على الاتفاق النووي.

وتجد هذه التحديات انعكاساً لها في جميع المجالات ذات الصلة بالوضع الإستراتيجي لإيران، ففي الساحة الداخلية تستمر الصعوبات التي تتجلى في المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات ضد النظام في جميع أنحاء البلاد. وهي تنبع أساساً من الضائقة الاقتصادية، ومن الأزمة الخطيرة في المياه، ومن الانتقادات الشعبية الموجهة ضد الفساد الحكومي وغياب أي حل في الأفق لهذه القضايا، وعلى الساحة الإقليمية، ظهرت صعوبات في العراق، حيث أن القوى السياسية المدعومة من قبل إيران تفشل في التحول إلى قوة سياسية مهيمنة، كذلك الحال في سورية، هناك صعوبات أيضاً ناجمة عن سياسة إسرائيل القائمة على مهاجمة التواجد العسكري الإيراني على هذه الساحة، واستهداف نقل الأسلحة إلى حزب الله، والخلافات في الرأي التي بدأت بالظهور بين إيران وروسيا وتركيا حول استمرار بقاء نظام الأسد، على الرغم من أن الأطراف تحاول جسر الهوة في ما بينها بسبب سلسلة من المصالح المشتركة. كل هذه الأمور تحدث على خلفية تعميق الأزمة بين إيران والمملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة. ومع ذلك، فإن التغيير الرئيسي، والأكثر تأثيراً، هو على الساحة الدولية، حيث تم هناك تسجيل التطور الأهم من وجهة النظر الإيرانية – وهو قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب، بالانسحاب من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات، بما في ذلك العقوبات الثانوية. ونتيجة لذلك اضطرت القيادة الإيرانية لتغيير نموذج العمل - من واقع الاتفاق إلى واقع المواجهة.

الساحة الداخلية

لقد تميزت الساحة الداخلية خلال العام المنصرم باستمرار موجة الاحتجاجات التي اندلعت في كانون الأول / ديسمبر 2017 وتواصلت، وإن كان بشكل محدود، على مدار العام كله. ففي أيار / مايو 2018 بدأ الآلاف من سائقي الشاحنات بإضراب احتجاجي على ظروف عملهم والذي امتد بسرعة ليصل إلى العشرات من المدن في جميع أنحاء إيران، ليصبح هذا الإضراب الأكبر من نوعه في البلاد خلال السنوات الأخيرة. وفي نهاية حزيران / يونيو اندلعت احتجاجات تجار بازار طهران، الأمر الذي أدى إلى تعطيله لعدة ساعات، وحتى إلى حدوث مواجهات عنيفة محدودة بين التجار وقوات الأمن. كذلك تواصلت مظاهرات المواطنين، ولاسيما العمال، احتجاجاً على تآكل قيمة العملة المحلية (الريال)،

وعلى تأخير الأجور وانهيار صناديق التقاعد وصناديق التوفير.

إضافة إلى ذلك، جرت خلال العام احتجاجات لم تكن على خلفية اقتصادية، بما في ذلك احتجاجات النساء ضد إجبارهن على ارتداء الحجاب، وكذلك الصدامات العنيفة بين قوات الأمن في طهران وأتباع جماعة الدراويش الصوفية «جماعة نعمة الله غونابادي»، ومظاهرات المواطنين بما في ذلك المزارعين في عدد من المحافظات في جنوب إيران احتجاجاً على أزمة شح المياه المتفاقمة، وكذلك المظاهرات في مدينة كازرون الواقعة في محافظة فارس في جنوب غرب إيران، على خلفية نية الحكومة تنفيذ التقسيم الإداري للمدينة.

وموجة الاحتجاجات المتواصلة هذه هي الأكثر أهمية والأكبر حجماً منذ أحداث الشغب في عام 2009، والتي اندلعت بعد الانتخابات الرئاسية في إيران. ويشير اندلاع حركة الاحتجاجات إلى شدة الإحباط في أوساط الجمهور في ضوء الصعوبات الاقتصادية المتفاقمة، خاصة بين الشرائح الضعيفة من السكان، كما يكشف انعدام الثقة من جانب المواطنين بالنظام الذي فشلت جهوده في توفير الحلول لمشاكلهم. وفي السنة الماضية فقد الريال حوالي ثلثي قيمته، إذ وصلت في السوق السوداء إلى مستوى غير مسبوق، حيث سجلت أكثر من 100 ألف ريال لكل دولار. وقد فتح التدهور الحاد في قيمة الريال فجوة تقدر بعشرات في المئة بين سعر الصرف في السوق الحر وسعر الصرف الرسمي، مما يدل على فقدان ثقة الناس بالاقتصاد المحلي. وفي الوقت نفسه، تواصلت أزمة البطالة، التي كانت في العام السابق (2017) أقل بقليل من 12 بالمئة، وأكثر من 40 بالمئة في أوساط الشباب المتعلمين. وتظهر آثار الأزمة الاقتصادية بشكل خاص على خلفية آمال المواطنين بحدوث تحسن، في أعقاب رفع العقوبات بعد الاتفاق النووي. هذه الآمال لم تتحقق حتى في العامين اللذين كانت الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة فيهما بالاتفاق، وحل محلها يأس وخيبة أمل عميقين مع انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاق النووي وتجديد العقوبات.

وقد تغذت الاحتجاجات أيضاً على تنامي حالة الاغتراب بين المواطنين، وخصوصاً جيل الشباب، وبين مؤسسات النظام، وعلى أزمة نقص المياه المتفاقمة وحجم الفساد المستشري في النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة. وفي هذه المرحلة كانت الاحتجاجات متقطعة، ومحلية وتفتقر إلى قيادة منظمة، حتى أنه من المحتمل أن تكون بعض المظاهرات قد جرى تنظيمها من قبل نشطاء محليين. وصحيح أن الاحتجاجات قد استندت بشكل رئيسي على الأزمة الاقتصادية، إلا أنها، في بعض الحالات، اكتست طابعاً سياسياً معادٍ للنظام، وسُمعت خلالها شعارات تتحدى جوهر وجوده. وتشهد شعارات من نمط «المحافظون، الإصلاحيون، القصة انتهت لكم جميعا»، تشهد على فقدان ثقة الجمهور بالمعسكرين السياسيين الرئيسيين على حد سواء. كما شملت المظاهرات شعارات ضد نشاطات النظام خارج البلاد ودعمه المستمر للحكم في سورية والمنظمات الحليفة، وهي نشاطات ذات تكلفة اقتصادية باهظة على حساب معالجة مشاكل مواطني البلاد. صحيح أن نطاق الاحتجاج كان محدوداً نسبياً وشارك في معظم المظاهرات، وفقاً للتقارير، مئات أو الآلاف من المتظاهرين، إلا أنه مع ذلك، كان الانتشار الجغرافي

للاحتجاجات واسعاً جداً. وقد امتنع النظام الإيراني، حتى الآن عن استخدام تدابير قاسية لقمع الاحتجاجات، حيث استخلص الدروس من أحداث الشغب عام 2009، فهو غير معني بالتصعيد، وهو يحاول على الغالب التوصل إلى تفاهمات مع المتظاهرين. وقد حققت هذه السياسة، حتى الآن، نجاحاً جزئياً، وتلاشت معظم الاحتجاجات بعد فترة قصيرة من الزمن.

وتميزت الساحة السياسية الداخلية في إيران، في العام المنصرم، بضعف الرئيس الحالي حسن روحاني، الذي يواجه تحديات متنامية في الداخل والخارج. وقد وضع انهيار الاتفاق النووي الذي يُعتبر الثروة السياسية الرئيسية بالنسبة له، وموجة الاحتجاجات والتوترات الداخلية التي تميز الحلبة السياسية الإيرانية – كل ذلك وضع أمامه العقبات للوفاء بوعوده للجمهور وحتى السير في تحقيق الإصلاحات المحدودة التي سعى إلى تنفيذها. وصحيح أن روحاني يدرك الحاجة إلى إدخال إصلاحات هيكلية في الاقتصاد، وزيادة معينة في الحريات الشخصية من أجل تلبية مطالب المواطنين، إلا أنه مقيَّد الآن أكثر مما كان عليه الحال من قبل. ويُلاحظ بعد مرور عام ونصف من انتخابه رئيساً للمرة الثانية، أن روحاني يجد صعوبة أكبر من أي وقت مضى للوفاء بوعوده، وفي مقدمتها وعوده في المجال الاقتصادي والحريات الشخصية. وقد بقيت حريته في العمل مقيدة من قبل المحافظين الذين يسيطرون على معظم مراكز القوى، وفي مقدمتهم المرشد الأعلى علي خمينائي والحرس الثوري.

في بداية سنة 2018، اضطر الرئيس إلى تطبيق تغييرات جوهرية في اقتراح الميزانية الذي قدمه قبل وقت قصير من اندلاع الاحتجاجات للحصول على موافقة البرلمان (المجلس). وقد تضمن اقتراح الميزانية رفع الأسعار وزيادة مرهقة في الضرائب، وتخفيض كبير في عدد الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على مخصصات حكومية. وقد فشلت جهود الرئيس لتحقيق استقرار سعر الصرف الرسمي للريال ووقف تداول الدولار عبر الصيارفة، بهدف محاربة السوق السوداء لتداول العملات الأجنبية. وفي تموز / يوليو عام 2018، تراجع الرئيس عن نيته في توحيد سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الحر، وحتى أنه اضطر لعزل محافظ البنك المركزي ولي الله سيف من منصبه. وفي بداية آب / أغسطس 2018 أقال البرلمان (المجلس) في خطوة غير عادية وزير العمل في حكومة روحاني، علي ربيعي، بسبب أزمة البطالة المديدة. وفي وقت لاحق، استقال عدد من الوزراء بمبادرة منهم، وفي الوقت نفسه يهدد البرلمان استمرار ولاية وزير الخارجية.

وعلى خلفية المواجهة المتصاعدة مع الولايات المتحدة الأمريكية اختار الرئيس روحاني أن يتساوق في موقفه مع اليمين المحافظ واعتمد خطاباً أكثر تطرفاً، كجزء في إطار جهود النظام لإظهار الوحدة بين صفوفه، وإن كان ذلك ظاهرياً، داخلياً وخارجياً، على حد سواء. وهو قد ألمح إلى إمكانية اتخاذ خطوة خطيرة – وهي إغلاق مضيق هرمز – في حال تم فرض حظر نفطي على إيران، وحذر أيضاً الرئيس ترامب من الإقدام على تحرك عسكري ضد بلاده. وحظيت تصريحات روحاني بالدعم الكامل من جانب الزعيم الإيراني وكبار المسؤولين في الحرس الثوري، الذين يدركون أن الرئيس ليس لديه بديل مناسب في هذه المرحلة. ومع ذلك، فإن هذا الدعم لا يخفي الاختلافات الداخلية العميقة في القيادة

الإيرانية. إضافة إلى ذلك فإن تفاقم الأزمة الاقتصادية يشجع المنافسين السياسيين للرئيس روحاني، بما في ذلك المرشد الأعلى نفسه، على تكثيف النقد ضده في محاولة لتحويل الانتقادات العامة الموجهة ضدهم إليه، وتصويره على أنه هو المسؤول عن الأزمة الاقتصادية. وفي خطاب له في 13 آب / أغسطس، انتقد خميني الرئيس روحاني وقال: إن فشله في المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي غيرها من المجالات، هو الذي تسبب في الأزمة.

ومن المتوقع أن تؤدي عودة العقوبات، التي بدأت تظهر مؤشراتها في الأشهر الأخيرة من عام 2018، إلى تعميق الأزمة الاقتصادية، وزيادة معاناة الجمهور الإيراني، وربما حتى تغذية وتأجيج موجة الاحتجاجات. وقد ساهم تعميق الأزمة بالفعل في تسارع التضخم والزيادات في الأسعار، بما في ذلك أسعار المنتجات الغذائية الأساسية. وتجبر الحاجة لمواجهة العقوبات النظام الإيراني للتخلي عن الإصلاحات الضرورية. ومن المرجح أن تمنع حالة عدم اليقين الاقتصادي الحكومة من الالتزام بنفقات غير ضرورية في الميزانية، وبالتالي ستواصل سياسة عدم الاستثمار في البنى التحتية الضرورية لتحسين حياة الناس. وبالفعل فإن رحيل عدد كبير من الشركات الأوروبية والآسيوية الكبيرة من إيران بدأ يشكل عبئاً ثقيلاً، وستجد إيران صعوبة في التعويض عن خسارة الاستثمارات الأوروبية التي كان من المفترض أن تحسن سوق العمل، حتى لو كانت نشاطات الشركات الروسية والصينية ستزداد إلى حد ما. كما أن حالة عدم الاستقرار في النظام المصرفي لن يتم تجاوزها على المدى القريب، وذلك في ضوء الجدل الدائر حول المصادقة على قوانين غسيل الأموال والمطالب الأخرى للنظام الدولي. وقد يكون أيضاً فرض العقوبات الأمريكية في الموجة الثانية (5 تشرين الثاني / نوفمبر) على نظام المقاصة العالمي (سويفت / SWIFT) خطيراً جداً على الاقتصاد الإيراني. وتجربة الدول الأوروبية لإنشاء منظومة بديلة لنقل الأموال (SPV / Special Purpose Vehicle) لن تحقق النجاح في هذه المرحلة. وحتى لو تم تأسيس نظام بديل، فإنه سيكون بمثابة بديل جزئي فقط للمدفوعات التجارية بين الدول.

وتصدير النفط هو من بين أهم القضايا التي تواجهها إيران. وقد أعلنت إدارة ترامب أن هدفها هو إيصال إيران إلى نقطة "صفر تصدير" – وهو السيناريو الذي لم يحدث حتى في أيام إدارة أوباما، عندما كانت العقوبات الشديدة سارية المفعول. وقد تراجعت صادرات النفط الإيرانية في الفترة تموز / يونيو – أيلول / سبتمبر 2018 بنحو 25 في المئة (حوالي 600 ألف برميل في اليوم)، كما أنه من المتوقع، مع بدء تجديد العقوبات على تصدير النفط في تشرين الثاني / نوفمبر 2018، أن يتراجع بـ 500 ألف برميل إضافية في اليوم. والأهمية المذهلة هي أنه بالمقارنة مع المبيعات القياسية التي بلغت 2.7 مليون برميل في اليوم سيصل تصدير النفط الإيرني بحلول 2019، حسب التقديرات، إلى حوالي 1 مليون برميل في اليوم[1]. ومع ذلك فإن الإعفاء المؤقت الذي منحته إدارة ترامب، في هذه المرحلة، لثمانية بلدان – الصين واليابان والهند وكوريا وإيطاليا واليونان وتايوان وتركيا، لأسباب من بينها منع حصول ارتفاع

1 Krauss Clifford, "Trump hit Iran with sanctions. So far, they are working", The New York Times, September 19, 2018, https://www.nytimes.com/2018/09/19/business/energy-environment/iran-oil-sanctions.html.

حاد في أسعار النفط – هذا الإعفاء يخدم طهران التي ستتمكن من الاستمرار في التصدير بقدر يمكنها من تلبية أهداف الإيرادات للميزانية السنوية. ويمكن للأمور أن تتفاقم بعد ستة أشهر، إذا ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية إلغاء الإعفاء لهذه الدول.

احتياطي إيران من العملات الأجنبية، الذي يبلغ حوالي 120 مليار دولار ويكفي لتغطية الواردات لمدة 15 شهراً، يعطيها مساحة تنفس معينة تمكنها من الاستيراد، حتى في حال حدوث انخفاض كبير في صادرات النفط. لذلك، يمكن التقدير أن إيران لن تعاني، على المدى القصير، من أزمة تؤدي إلى نقص في استيراد المنتجات الأساسية. ولكن الرغبة في منع التآكل السريع في احتياطيات النقد الأجنبي تؤدي بالفعل إلى زيادة السيطرة على الواردات. وصحيح أن ذلك يؤثر، في المرحلة الأولى، على السلع الفاخرة، إلا أنه من المؤكد أنه سينعكس لاحقا على الوضع في الأسواق. كما أن ردود الفعل في أوساط الجمهور على تجديد العقوبات، على النحو الذي تظهر عليه في شبكات التواصل الاجتماعي، تعكس خشية متصاعدة من تفاقم الأزمة الاقتصادية. وعلى غرار ردود الفعل المسجلة في جولات العقوبات الماضية، تعكس هذه الردود تحفظات في أوساط الجمهور اليوم من استخدام العقوبات، كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية وفرض الإملاءات الغربية على إيران. ويرفض الكثير من المواطنين الإيرانيين ادعاءات الإدارة الأمريكية بأن العقوبات تهدف إلى الإضرار بالنظام وليس بالشعب الإيراني. ويؤكد الكثيرون من أصحاب الردود على شبكات التواصل الاجتماعي أن ضرر هذه العقوبات يظهر بشكل خاص على المواطنين البسطاء، الذين يستطيعون مواجهتها بشكل أقل بكثير من مسؤولي النظام والمقربين منهم، ومع ذلك فإن الجمهور الإيراني منقسم في آرائه حول هوية الجهة المسؤولة عن الوضع الناشئ. فبينما يحمل الكثير من المواطنين الإدارة الأمريكية، وخصوصاً الرئيس ترامب، المسؤولية عن وضعهم الصعب، يذهب آخرون إلى تحويل جل الاتهام إلى الحكومة الإيرانية التي لا تقوم، من وجهة نظرهم، بما يكفي لتخفيف هذه الضائقة.

وقد يلهب تفاقم الأزمة الاقتصادية، حركة الاحتجاجات ويؤدي إلى اتساعها لتطال قطاعات بقيت إلى الآن خارج دائرتها، بما في ذلك الطبقة الوسطى التي نُظر إليها، على مدى سنوات، بأنها تشكل العمود الفقري في حركات التغيير الاجتماعي والسياسي في إيران. وتأثير الأزمة الاقتصادية على سلوك الجمهور ليس واضحاً بشكل قاطع، ففي الماضي كانت الأزمة الاقتصادية تجبر غالبية المواطنين على التركيز على نضالهم اليومي من أجل البقاء، حتى أنها زادت من اعتمادهم على حكومة العاملين الذين يعمل معظمهم في القطاع العام، وهذا هو بالذات ما أدى إلى تراجع الفرصة أمام إقدامهم على المخاطرة بأمنهم الاقتصادي، وأمن عملهم، من خلال الاحتجاجات السياسية. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الدعوات لإدانة النظام، فإن المظاهرات لا تعكس بالضرورة الرغبة في الإطاحة به من جانب المشاركين فيها، وهو الأمر الذي ينعكس بشكل أكبر في أوساط غالبية الجمهور الإيراني الأوسع، وذلك لأسباب عديدة منها خشية هذا الجمهور من حدوث فوضى سياسية، من شأنها أن تفاقم مشاكل المواطنين.

ومع ذلك، فإن هذه الاحتجاجات تخلق فرصة قد يتم استغلالها من قبل جهات متطرفة تتحدى

استمرار وجود النظام الإسلامي، وتتطور إلى سيناريو يمكن له في حده الأقصى، رغم أن إمكانية حدوثه في هذه المرحلة متدنية، أن يشكل تهديداً على استقرار النظام، وحتى أن يؤدي إلى انهياره. ويعتمد انهيار النظام على مجموعة متنوعة من العوامل ومن بينها قدرة النخبة الحاكمة على الحفاظ على تماسكها الداخلي، واستعداد النظام لاستخدام التدابير القمعية ضد مظاهر الاحتجاجات وفعاليتها وقدرة الجمهور على تنظيم احتجاجات فعالة. ومع ذلك فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن انهيار النظام لن يؤدي بالضرورة إلى إقامة نظام معتدل، وأكثر موالاة للغرب. كما أنه ليس من المستبعد أن يتم استغلال هذه الفوضى السياسية من قبل عناصر متطرفة في الحرس الثوري، وفي الساحة السياسية، للسيطرة على الحكم. وستدفع زيادة التحدي الداخلي النظام لتكثيف الإجراءات القمعية، وربما في حالة حدوث سيناريو خطير، إلى نقل صلاحيات الرئيس إلى الحرس الثوري. وقد سُمعت بالفعل، خلال العام المنصرم، دعوات في الأوساط الراديكالية لنقل الصلاحيات إلى الحرس الثوري، ولتعيين «رئيس عسكري» من بين صفوفه، يكون بوسعه استخدام صلاحياته الواسعة لقيادة البلاد وحل مشاكلها بكفاءة كبيرة.

وعليه فإنه من المتوقع، في العام القادم، وفي ضوء التحديات المتزايدة التي تواجهها إيران أن يركز الرئيس روحاني جهوده على تعزيز الحلول التي من شأنها الحيلولة دون حدوث تدهور إضافي في الأزمة الاقتصادية. كما أنه من المتوقع، نتيجة لتجديد العقوبات وللأزمة الاقتصادية، أن تزداد قوة الحرس الثوري الذي سيستفيد، كما هو الحال في أوقات سابقة، من إدارة عمليات تهريب المنتجات والشركات الوهمية، التي تمكنه من عقد الصفقات التجارية وتحويل الأموال. كما أن تركيز الرئيس روحاني على الوضع الاقتصادي، ومحدودية قوته، لن يسمحا له، في العام القادم أيضاً، الوفاء بوعوده للجمهور في مجال الحقوق المدنية مثل التخفيف من فرض المظاهر الإسلامية وتوسيع الحريات الفردية. ولا يبدو أن الرئيس مستعد للمخاطرة والدخول في مواجهة مع المرشد الأعلى، سواء لإدراكه محدودية قوته، أو لتفادي الإضرار بمكانته السياسية على أبواب الصراع المستقبلي على وراثة المرشد. وفي ضوء ذلك فإنه من المتوقع أن تزداد الخلافات بين الرئيس وبين مؤيديه في المعسكر الإصلاحي، قبيل الانتخابات المرتقبة للبرلمان الإيراني في بداية 2020، والتي ستكون بمثابة اختبار على جانب كبير من الأهمية لموازين القوى السياسية الداخلية في إيران.

الساحة الإقليمية

لقد تعزز وجود ونفوذ إيران في الشرق الأوسط خلال العقد المنصرم، وذلك نتيجة للتطورات في جميع أنحاء المنطقة، التي تم خلالها القضاء على، أو إضعاف، أعداء إيران الرئيسيين بشكل كبير- طالبان في أفغانستان، صدام حسين في العراق، وأخيراً «الدولة الإسلامية» في العراق وسورية. إلا أن إيران قد واجهت، خلال السنة الماضية، صعوبات على مختلف الساحات:

في العراق، الذي يعتبر «الحديقة الخلفية» لإيران، وصاحب أطول حدود معها، والأكثر أهمية للأمن القومي الإيراني، بدأ التدخل الإيراني في صفوف الميليشيات الشيعية حتى من أيام صدام حسين، وتعاظم هذا التدخل فور الإطاحة به. وكانت الميلشيات الشيعية، التي تم تسليحها وتدريبها وتشكيلها على يد «فيلق القدس» بقيادة حسن سليماني، هي العامل الأبرز في هزيمة «داعش». وجاء التعاون بين المليشيات الشيعية وبين الجيش العراقي، استجابة لدعوة رجل الدين البارز علي السيستاني، وأدى إلى هزيمة «الدولة الإسلامية» والقضاء على معظم معاقل «داعش» في الأراضي العراقية. إضافة إلى أن تأسيس حكم الأغلبية الشيعية في هذا البلد، مكن إيران من تعميق نفوذها السياسي والاقتصادي فيه، بالإضافة إلى الشق العسكري. إلا أن إيران قد مُنيت بالفشل السياسي الأول لها في العراق في أعقاب الانتخابات البرلمانية التي جرت في أيار / مايو، حيث لم تنجح الميليشيات الشيعية المدعومة منها بالفوز بغالبية الأصوات. وفي موازاة ذلك لوحظ ازدياد التوجه القومي العراقي، الذي يضم بين طياته مواقف مناهضة لإيران. وكان التعبير الأبرز والحاد عن هذا الاتجاه هو المظاهرات التي جرت في مدينة البصرة في أشهر الصيف الأخير، وسُمعت خلالها شعارات تطالب بانسحاب إيران من البلد. كما تم إحراق صور للمرشد علي خميناائي، واُضرمت النار في مبنى القنصلية الإيرانية في المدينة[2].

كما أن استمرار وجود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق، بالإضافة إلى التقارب بين المملكة العربية السعودية وبين الحكومة العراقية الذي حصل خلال العام المنصرم، هذان الأمران يثيران قلق النظام في طهران الذي يرى فيهما جزءاً من الصراع الأمريكي ضده. إضافة إلى ذلك، إن عملية إعادة الإعمار في العراق تتطلب استثمارات مالية ليس بمقدور إيران تأمينها، وحتى أنها قامت بوقف تزويد العراق بالكهرباء لفترة قصيرة بسبب ديون مالية، الأمر الذي تسبب باحتجاجات ومظاهرات من قبل المواطنين. إلا أن أهمية العراق، والسنوات الطويلة من الاستثمار في الميليشيات الشيعية وفي الجهات السياسية والاقتصادية في هذا البلد، ستواصل التحكم بالتدخل الإيراني العميق في الحياة السياسية العراقية.

وفي سورية، تطوعت إيران في وقت مبكر من بداية الحرب فيها لمساعدة الرئيس السوري بشار الأسد للمحافظة على حكمه. ولاحقاً، وفي ضوء النجاحات المتراكمة التي حققها «داعش»، والعناصر الجهادية الأخرى، والتي وضعت الرئيس الأسد في مواجهة خطر جدي، تم تكثيف تدخل إيران وحلفائها – حزب الله والميليشيات الشيعية التي جندتها في العراق، وفي أفغانستان وباكستان – في الحرب في سورية. وفي نهاية سبع سنوات دفعت خلالها إيران وحلفاؤها ثمناً باهظاً في الأرواح في الحرب، يمكن لإيران تقييم نتيجة الأهداف التي وضعتها لنفسها بأنها إيجابية: حماية حكم الأسد، تعزيز وترسيخ تواجدها في سورية، استخدام سورية كجسر حيوي بين العراق ولبنان وحزب الله، وإنشاء موقع متقدم محتمل لتهديد

2 Barbara A. Leaf (Rosenblatt Distinguished Visiting Fellow, The Washington Institute for Near East Policy), "containing Iranian Proxies in Iraq", Testimony submitted to the House Foreign Affairs Subcommittee on Terrorism, Nonproliferation and Trends, September 26, 2018, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/containing-iranian-proxies-in-iraq.

إسرائيل[3].

إضافة إلى ذلك تم خلال السنوات الثلاث الأخيرة، منذ بداية التدخل الروسي في سورية، تعميق التعاون بين طهران وموسكو، حيث يقوم الطرفان بتنسيق النشاط العسكري في سورية. وروسيا هي القوة الجوية، بينما تقوم إيران وحلفاؤها بالقتال إلى جانب القوات السورية على الأرض. وتقيم إيران وروسيا غرفة عمليات مشتركة في سورية، وفي العراق أيضاً، إلى جانب العملية السياسية التي تحاولان تحقيقها في سورية، بإشراك تركيا.

ولكن، وبالتزامن مع سيطرة الرئيس الأسد على أجزاء واسعة من الأراضي السورية، في طريقه إلى تحقيق هدفه النهائي – وهو إعادة حكمه إلى جميع أنحاء البلاد – كان لزاماً على إيران أيضاً اتخاذ خطوات تضمن لها موقعاً في سورية بعد توقف المعارك. فإلى جانب استيعاب عناصر المليشيات الشيعية في صفوف القوات السورية، وتشكيل ميليشيات سورية تم تدريبها على يد إيران وحزب الله، والتي ستبقى مرتبطة بها في المستقبل، تساعد إيران الرئيس الأسد على إعادة تأهيل الصناعات العسكرية السورية، إلى جانب قيامها بإنشاء بنى تحتية لصناعة الصواريخ الدقيقة كجزء من الترسانة التي من المفترض أن تخدم حزب الله. كل هذه الأمور خلقت خلال العام الماضي، احتكاكاً متزايداً مع إسرائيل التي أوضحت من جانبها، إصرارها على منع التواجد العسكري الإيراني في سورية، مع التركيز على الأسلحة المتقدمة. وقامت إسرائيل مراراً بشن هجمات في سورية استهدفت محاولات نقل السلاح المتطور إلى حزب الله وبنى تحتية وأسلحة إيرانية في سورية، على حد سواء. وعلى هذه الخلفية، واستعداداً لخطوات مستقبلية لوضع تسوية في سورية، وقع وزير الدفاع الإيراني خلال زيارة قام بها إلى دمشق (26 آب / أغسطس 2018) على اتفاق للدفاع والتعاون مع نظيره السوري[4]. ويضم استمرار إصرار إيران على ترسيخ تواجدها في سورية، وكذلك إصرار إسرائيل على منعه، يضم بين طياته إمكانية عالية لحدوث التصعيد بين إسرائيل وإيران هناك. وإلى جانب ذلك فإن التواجد الروسي الواسع الذي سيبقى في سورية على المدى الطويل، والتغييرات التي حدثت بعد إسقاط طائرات التجسس الروسية في سماء سورية والذي خلف الكثير من الضحايا (17 أيلول / سبتمبر)، قد خلق بالفعل قواعد لعبة مختلفة، وذلك وفق التصريح الذي أدلى به نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، الذي اقتبس وزير الدفاع سيرغي شويغو، الذي قال إن «قواعد اللعبة قد تغيرت» في أعقاب إسقاط الطائرة. وفي هذا الإطار زودت موسكو سورية بمنظومات دفاع جوي جديدة من طراز S-300، وحتى أنها تطالب إسرائيل بتغيير معايير إبلاغها بالمعلومات قبل أي هجوم مستقبلي، وهي لا تزال في هذه المرحلة تحافظ على قطيعة جزئية مع القيادة السياسية في إسرائيل. ومن شأن كل هذه الأمور – الوجود الإيراني الذي يرتكز

3 Hanin Ghaddar (Friedmann Visiting Fellow, The Washington Institute for Near East Policy), "Iran and Hezbolla in Syria: U.S Policy Options", Testimony submitted to the U.S Representatives Subcomittee on Middle East and North Africa, September 27, 2018, https://www. washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-hezbollah-in-syria-u.s.-policy-options .

4 Iran, Syria sign new deal for defense cooperation, PressTV, August 27, 2018, https://www. presstv.com/Detail/2018/08/27/572363/Iran-Syria-agreement-defensive-technical-cooperation-Hattami-Ayyoub-Assad.

إلى الوجود الروسي – أن تضع إسرائيل أمام ضرورة اتخاذ قرارات سياسية عسكرية غاية في الأهمية على المديين القريب والبعيد، على حد سواء.

صحيح أن لروسيا مصالح تختلف في جزء منها عن مصالح إيران في سورية على المدى الطويل، إلا أن التقدير هو أن تبقى خلال السنة القادمة، وحتى إلى ما بعد ذلك، بحاجة إلى إيران للقتال في سورية، ولذلك فإن روسيا قد أوضحت بأن القوت المطالَبة بمغادرة سورية هي تلك التي لم تتم دعوتها من قبل الرئيس الأسد، أي قوات الولايات المتحدة الأمريكية والقوات التركية. وفي المقابل فإن القوات التي طلب هو منها الحضور لمساعدته – القوات الروسية والإيرانية – فوجودها مشروع وهي ستبقى على الأراضي السورية إلى حين إنهاء مهامها. كما أن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قد أوضح في مؤتمر صحافي عقد على هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة (أيلول / سبتمبر 2018) أن "إيران هي دولة تمتلك تاريخاً يمتد لمئات السنين ولا يمكن حصرها داخل حدودها مثل وحش مفترس، ولديها مصالح مشروعة مثل المملكة العربية السعودية وسواها"[5]، وهو الأمر الذي يُفهم منه منح شرعية روسية لاستمرار التواجد الإيراني في سورية. وفي الوقت نفسه تعمل إيران على تعميق مشاركتها الاقتصادية في سورية. ومن ذلك على سبيل المثال، توقيعها على اتفاق مع سورية تقوم إيران بموجبه ببناء محطة كهربائية باستطاعة 540 ميغا واط[6]، كما أن هناك مشاريع أخرى على جدول الأعمال بين البلدين، بما في ذلك في مجالي التعليم والدين.

وفي اليمن، تتواصل الحرب الأهلية هناك منذ أكثر من ثلاث سنوات بين الحوثيين، الذين يحاولون السيطرة على البلاد والاستيلاء على السلطة من أيدي الرئيس عبد ربه منصور هادي، المدعوم من قبل المملكة العربية السعودية. وفي هذه الحرب، التي يرى بعض المراقبين أنها سبب أخطر كارثة إنسانية خلال العقود الأخيرة، تقوم إيران بدعم الحوثيين وتقدم لهم السلاح، بما في ذلك الصواريخ التي تستهدف المملكة العربية السعودية. وتقوم السعودية، جنباً إلى جنب مع القوات الإماراتية بالإضافة إلى الكثير من المرتزقة، بالقتال ضد الحوثيين وعناصر القاعدة، الذين يسيطرون على أجزاء من البلاد. وقد فشلت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سياسية، مجموعة العمل الأوروبية – الإيرانية المشتركة وموفد خاص عن الأمم المتحدة، فشلت إلى الآن في ذلك. وتوفر هذه الحرب لإيران الفرصة للهجوم على المملكة العربية السعودية وتهديد حرية الملاحة في مضيق باب المندب. من جانبها تدفع المملكة العربية السعودية أثماناً اقتصادية وعسكرية باهظة لهذه الحرب، إلى جانب الضرر السياسي، والضرر الذي يلحق بصورتها في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية. وتتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما في الكونغرس، الأصوات المطالبة بوقف التعاون العسكري مع السعودية بسبب الحرب في اليمن. وقد اكتفت الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة بالإعلان عن وقف تزويد الطائرات الحربية السعودية بالوقود.

5 تغريدات لافروف في التويتر https://twitter.com/alekskhlebnikov/status/1045806868617138176?s=21.

6 "Iran signs deal to build 540 MW power plant in Syria", PressTV, October 3, 2018, https:// www.presstv.com/Detail/2018/10/03/575918/Iran-Syria-electricity-power-plant-Assad-Latakia.

نقطة التحول – انسحاب إدارة ترامب من الاتفاق النووي

كما سبق القول، منذ إعلان الرئيس ترامب (12 أيار / مايو 2018) عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي واستئناف العقوبات، قامت مجموعة من الشركات من العديد من الدول بمغادرة السوق الإيرانية، كما تراجعت صادرات النفط الإيرانية، ومن المتوقع أن تتراجع بشكل أكبر، مع كل التداعيات الاقتصادية المترتبة نتيجة لذلك على الإيرادات الإيرانية. كما أن الدول الأخرى المشاركة في الاتفاق النووي – بريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا والصين – تواصل التأكيد على التزامها به. وحتى أن الدول الأوروبية تصف الاتفاق بأنه حيوي لأمنها القومي. وعلى هامش اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر 2018، أعلنت مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني عن إنشاء الآلية البديلة للتعامل المالي SPV، التي تهدف لمواجهة العقوبات الأمريكية وتسهيل التجارة مع إيران[7]. وجهود الدول الأوروبية بزعامة الاتحاد الأوروبي، تضمن لإيران، في هذه المرحلة، القدرة على تبرير التزامها بشروط الاتفاق حتى في وجه المعارضين على الساحة الداخلية.

وعلى أبواب السنة القادمة، فإن السؤال الرئيس الذي يطرح نفسه هو: ما الذي ستكون عليه السياسة الإيرانية في ضوء استمرار الضغوط الاقتصادية، وما هي تداعياتها على الاقتصاد الإيراني، وعلى الجمهور، وعلى المعسكر المعارض للاستمرار في الاتفاق. وفي هذا السياق، هناك ثلاثة سيناريوهات رئيسية، لكل واحد منها مزايا وعيوب من وجهة النظر الإسرائيلية:

الأول، عودة إيران لتخصيب اليورانيوم ولبقية الأنشطة الأخرى المتعلقة ببرنامجها النووي، إلى جانب استمرارها بالوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، الثاني، الدخول في مفاوضات مع إدارة ترامب حول اتفاق جديد، الثالث، استمرار الوضع الحالي – «الصبر الإستراتيجي واقتصاد المقاومة».

وإضافة إلى ذلك، هناك سيناريوهان متطرفان آخران – اندفاعة إيرانية للحصول على السلاح النووي وسقوط النظام – اللذان لا يتم بحثهما بالتفصيل في هذا السياق: إذ إنه لا يُنظر إلى الاندفاع باتجاه السلاح النووي على أنه سيناريو معقول، على الأقل خلال السنة القادمة، سواء كان ذلك بسبب المسافة التي تفصل إيران عن إنتاج سلاح نووي، أو بسبب المخاطر الكامنة في ذلك مثل تعريضها لهجوم عسكري وتشديد العقوبات. كما أن سقوط النظام هو سيناريو غير ممكن في هذه المرحلة. ويعود هذا إلى عدم وجود معارضة منظمة ضد النظام القائم، وعدم وجود قيادة بديلة، وإصرار النظام القائم على قمع أي شكل من أشكال التنظيمات المعارضة، وخوف الشعب الإيراني من حدوث فوضى، على النحو الذي حصل في العراق وليبيا وسورية. كما أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن من شأن سقوط النظام، إذا ما حدث هذا الأمر أصلاً، أن يؤدي إلى سيطرة الحرس الثوري – وليس بالضرورة سيطرة جهات معتدلة.

7 Bijan Khajehpour, "Will EU's be able to sustain Iran trade, investment?", AlMonitor, October 4, 2018, https:// www.al-monitor.com/pulse/originals/2018/10/iran-spv-eu-sanctions-jcpoa-trump-special-purpose-vehicle.html.

وتمتلك إيران، في أي واحد من السيناريوهات الذي ستختاره، قدرات متاحة لإلحاق الضرر، ومن بين تلك القدرات أنشطة تخريبية وعمليات إرهابية على الصعيد الإقليمي، عن طريق جهات ثالثة (وكلاء)، ضد القوات الأمريكية في العراق، وفي الخليج وأفغانستان، وضد جهات إقليمية مثل المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وضد أهداف إسرائيلية ويهودية في العالم[8]. هذه الخطوات، مع التركيز على الإرهاب والأنشطة التخريبية، يمكن أن تديرها إيران بالاقتران مع سيناريوهات أخرى كجزء من الانسحاب من الاتفاق النووي والعودة إلى الأنشطة النووية، وأيضاً كجزء من الرغبة في إيذاء الغرب جنباً إلى جنب مع الاستمرار في الامتثال للاتفاق النووي.

السيناريو الأول، عودة إيران للنشاطات النووية التي كانت تقوم بها قبل الاتفاق

يدور الحديث هنا (ربما بشكل تدريجي) عن كل النشاطات التي كانت تقوم بها إيران قبل الاتفاق بما في ذلك: تخصيب اليورانيوم في أصفهان، وزيادة أعداد وأنواع أجهزة الطرد المركزي التي تقوم بتخصيب اليورانيوم، سواء في نتانز أو في فوردو، وتخزين المواد المخصبة وتخفيض إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية للمستوى المطلوب، حسب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، مع إلغاء الرقابة بموجب البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما هو منصوص عليه في الاتفاق. وفيما يتعلق بإسرائيل فإن هذا يشكل تغييراً جذرياً في الوضع الراهن، وعندها سينشأ وضع يتقدم فيه البرنامج النووي الإيراني، وسيتم تقصير الوقت اللازم لاندفاع إيران باتجاه امتلاك سلاح نووي، وستصبح الرقابة وفق معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية NPT جزئية فقط، مقارنة بما هو قائم اليوم، وتزداد الاحتمالات لعمليات الإخفاء على مختلف أنواعها.

وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فإنه يجب الأخذ بالحسبان أن رده لن يكون موحداً. وذلك في ظل غياب اتفاق كامل بين الأوساط الدولية لممارسة ضغوط استثنائية على إيران، بما في ذلك في إطار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وسيرى قسم من الدول الأوروبية، في الوضع الجديد مخاطرة شديدة ولاسيما تلك التي كانت شريكة في الاتفاق النووي، وهي ستنضم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وتفرض عقوبات على إيران. إلا أنه، في الوقت نفسه، سيكون هناك من يُظهر "تفهماً" لدوافع إيران، وفي المقدمة روسيا والصين. وطالما أن إيران تبقى ملتزمة بالإشراف الدولي المعمول به في إطار معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، فإن تلك الدول ستفضل الاستمرار في علاقاتها معها. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن قرار إيران بالعودة إلى النشاطات النووية يعكس عملياً تقديرها أن بوسعها تحمل تداعيات العقوبات. وسيكون لزاماً على الإدارة الأمريكية، والتي من المشكوك فيه أن تكون قد أعدت خطة تتجاوز العقوبات، في حال قررت إيران الانسحاب من الاتفاق، سيكون لزاماً عليها تقديم بديل أكثر من مجرد العقوبات حتى تجبر إيران على وقف التقدم إلى العتبة النووية. والسؤال الملح الذي سيطرح نفسه في

8 وكالة أنباء "مهر" الإيرانية، 23 تشرين الثاني / نوفمبر، https://en.mehrnews.com/news/139855/Iranian-military-commanders-visit-bases-in-PG-to-warn-enemies.

مثل هذه الظروف: ما هو الخط الأحمر الذي سيستدعي تجاوزه من قبل إيران الرد بخطوات عسكرية؟ ويلاحظ في المرحلة الراهنة أن مجمل التهديدات التي توجهها الإدارة الأمريكية لإيران لا تتطرق إلى الجانب العسكري. وحتى وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس قد كلف نفسه عناء التأكيد بأن العقوبات هي خطوة دبلوماسية بدون تداعيات عسكرية. إضافة إلى ذلك فإن احتمال التدخل العسكري لا يبدو جذاباً للمؤسسة الأمنية الأمريكية، كما أن الرئيس ترامب نفسه غير متعجل لإعادة الجيش الأمريكي إلى الشرق الأوسط، والحلبة الأمريكية تستعد في منتصف، أو في أواخر 2019، لبدء سنة الانتخابات الرئاسية. ومن المشكوك فيه أن تختار الإدارة الأمريكية، في مثل هذه الظروف، خياراً متطرفاً مثيراً للجدل.

السيناريو الثاني – البدء بمفاوضات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية

إن المفاوضات التي يتم في نهايتها التوصل إلى اتفاق أفضل، يتضمن إلى جانب الموضوع النووي قضايا الصواريخ والسياسة الإقليمية، ويتم تقديمها من قبل إدارة ترامب على أنها الهدف الرئيسي لسياستها تجاه إيران[9]. ومن جانبهم، يكرر المتحدثون الإيرانيون التوضيح بأنه ليس في نيتهم إجراء مفاوضات مع الإدارة التي اختارت بشكل أحادي الجانب الانسحاب من الاتفاق النووي، وذلك لأنه لا يمكن الوثوق بها. وتطالب إيران، قبل عقد أي لقاء أو العودة إلى المفاوضات، بإلغاء العقوبات، أو تجميدها على الأقل. والموقف المتشدد في هذا المجال هو موقف المرشد الأعلى على خميناني الذي امتاز نهجه حيال المفاوضات حول الموضوع النووي منذ البداية بالتحفظ أو الشك. وهو يرى في قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالانسحاب من الاتفاق النووي دليلاً على صدق أقواله بأنه لا يمكن الوثوق بالغرب، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، وأن النمو الاقتصادي ممكن فقط عن طريق «اقتصاد المقاومة»، الذي يقوم بشكل رئيسي على تقليل اعتماد إيران على الجهات الخارجية[10]. إضافة إلى ذلك يرى خميناني، ويشاركه في ذلك أيضاً الرئيس روحاني، أن هدف إدارة ترامب هو العمل على تغيير النظام في إيران، ولذلك فإن أية مفاوضات معها عقيمة[11]. ومثلما وضع خميناني خطوطاً حمراء واضحة للمفاوضات مع إدارة أوباما وطالب بالإبقاء على كل القدرات الإيرانية، فإنه من المتوقع ألا يلين مواقفه حيال المطالب بعيدة المدى، وفق رؤيته، الخاصة بإدارة ترامب.

صحيح أنه تُسمع في إيران أصوات هامشية تؤيد الدخول في حوار مع الإدارة الأمريكية، التي أرسلت على ما يبدو من جانبها طلبات إلى طهران لعقد لقاء على مستوى عالٍ، إلا أن الصورة التي تظهر في هذا الوقت هي أن خميناني، والنخبة الأمنية – السياسية في إيران يرون أنه ليس بوسع إيران أن تستجيب

9 Lesley Wroughton, "U.S seeking negotiate a treaty with Iran", Reuters, September 19, 2018, https://www. .reuters.com/article/us-nuclear-iran-hook/u-s-seeking-to-negotiate-a-treaty-with-iran-idUSKCN1LZ1Y8

10 .http://english.khamenei.ir/news/5988/By-defeating-sanctions-Iranians-will-once-again-slap-the-U-S

11 U.S wants Regime Change in Iran: Rouhani", Reuters, October 14, 2018, https://www. reuters.com/" .article/us-iran-nuclear-idUSKCN1MO064

لمطالب الإدارة الأمريكية (النقاط الاثنتي عشر التي أشار لها وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو)[12]، وأن الدخول في المفاوضات من موقع الضعف الحالي هو أمر غير مرغوب فيه.

ومع ذلك، إذا ما حدث تغيير في الموقف الإيراني خلال السنة القادمة، ودخلت الأطراف في مفاوضات، سيكون لدى إسرائيل سؤالان رئيسيان على جدول الأعمال: هل ستكون إسرائيل مطلعة على الاتصالات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية وشريكاً مسبقاً في الأرضية المتبلورة لاستئناف المفاوضات؟ وهل سيكون البدء بالمفاوضات بين الجانبين نتيجة لتفاهم أوسع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، على سبيل المثال، أو بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية؟ وإذا ما كانت كل هذه الجهات شريكة في المفاوضات، فإن من شأن تأثير إسرائيل على هذه العملية أن يتراجع.

وعند تحليل هذا السيناريو فإنه من الضروري تقييم احتمالات تقديم تنازلات من كلا الطرفين، بالإضافة إلى قيود أو خطوط حمراء لكل طرف. ويمكن الافتراض أن البدء بالحوار سيمنح إدارة ترامب دعماً واسعاً على الساحة الدولية، وسيقوي صورة الرئيس نفسه بوصفه «صانع الصفقات / "Deal Maker". وستكون نقطة البداية الأمريكية المطالبة بأن تشمل المفاوضات مجمل القضايا، مثلما طلب ترامب، وعلى النحو الوارد في النقاط الـ 12 التي عرضها بومبيو. أما نقطة البداية الإيرانية فستكون المطالبة برفع العقوبات، أو على الأقل تجميدها، إضافة إلى عدم التنازل الكامل عن الحق في تخصيب اليورانيوم. والتقدير هو أنه على الرغم من أن نقطتي البداية لكل من الجانبين غير قابلتين للتحقيق، إلا أن هناك مجالاً للتنازلات المتبادلة الممكنة بينهما. فإيران على سبيل المثال، تستطيع إطالة أمد الاتفاق وربما أيضاً الموافقة على بعض القيود على برنامجها الصاروخي، ومن ذلك على سبيل المثال، تجميد الوضع القائم لعدة سنوات، وحتى أنها قد توافق على لعب دور في القضايا الإقليمية. كل هذا في مقابل تعهد أمريكي برفع العقوبات وإعادة المشاريع التي أُوقفت.

ومن وجهة النظر الإسرائيلية، يجب دراسة الاحتمال الخطير بأن يتم عقد لقاء شبيه بقمة ترامب – كيم جونغ أون، حاكم كوريا الشمالية، والذي ستكون أهميته بمجرد عقده بالذات، وتكون نتائجه غامضة. وعلى أية حال فإن البدء بالمفاوضات سيسمح لإيران بتقطيع الوقت على أمل أن يكون ترامب رئيساً لولاية واحدة. فمجرد البدء بالحوار سيؤدي إلى تخفيف الضغط على إيران: فكل الجهات الدولية التي تعارض فرض العقوبات الأمريكية على إيران ستكون مسرورة بالعودة لممارسة أعمالها معها، وسيزداد في إدارة ترامب الاهتمام بالتوصل إلى اتفاق، والذي سيُعرض في كل الأحوال على أنه اتفاق أفضل من الاتفاق الذي توصل إليه أوباما. ويمكن في هذه الظروف الافتراض أنه قد تنشأ فجوة بين المصالح الإسرائيلية والمصالح الأمريكية. فهامش المناورة الأمريكي هو أكبر من هامش المناورة الإسرائيلي، ولذلك فإنه

12 تشتمل الشروط التي وضعها مايك بومبيو على ما يلي: الطلب من إيران وقف التخصيب وألا تنشط أبداً بعد الآن في استخراج البلوتونيوم، أن تسمح إيران للوكالة الدولية للطاقة الذرية بحرية الوصول إلى كل المواقع في مختلف أنحاء البلاد، أن توقف إيران برنامجها لتطوير الصواريخ الباليستية وكذلك دعم الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط ومن بينها حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، أن توقف إيران دعمها للميليشيات الشيعية في العراق، والحوثيين وطالبان، أن توقف إيران سلوكها التهديدي ضد جيرانها، والكثير من بينهم هم حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، أن تكف إيران عن تهديداتها بتدمير إسرائيل، وتوقف إطلاق الصواريخ إلى الأراضي السعودية والإمارات العربية المتحدة. أنظر:
.https://www.state.gov/secretary/remarks/2018/05/282301.htm

يمكن التوصل إلى اتفاق أقل جودة مما كانت ترغب به إسرائيل. والسؤال هو: هل يمكن لهذا الاتفاق أن يكون أفضل من الاتفاق الأصلي.

السيناريو الثالث، استمرار الوضع القائم: «الصبر الإستراتيجي واقتصاد المقاومة»

يوجد في صلب هذا السيناريو تقييم إيراني يقول إنه على الرغم من الضرر الاقتصادي نتيجة لتشديد العقوبات فإن بوسع إيران التعامل مع الوضع، ومن الأفضل الانتظار حتى نهاية ولاية ترامب بدون الإقدام على أية خطوات قد تعرض النظام للخطر. ويمكن لهذا التقييم أن يتعزز في أعقاب نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس الأمريكي، والتي حقق فيها الديمقراطيون الأغلبية في مجلس النواب، وكذلك انتخابات حكام الولايات الأمريكية التي حققوا فيها نتائج لافتة. والتمسك بهذا السيناريو سيسمح لإيران بإظهار نواياها الحسنة للمجتمع الدولي والاستمرار في التصرف مع الحفاظ على شروط الاتفاق، في مقابل الحصول على أقصى قدر ممكن من التعاون الاقتصادي.

وهذا يعني، من جهة أولى، استمرار تجميد البرنامج النووي الإيراني ورقابة واسعة ومتواصلة، إلى جانب الضغط الاقتصادي المستمر والذي سيساهم في تفاقم الوضع الاقتصادي الصعب في إيران أيضاً. ولكن من جهة ثانية، وكلما مر الزمن واعتادت إيران والمجتمع الدولي على السلوك الاقتصادي من دون الولايات المتحدة الأمريكية، فإن فعالية سياسة العقوبات الأمريكية ستضعف، وكذلك أيضاً الردع الأمريكي. وفي ضوء الانقسام القائم أيضاً بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين شركائها في الاتفاق حول قضايا أخرى، من بينها العقوبات على روسيا والحرب التجارية ضد الصين، وكذلك التجربة المتراكمة لإيران في التعامل مع العقوبات، كل ذلك سيقوي قدرة إيران على الصمود في وجه الضغط الأمريكي. هذا السيناريو هو سيناريو معقول وممكن الحدوث على المدى القصير، وهو جيد أيضاً لإسرائيل لأنه يحول دون حدوث تقدم في البرنامج النووي الإيراني. لكن ديمومته غير واضحة بسبب ضغط العناصر المحافظة على إيران، وهو الضغط الذي قد يؤدي إلى قلب الموازين وحدوث تغيير في وقت قد يكون غير ملائم للإدارة الأمريكية ولإسرائيل.

موجز وتوصيات

في السنة القادمة 2019، ستواجه إيران صعوبات متزايدة، وخصوصاً الأضرار الاقتصادية المتواصلة في أعقاب تجديد العقوبات الأمريكية. وسيكون ذلك مصحوباً بالاضطرابات الداخلية التي لازمت إيران في العام الماضي، والتي من المتوقع أن تزداد بسبب تدهور الوضع الاقتصادي.

أما بالنسبة للسلوك الإقليمي لإيران، فيقف على رأس سلم أولوياتها الأمنية – القومية استمرار نفوذها على الساحة العراقية، حيث يشكل العراق «حديقتها الخلفية» بأغلبيته الشيعية الكبيرة، والعراق هو أيضاً الجسر إلى سورية وحزب الله، وأهميته على هذا الصعيد كبيرة جداً. وتمتلك إيران على

هذه الساحة الكثير من الأرصدة وذلك نتيجة للاستثمار الذي قامت به على مدى سنوات طويلة، وهي ستواصل كونها عامل مؤثر رئيسي في التطورات فيه. والولايات المتحدة أيضاً تريد الحفاظ على نفوذها في العراق، الأمر الذي يخلق إمكانية عالية للاحتكاك معها في العام المقبل. ويأتي ذلك على خلفية القرار الإيراني بالبقاء في الاتفاق النووي ورغبتها في إثبات أن قدرتها على إلحاق الضرر متنوعة، عن طريق عناصر ثالثة أيضاً، بحيث يكون من الصعب ربط نشاط تلك الجهات بشكل مباشر بها. وقد أوضح مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية أنهم يرون في إيران مسؤولة عن أي أذى قد يلحق بالأمريكيين أو بحلفائهم من قبل جهات محسوبة على إيران ومدعومة منها. كما أن التقارير عن عمليات نقل الصواريخ من إيران إلى العراق، وكذلك تحذير رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو من أن إسرائيل ستعمل في أي مكان تشكل فيه إيران تهديداً عليها، في إشارة صريحة إلى العراق، كل ذلك يمثل مؤشرات إلى أن العراق يشكل ساحة محتملة للمواجهة مع إيران. ومن ناحية إسرائيل، فإن التواجد الأمريكي في العراق يشكل قيداً كبيراً على حرية عملها، ويجب عليها أن تدرس تداعيات أية خطوة على القوات الأمريكية على هذه الساحة، إذا ما أرادت العمل فيها.

أما على الساحة السورية فإن إيران تستفيد، في هذه المرحلة، من رغبة كل من سورية وروسيا في استمرار تواجدها في أراضي الدولة، وهي لا تنوي التخلي عن نفوذها هناك. والثمن الباهظ الذي دفعته من أجل إنقاذ الرئيس الأسد، والخوف على استقراره بدون تواجد إيراني حقيقي سيدفعها لمواصلة العمل لإقامة بنية تحتية عسكرية مستقلة، بما في ذلك الصناعات العسكرية بالتعاون مع الجيش السوري من خلال التعتيم على الجوانب الإيرانية المستقلة. وقد ضاق هامش حرية العمل الذي كانت تتمتع به إسرائيل خلال العامين الأخيرين، وذلك لأن النشاط الروسي المستقل وإمدادات أنظمة الدفاع الجوي S-300 سيجعل من الساحة السورية ساحة قابلة للانفجار بشكل كبير، وسيجعل من الصعب على إسرائيل العمل بحرية. والاحتمال الذي شهدناه في الماضي، وهو الحوار والتعاون الأمريكي – الروسي الذي يؤدي إلى حل شامل على الساحة السورية، هذا الاحتمال يبدو اليوم أبعد من أي وقت مضى. فكلما اشتدت التحقيقات ضد الرئيس ترامب في قضية التدخل الروسي في انتخابه، تراجعت فرص الحوار بين الدولتين.

ويركز الاعتبار الإستراتيجي القائم في صلب القرار الإيراني بعدم الانسحاب من الاتفاق النووي، على الرغبة في تحقيق الفائدة القصوى من بقية الشركاء فيه – الدول الأوروبية وروسيا والصين – والحفاظ على الاتفاق، في محاولة لإيجاد بدائل للعقوبات الأمريكية. هذا بالإضافة إلى الإدراك بأن قرار العودة إلى ممارسة جميع النشاطات النووية على النحو الذي كانت عليه قبل التوقيع على الاتفاق هو خيار تمتلكه إيران في اية لحظة. إلا أنه وفي ضوء علامة الاستفهام الموجودة حول المزايا الإستراتيجية الكامنة في مثل هذه الخطوة، والتي قد تعرض النظام للخطر، فإنه من المشكوك فيه، إذا ما كانت إيران ستقرر الانسحاب من الاتفاق علانية خلال العام المقبل. ولكن من المرجح أن تفضل القيام ببعض الخطوات الالتفافية المحسوبة من خلال تقديرها أن ذلك لن يؤدي إلى انهيار الاتفاق. وعلى هذه الخلفية، فإن

التقدير السائد هو أن تفضل الاستمرار في العام القادم في محاولتها، للحد من الأضرار في المجال الاقتصادي والاستمرار حتى عام 2020، والذي سيكون عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ستكون الإدارة مشغولة وقتئذٍ بالتنافس الانتخابي وستمتنع عن الإقدام على مخاطرات على الساحة الدولية. وذلك بانتظار نهاية فترة ولاية الرئيس ترامب، على أمل ألا يتم انتخابه لولاية ثانية. عند ذلك فقط ستتخذ إيران قراراتها حول الطريقة التي ستتصرف بها.

وفيما يتعلق بإسرائيل، فإن عام 2019 يبدو كعام ذي قابلية كبيرة للانفجار. فمن جهة أولى، هناك من يرون وجود فرصة كبيرة في انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق، وفي الضغط الذي تمارسه على إيران عبر العقوبات، وفي طلبها الصريح منها بتغيير سياستها الإقليمية. إلا أنه، ومنذ البداية، اعتمدت الخطوات الأمريكية على ممارسة الضغط على جهات أخرى حتى تُضر أفعالهم بإيران. وفي الواقع فإن العقوبات تضر بإيران بسبب ارتباط الشركات الدولية بالاقتصاد الأمريكي. ولكن في الوقت نفسه الذي يقوم فيه الحلفاء الأوروبيون للولايات المتحدة الأمريكية ببذل أقصى ما يستطيعون من جهودهم، للحد من التدهور والحفاظ على العلاقات مع إيران، بحيث يضمنون استمرار التمسك بشروط الاتفاق، تصر روسيا والصين على دعم إيران في المجال الاقتصادي، وذلك كجزء من صراعهم ضد الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات أخرى، وفي مقدمتها العقوبات التي تفرضها على كل منهما. وكانت الإستراتيجية الأمريكية تعتمد منذ البداية أيضاً على المحور المناهض لإيران والذي تقف المملكة العربية السعودية في مركزه. إلا أنه بعد الأزمة مع قطر، وبعد قضية الخاشقجي، فإن هذا المحور يبدو مهتزاً. كما أن الجهود الرامية لإنشاء إطار أمني جديد للدول العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية (Middle East Strategic Alliance) بهدف مواجهة إيران، لا تزال عالقة وتصطدم بالصعوبات، ومن المشكوك فيه إذا ما كانت ستنجح. والرغبة في استخدام القوات الأمريكية في الشرق الأوسط للدخول في مواجهة مباشرة مع إيران محدودة، وكلما يتقدم الجدول الزمني المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه معركة الانتخابات الرئاسية، فإن هذه الرغبة مرشحة للاختفاء بالمرة. ولذا فإنه ينبغي على إسرائيل أن تدرس بعمق قرار الإدارة الأمريكية بسحب القوات الأمريكية في سورية على الرغم أنها ستواصل دعم "حق إسرائيل في التصرف دفاعاً عن نفسها". كما أنه يجب على إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمريكية في العراق، إلى جانب الاعتبارات المرتبطة بتوسيع ساحة العمل ضد إيران ووكلائها وإبعادها عن حدود الدولة، وهذه الاعتبارات، بكل تأكيد، لا تشجع التدخل العسكري الإسرائيلي على هذه الساحة.

أما بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني، فإنه طالما لا يتقدم، تستطيع إسرائيل مواصلة الاستفادة من القيود المفروضة عليه. ولكن إذا ما قررت إيران الانسحاب من الاتفاق والعودة إلى تخصيب اليورانيوم، وتركيب أجهزة طرد مركزي متطورة، وتقليص الرقابة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الحد الأدنى، عندها سيتعين على إسرائيل مواجهة الوضع الجديد. هذا، في الوقت الذي لا يحظى فيه موقفها بدعم الدول الأوروبية، التي ترى فيها جزءاً من المشكلة التي أدت إلى انسحاب ترامب من

الاتفاق. كما أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى منذ البداية أن التقدم في البرنامج لا يشكل خطراً داهماً، طالما أن الحديث يدور عن معايير لا تشكل انطلاقة باتجاه السلاح النووي، وهي في كل الأحوال لا تتعجل وضع الخيار العسكري في مقدمة سلم الأولويات. ولذلك فإن إسرائيل قد تجد نفسها "وحيدة في الساحة".

ومن أجل مواجهة هذه التحديات فإن على إسرائيل، أولاً وقبل كل شيء، أن تُجري حواراً إستراتيجياً معمقاً مع إدارة ترامب حول آثار كل واحد من السيناريوهات المطروحة. ومثل هذا الحوار على مستويات العمل العليا، وليس على مستوى رؤوساء الدول فقط، سيوضح أيضاً قيود السياسة الأمريكية، وهو أمر ضروري لصياغة السياسة الإسرائيلية. وفي مجال البرنامج النووي، إذا ما قررت إيران الانسحاب من الاتفاق، فإن على إسرائيل أن تتطلع إلى اتفاق إسرائيلي – أمريكي حول الخطوط الحمراء وحول كيفية الرد في حال قامت إيران بتجاوزها. وفي الوقت نفسه، ورغم الغضب الأوروبي من سلوك إسرائيل في موضوع الاتفاق النووي، فإنه من الضروري إجراء حوار خاص مع كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، والتوصل إلى اتفاق معها حول الخطوط الحمراء لتقدم إيران في برنامجها النووي. وبعد كل هذه الأعمال الضرورية، فإن على إسرائيل الاستعداد لاحتمال استخدام الخيار العسكري ذي المصداقية، ولو من أجل الردع فقط.

الجبهة الشمالية على مفترق طرق

أودي ديكل وعانات بن حاييم

الأزمة في سورية، صورة الوضع

تميزت كل واحدة من السنوات الثماني للحرب في سورية بظاهرة أو باتجاه رئيسي أثر على تطور المعركة وعلى مستقبل الدولة. فما بدأ بمظاهرات شعبية عام 2011 تطور في العامين 2012 – 2013 إلى قتال خاضته فصائل مسلحة ضد نظام الرئيس بشار الأسد الذي وقف حلفاؤه إلى جانبه، أي إيران وحزب الله. وفي عام 2014 تواصل توجُّه الانقسام بين الفصائل المسلحة إلى جماعات كثيرة ذات خصائص عرقية ودينية واضحة، مع تزايد هيمنة التنظيمات الجهادية السلفية على ميدان المعركة وفي مقدمتها «الدولة الإسلامية». وهكذا ظهرت في سورية جماعات مقاتلة مختلفة عن بعضها بعضاً، وذات توجهات مختلفة حول رؤيتها لهوية سوريةالمستقبل. أما السنة الخامسة للمعارك فقد تميزت بالتدخل الروسي في المعارك إلى جانب إيران من أجل إنقاذ نظام الرئيس الأسد من السقوط الذي كان يبدو وشيكاً جداً في حينه. وامتازت السنة السادسة بهزيمة الفصائل المسلحة في حلب وانقلاب الاتجاه: فالتحالف الموالي للأسد وروسيا وإيران وحلفائها رسخ مواقعه في الطريق إلى تحرير المزيد من المناطق من يد المسلحين والسيطرة على «العمود الفقري» المأهول في سورية – من حلب في الشمال، مروراً بحماه وحمص ودمشق والحدود السورية اللبنانية[13].

وفي الوقت نفسه، تم تنفيذ مبادرات سياسية في مسارين: مسار دولي برعاية منظمة الأمم المتحدة في جنيف، والذي يركز على الجهود لتحقيق تسوية سياسية طويلة المدى في سورية، ومسار بقيادة روسيا وإيران وتركيا والذي عُقدت اللقاءات في إطاره في الأستانة وفي سوتشي، والذي ركز على إدارة المعارك. وفي البداية تركزت عملية أستانة حول تحقيق وقف إطلاق نار في سورية ومراقبة تنفيذه في المناطق التي شهدت أزمات إنسانية. وفي وقت لاحق ركز هذا المسار على تقاسم النفوذ في سورية بين الدول الثلاث المتدخلة – روسيا وإيران وتركيا. وامتازت سنة 2018 بترسيخ السيطرة الكاملة للاعبين الأجانب (على مستوى الدول) الذين تدخلوا في سورية - إيران وروسيا إلى جانب الأسد، وتركيا إلى جانب الفصائل المسلحة من السنة «المعتدلين» في شمال الدولة وضد الأكراد – لمنعهم من الحصول على الحكم الذاتي، والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الأكراد في شمال – شرق سورية، بعد أن هزموا «الدولة الإسلامية» إلا أنهم لم يقضوا على التنظيم بشكل كامل. وقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسحب

13 Syrian Civil War", Encyclopaedia Britannica, LAST UPDATED: Oct 23, 2018, https:// www.britannica." com/event/Syrian-Civil-War/Introduction، Christopher Phillips, "The World Abetted Assad's Victory in Syria", The Atlantic, August 4, 2018, https://www.theatlantic. com/international/archive/2018/08/assad-victory-./syria/566522

القوات الأمريكية من سورية لا يُبقى من خيار أمام الأكراد سوى الانضمام إلى نظام الأسد.

ولا تخطط تركيا لسحب قواتها من سورية في المستقبل القريب. وقد نجح الرئيس رجب طيب أردوغان في اقناع الرئيس ترامب بأنه لا داعي لاستمرار انتشار القوات الأمريكية في شمال شرق سورية، وأن تأخذ تركيا على عاتقها مهمة منع عودة ظهور «الدولة الإسلامية» في المنطقة من جديد. وتركيا ستستغل انسحاب القوات الأمريكية لتعميق تواجدها في شمال سورية وإقامة منطقة عازلة بين حدودها الجنوبية وبين المناطق الكردية. والأمر الأكثر أهمية بالنسبة لها هو منع إقامة حكم ذاتي كردي في شمال سورية. ومن أجل ذلك، انضمت إلى كل من روسيا وإيران وهي تحاول زيادة تأثيرها على العملية السياسية التي ستحدد مستقبل سورية. وتسعى تركيا جاهدة لإطلاق عملية سياسية تؤدي إلى وضع دستور جديد وإجراء انتخابات في سورية، بحيث تحصل الأغلبية السنية التي تدعمها على تمثيل سياسي وتزيد من قوتها السياسية في البلاد. وتهدف السيطرة على مناطق في شمال سورية إلى سد الطريق أمام تعاظم النفوذ الكردي والاحتفاظ بأوراق مساومة تساعد تركيا في تحقيق مصالحها في المستقبل في سورية. والرئيس أردوغان لديه الكثير من الشكوك تجاه الأسد، وحتى تجاه روسيا وإيران أيضاً، وهو معني أيضاً بمنع فرار اللاجئين من منطقة إدلب إلى تركيا والاستمرار في برنامج إعادة اللاجئين السوريين إلى بلدهم (التقدير هو أن تركيا قد أعادت إلى الآن 150 – 200 ألف لاجئ)[14].

وقد اتخذ الرئيس ترامب قراره بسحب القوات الأمريكية من سورية وذلك خلافاً لرأي طاقمه المهني (في وزارة الخارجية وفي مجلس الأمن القومي، وفي وزارة الدفاع)، وعلى خلاف السياسة التي تم وضعها قبل عدة شهور وأكدت على ضرورة استمرار الوجود العسكري الأمريكي في شمال – شرق سورية، من أجل مواصلة القتال ضد الجيوب المتبقية في أيدي «الدولة الإسلامية»، ولاسيما في ظل وجود مؤشرات على انتعاشها، ومواصلة دعم الأكراد وخصوصاً قوات سورية الديمقراطية (SDF) التي تمت إقامتها وتدريبها وتسليحها على يد الولايات المتحدة الأمريكية. وهي تعتمد بشكل رئيسي على القوات الكردية التي تحملت عبء القتال البري ضد "الدولة الإسلامية" في شمالي سورية، وشرقيّها. وصحيح أن واشنطن معنية بالتأثير على الحل السياسي في سورية، وخصوصاً انسحاب القوات الإيرانية، إلا أنها لا تنوي استخدام القوة العسكرية من أجل ذلك. وعملياً، يضع قرار الرئيس ترامب "الملف السوري" في يد روسيا، وهذا الأمر أيضاً على خلاف موقف الطاقم المهني الذي يرى أن هذا هو وقت تشديد المواقف تجاه روسيا. وإذا كان هناك منطق في قرار الرئيس ترامب، فهو يستند إلى تقييمه بأنه من الأفضل إعلان النصر على "الدولة الإسلامية" وإخلاء القوات من سورية في أسرع وقت ممكن، بدون التورط في مواجهات بين تركيا والأكراد، وبين إسرائيل وإيران، وبين الأسد والفصائل المسلحة. كما

14 أودي ديكل، "هل إيران على وشك تفعيل الممر البري إلى سوريا؟"، نظرة عليا، العدد 1026، معهد أبحاث الأمن القومي، 20 شباط / فبراير 2018، http://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2018/02/1026.pdf؛ Shawn Carrié and Asmaa Al Omar, "'It's against the law': Syrian refugees deported from Turkey back to war", The Guardian, October 16, 2018, https://www. theguardian.com/global-development/2018/oct/16/syrian-refugees-deported-from-turkey-back-to-war.

اتفق ترامب مع الرئيس التركي على بيع نظام الدفاع الجوي (أرض – جو) من طراز باتريوت بدلاً من منظومة الصواريخ الروسية (S-400) بطريقة تقرب تركيا من جديد إلى حلف الناتو وتباعد بينها وبين روسيا[15].

ومن المتوقع أن يتميز عام 2019 ببسط سيطرة الأسد على شرق سورية وتأكيد انتصاره في الحرب. وتوجد هذه الساحة على مفترق طرق: فقد انتهت مرحلة القتال الرئيسي، وتتركز معظم الجهود الآن على صياغة التسويات المستقبلية والمشاريع لإعادة إعمار البلد. وبعد أن تحولت سورية إلى ساحة للصدام بين القوى العظمى العالمية والإقليمية، وتحولت أيضاً إلى ساحة للقتال بين الجيش السوري وحلفائه من جهة والفصائل المسلحة بمختلف أنواعها من جهة أخرى، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف سيؤثر التواجد الأجنبي في سورية خلال السنوات القادمة، وهل يمكن توقع انسحاب القوات الأجنبية، أو على العكس من ذلك تعميق هذا التدخل، تحت شعار المشاركة في إعادة الإعمار؟ ويلاحَظ في الوقت الحالي وجود فجوة واسعة بين توقع الحالة التي ستبدو عليها سورية في المستقبل وبين الواقع على الأرض. هذا ويعلن التحالف الموالي للأسد بأنه قد تم تحقيق نصر كامل على الفصائل المسلحة، إلى درجة استعادة حصانة النظام من جديد والتفرغ لإعادة الإعمار على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وإعادة بناء البنى التحتية في الدولة. وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن مرتين عن تحقيق قوات النظام النصر العسكري إلا أنه من الناحية العملية، بعد مغادرة القوات الأمريكية، لا تزال القوات الروسية غارقة في المستنقع السوري، من دون أن تكون لديها القدرة على فرض تسوية سياسية قابلة للحياة على مختلف الأطراف – تسوية من النوع الذي يضمن استمرار بقاء الرئيس الأسد، ويتيح أيضاً إنهاء الحرب وإطلاق مشروع إعادة الإعمار.

ومع مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية للساحة السورية، فإن إسرائيل بقيت لوحدها في المعركة لإخراج القوات الإيرانية وحلفائها من سورية. والتوجه الذي يثير القلق، من وجهة النظر الإسرائيلية، هو أن تفوق الجهات الداعمة للأسد يشكل أرضاً خصبة لترسيخ تواجد إيران في هذا البلد وهو في طريقه إلى الاستقرار – إلى جانب حلفائها وخصوصاً حزب الله في جنوب سورية ولبنان – كتهديد مباشر متصاعد وخطير على إسرائيل.

المعركة القادمة: معقل المسلحين الأخير في منطقة إدلب

لقد بقيت محافظة إدلب المعقل الأخير للمسلحين، وهي تشكل هدفاً حصيناً، بسبب هيمنة تنظيم المسلحين المعروف باسم «هيئة تحرير الشام» (HTS)، والذي يضم تحت لوائه عدداً من التنظيمات

15 Mathew Brodsky and Bassam Barabandi, "The New U.S. Strategy in Syria", National Review, October 7, 2018, https://www.nationalreview.com/2018/10/new-syria-policy-helps-defeat-isis/، Mark Landler, Helene Cooper and Eric Schmitt, "Trump Withdraws U.S. Forces From Syria, Declaring 'We Have Won Against ISIS'.", The New York Times, December 19, 2018

السلفية الجهادية. ويتركز في منطقة إدلب عدد كبير من السكان المهجرين الذي فروا إلى هناك من محافظات أخرى، وذلك في ظل اتفاقات الاستسلام التي جرى توقيعها بين النظام وبين المتمردين. ونتيجة لذلك تضاعف عدد سكان المحافظة وأصبحت مقراً لإقامة ثلاثة ملايين مواطن وحوالي 50 ألف مقاتل من الجهاديين[16]. والجهة التي نجحت، إلى الآن، في تأجيل هجوم التحالف الموالي للأسد على إدلب هي تركيا، الضامنة لقسم من التنظيمات المسلحة. وهي قد نجحت خلال مسيرة أستانة في إقامة منطقة منزوعة السلاح حول الجيب في إدلب، وذلك فيما يشبه منطقة عازلة بين المسلحين وبين قوات الأسد، ونشر قوات رصد ومراقبة – بالتنسيق مع كل من روسيا وإيران – وذلك بهدف الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار. ويسعى التحالف الموالي للأسد لإيجاد ذريعة للبدء بالهجوم على المنطقة (مثل نشر معلومات، هي كاذبة على الأغلب، حول استخدام المسلحين للسلاح الكيماوي). ومن المرجح أن الهجوم ضد المتمردين هناك سيبدأ عاجلاً أم آجلاً، ومثلما هو الحال في بقية المناطق السورية خلال السنوات الأخيرة فإنه من المتوقع أن يتبع التحالف الموالي للأسد سياسة قاسية من شأنها أن تزهق أرواح الكثير من المواطنين.

قضايا في صلب الاهتمام الإسرائيلي

ترسيخ التواجد الإيراني في سورية: لقد اتضح أن الرغبة في أن تقوم إيران بإخلاء قواتها، وحلفائها، من سورية بعد إعادة السيطرة إلى نظام الأسد على المناطق الحيوية بالنسبة له، سواء بشكل طوعي أو بضغط من روسيا، اتضح أن هذه الرغبة لم تكن سوى أمل كاذب. ومن الناحية العملية فإن إيران تعمل على ترسيخ تواجدها في سورية لفترة طويلة. ففي أواخر شهر آب / أغسطس 2018 وصل وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي في زيارة إلى دمشق استغرقت يومين، وخُصصت لتوسيع التعاون السوري الإيراني. وأعلن حاتمي في نهاية الزيارة أن إيران ستُبقي على تواجدها في سورية، وأنها لن تسمح لأي طرف ثالث بالتأثير على تواجد الخبراء العسكريين في هذه الدولة، وستلعب دوراً نشطاً في إعادة إعمارها. وتم التوقيع على اتفاق للدفاع والتعاون بين سورية وإيران تضمَّن صلاحيات في مجال إعادة بناء الجيش السوري وتطوير الصناعات العسكرية السورية. وقبل حوالي شهر من ذلك أتم الجيش السوري سيطرته على الجانب السوري من الحدود في هضبة الجولان، وأعلنت روسيا أنها اتفقت مع إيران على إبعاد قواتها لمسافة 85 كم من حدود إسرائيل[17].

16 Krishnadev Calamur, "The Worst May Be Yet to Come in Syria", The Atlantic, September 5, 2018, https://www.theatlantic.com/international/archive/2018/09/syria-idlib/569236/، "10 things you need to know about Idlib province in Syria today", Relief Web, September 12, 2018, https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/10-things-you-need-know-about-idlib-province-syria-today، "The Guardian view on Idlib: nowhere left to go", The Guardian, September 11, 2018, https://www.theguardian.com/commentisfree/2018/sep/11/the-guardian-view-on-idlib-nowhere-left-to-go.

17 Iran's Defense Minister in Damascus: Iran Will Take an Active Part in Rehabilitating Syria", Jerusalem Center for Public Affairs, September 2, 2018, http://jcpa.org/irans-defense-minister-in-damascus-iran-will-take-an-active-part-in-rehabilitating-syria/، "Iran's defense minister meets Assad, Syrian counterpart

هذا وتستثمر إيران في ثلاثة مجالات في آن واحد: الأول هو بناء قدرات عسكرية هجومية ضد إسرائيل في سورية ولبنان، من خلال منظومة صواريخ أرض – أرض تحمل رؤوس حربية دقيقة، وصواريخ أرض – بحر وطائرات من دون طيار ذات قدرات هجومية. وفي ضوء محاولات إسرائيل للحيلولة دون ترسيخ التواجد العسكري الإيراني في سورية، فإن إيران تعمل على تنفيذ الهدف نفسه في لبنان من خلال توفير أسلحة متطورة لحزب الله – مثل الصواريخ الدقيقة والطائرات المسيّرة الهجومية والأنفاق الهجومية على الحدود بين لبنان وإسرائيل (وكذلك الحال في العراق، حيث تم هناك مؤخراً نقل صواريخ باليستية قصيرة المدى، تشكل تهديداً على إسرائيل). أما المجال الثاني فهو مساعدة الرئيس الأسد على بناء نظام أمن داخلي يعتمد على الميليشيات المحلية والقومية (على شكل الميليشيات الشيعية الشعبية في العراق) التي تخضع، في الوقت نفسه، لنظام الأسد ولإيران، وكذلك إعداد البنية التحتية لنشر الميليشيات الشيعية في سورية كقوة تدخل وانتشار على المدى الطويل[18]. وفي المجال الثالث، فإن إيران تعمل على تقوية المحور الشيعي عبر عدة أمور منها توسيع النفوذ الشيعي في سورية. هذا وتستفيد إيران من فرار ملايين اللاجئين السنة الذين تشكل نسبتهم حوالي 80% من لاجئي الحرب في سورية، والذين يبدو أن غالبيتهم لن يعودوا إلى أماكن سكناهم. وهي تشجع في الوقت نفسه، هجرة الشيعة إلى سورية (وبشكل خاص عائلات المقاتلين في الميليشيات الشيعية الذين تم إرسالهم للقتال في سورية)، واستقرارهم في مناطق حيوية بالنسبة لإيران، (بالقرب من الحدود العراقية – السورية والسورية – اللبنانية) وكذلك في المنطقة المحيطة بدمشق، ومنح الجنسية السورية للمهاجرين الجدد. كما أن إيران تقيم المراكز الثقافية الفارسية، وتشجع الطقوس والشعائر الشيعية وتقدم المنح الدراسية في طهران. وإلى جانب ذلك تمت إقامة مدارس للناطقين بالفارسية والتي تدرس فيها مناهج تعليم إيرانية.

لا ترغب إيران في السيطرة على سورية بشكل علني، بل العمل على فرض نفوذها من وراء الكواليس مع دمج القوى الخاضعة لسلطتها في الأطر الحكومية المدنية والعسكرية في الدولة. ووفقاً للعديد من التقارير في الإعلام السوري، وخصوصاً في المواقع التابعة للمعارضة وفي شبكات التواصل الاجتماعي، فإن القوات الإيرانية وقوات حزب الله والميليشيات الشيعية تشارك في المعارك التي لا زالت تدور ضد جيوب المسلحين، وهي ترتدي الزي العسكري الخاص بالجيش السوري. والمليشيات الشيعية العاملة تحت قيادة إيران يتم تمويهها هي الأخرى كجزء من قوات النظام، على الرغم من الوعد الروسي لإسرائيل بإبعاد القوات الإيرانية عن الحدود في هضبة الجولان. أي أن روسيا تدرك أن الميليشيات الشيعية الموالية لإيران لم تنسحب من جنوب سورية، ليس ذلك فحسب، بل أن تواجدها وانتشارها قد ازداد هناك. وفي الأشهر الأخيرة من عام 2018، كان هناك الكثير من الأخبار التي تحدثت عن إنشاء وحدات تابعة لحزب الله بالقرب من هضبة الجولان، من أجل توسيع إمكانيات العمل ضد إسرائيل. ومن المتوقع أن

in Damascus", Reuters, August 26, 2018, https:// www.reuters.com/article/us-iran-syria-defence-minister/iranian-defense-minister-arrives-in-syria-for-talks-tasnim-idUSKCN1LB04S.

18 رون تيرا ويوئيل غوجانسكي، "التنافس بين القوى العظمى الإقليمية: قواعد خارجية ووكلاء"، التقرير الإستراتيجي، المجلد 21، العدد 1، معهد أبحاث الأمن القومي، نيسان / إبريل 2018، https://bit.ly/2Rrftf6. أودي ديكل، "هل إيران على وشك تفعيل الممر البري إلى سوريا؟"، مصدر سبق ذكره.

يتواصل هذا التوجه، بل ويزداد[19].

إن إسرائيل، التي تتمتع بتفوق استخباري في سورية، تتعمد إلى الآن عدم الكشف عن المعلومات، حول تواجد حلفاء إيران وبقية القوى الخاضعة لسلطتها ولقيادتها في جنوب سورية، وهذا على ما يبدو انطلاقاً من التقدير بأن هذه القوات لا تشكل تهديداً جدياً على إسرائيل، في المستقبل المنظور على الأقل. وهي تركز اليوم على الحيلولة دون التواجد الإيراني في سورية، مع قدرات عسكرية هجومية متطورة – الصواريخ والراجمات والطائرات المسيّرة ومنظومات الدفاع الجوي ووسائل القتال المتطورة. ويبدو أن إسرائيل تضع كل ثقتها في أن تعمل روسيا، ونظام الأسد، على إبعاد القوات التابعة لإيران عن حدودها، وذلك بعد أن يدركوا أن التدخل الإيراني المتعاظم والتغلغل في صفوف القوات السورية المحلية يقوض عملياً استقرار النظام ويضر بسيادته. إلا أنه من المشكوك فيه، إلى درجة كبيرة، أن تكون روسيا، والأسد، يتملكان القدرة العملية على إبعاد، أو إضعاف، التواجد الإيراني، ولاسيما في أعقاب دمج قادة إيرانيين ومقاتلين شيعة في القوات المحلية. ويمكن التقدير، في أي تطور، أن يكون خيار مهاجمة وكلاء إيران أمراً موضوعاً في يد إسرائيل في وقت لاحق.

هل هناك نقطة تحول في علاقات إسرائيل – روسيا؟ لقد أقامت إسرائيل قنوات تنسيق عسكرية مع روسيا منذ التدخل الروسي في سورية، وذلك من أجل الحيلولة دون وقوع أي صدام بين قوات الجيش الإسرائيلي وقوات الجيش الروسي الموجودة في هذا البلد، بالإضافة إلى قنوات الحوار على أعلى مستوى بين الرئيس فلاديمير بوتين ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. إلا أن «شهر العسل» قد انتهى في ليل 17 أيلول / سبتمبر 2018 في أعقاب الغارة الجوية الإسرائيلية ضد أهداف إيرانية بالقرب من الساحل السوري، والتي أُسقطت في أعقابها طائرة تجسس روسية من طراز اليوشن20 بواسطة الدفاعة الجوية السورية (صواريخ أرض – جو من طراز S–200)، وقتل أعضاء طاقمها الخمسة عشر. وكان هذا الحادث الأكثر تعقيداً في إطار العلاقات الإسرائيلية – الروسية منذ بداية التدخل الروسي في سورية[20].

وعلى الرغم من أن وسائط الدفاع الجوي السورية هي التي اعترضت الطائرة الروسية، إلا أن روسيا قد اختارت إلقاء اللوم على إسرائيل في الحادث. وقد استغلت روسيا هذا الحادث لتقييد حرية العمل التي منحتها لإسرائيل في كل الأجواء السورية لتحقيق مصالحها أمام كل من إيران وحزب الله. وبعد

19 أوريت بارلوف وأدودي ديكل، "نموذج النفوذ الإيراني في سوريا"، نظرة عليا، العدد 1079، معهد أبحاث الأمن القومي، 25 تموز / يوليو 2018، http://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2018/07/1079. Pdf. "صحيفة لبنانية: حزب الله سيطر على مناطق في سوريا على امتداد الحدود مع لبنان وأقام هناك قواعد عسكرية ومعسكرات تدريب ومستودعات تحت الأرض" ميمري (معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط)، 21 تشرين الثاني / نوفمبر 2018، Raja Abdulrahim, "Iran-Backed Fighters Switch to Syrian Uniforms to Avoid Israeli Strikes, Rebels Say", The Wall Street Journal, June 8, 2018, https:// www.wsj.com/articles/iran-backed-fighters-switch-to-syrian-uniforms-to-avoid-israeli-strikes-rebels-say-1528478351. http://www.memri. org.il/cgi-webaxy/item?4865،

20 David M. Halbfinger and Andrew Higgins, "Putin Calls Downing of Russian Plane in Syria 'Tragic' and Absolves Israel", The New York Times, September 18, 2018, https://www. nytimes.com/2018/09/18/world/middleeast/syria-russian-plane.html، Oliver Holmes and Andrew Roth, "Moscow blames Israel after Syria shoots down Russian military plane", The Guardian, September 18, 2018, https://www.theguardian.com/world/2018/sep/18/russia-military-aircraft-syria-jet-lost-contact.

أيام معدودة من ذلك استجاب الرئيس الروسي بوتين لضغوط عسكريه وسمح بتزويد بطاريات صواريخ أرض – جو متطورة من طراز S-300 للدفاعات الجوية السورية. والهدف الروسي المعلن هو تعزيز قوات الدفاع الجوي السورية والحد من حرية العمل الجوي لإسرائيل، ولاسيما في شمال سورية وفي المناطق التي توجد لروسيا مصلحة بعدم عمل إسرائيل فيها، وبشكل خاص بالقرب من قواعدها العسكرية في شمال سورية وفي الساحل السوري. وفي الواقع، فإنه ومنذ وقوع الحادث، قللت إسرائيل من وتيرة، ومن وضوح، عملياتها ضد التواجد الإيراني في سورية، واختارت الامتناع عن الاحتكاك مع الروس في المدى الزمني القريب، وذلك لإفساح المجال أمام تجديد التفاهمات المتعلقة بالعمل في سورية واستعادة العلاقات بين القدس وموسكو[21].

هذا وتحاول إسرائيل التوضيح لروسيا بأن تسليم منظومات الدفاع الجوي المتطورة للرئيس الأسد ستزيد من الخطر على قواتها أيضاً، لأن الحادث الذي وقع قد جسّد بالذات الأداء الخاطىء لمنظومة الدفاع الجوي السورية، وكذلك التوضيح أنه إذا ما جرت أية محاولة لاعتراض الطائرات الإسرائيلية، فإن إسرائيل ستضطر إلى تدمير البطاريات، حتى لو كان ذلك يتضمن مخاطرة بإصابة المدربين الروس الذين يساعدون الطواقم السورية في تشغيلها. ومن خلال قنوات اتصالها مع روسيا، قامت إسرائيل بنقل رسائل مفادها أنه ليس بوسع إسرائيل السماح لإيران بالاستمرار في نقل الصواريخ الدقيقة أو الراجمات الدقيقة إلى حزب الله، أو الاستمرار في الجهود لترسيخ تواجدها في سورية، الذي يعرض المصالح الإسرائيلية الأساسية للحظر.

ويبدو أن إسرائيل قد فقدت أحد عناصر التأثير التي كانت لديها على روسيا والمتمثل في قدرتها على إحداث الضرر، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى سقوط نظام الأسد، وذلك بعد أن خرج الأسد منتصراً في الحرب، ولا توجد هناك قوة في سورية، باستثناء إيران، تستطيع أن تكون بديلاً لحكمه. ويعني ضبط النفس الذي أبدته إسرائيل حيال إلغاء مناطق التهدئة (مناطق عدم التصعيد) في جنوب سورية، وسيطرة الأسد على هضبة الجولان من دون أية قيود أو اشتراطات إسرائيلية، يعني تسليماً إسرائيلياً ببقاء نظام الأسد من دون قول ذلك علناً. وفي ضوء ذلك أدركت روسيا أن ورقة المساومة التي تعتمد على قدرة إلحاق الضرر الموجودة في يد إسرائيل لم تعد قائمة. ولا تزال روسيا تخشى من احتمال أن يؤدي التصعيد بين إسرائيل وإيران إلى إلحاق ضربة قوية بالمشروع الروسي للإبقاء على نظام الأسد وتقويته، ولذلك من المتوقع أن تواصل البحث عن السبل والفرص للحد من احتمالات الاحتكاك بين إسرائيل وإيران، ولذلك كان مطلوباً الحد من حرية العمل الجوي الإسرائيلي في سورية.

سيطرة الأسد على جنوب سورية وهضبة الجولان: لقد نجح الرئيس الأسد في عام 2018 في استعادة السيطرة على جنوب سورية وعلى هضبة الجولان، من دون مقاومة تقريباً من جانب التنظيمات المسلحة، الذين اختاروا التوقيع على اتفاقات استسلام بعد أن تلاشت آمالهم في الحصول على دعم

21 جاكي حوري، "روسيا نشرت فيلماً توثيقاً لوصول منظومة S-300 إلى سوريا"، هآرتس، 3 تشرين الأول / أكتوبر 2018، https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.6520048.

خارجي لمواجهة مدحلة التحالف الموالي للأسد، واتضح لهم أنهم في المعركة بمفردهم. ولذلك فإن إسرائيل تواجه وضعاً جديداً قديماً، والذي عاد فيه نظام الأسد، عبر حلفائه، ليقف على الجانب الثاني من الحدود. وقد حدث هذا بعد فترة نجحت فيها إسرائيل بإرساء الاستقرار في هضبة الجولان، وإقامة نظام حدودي مستقر وهادئ بالاعتماد على تفاهمات مع الجماعات المحلية في الجانب السوري، والتي حصلت تلك الجماعات في إطارها على مساعدات إنسانية ومدنية من إسرائيل، مقابل منع النشاطات الإرهابية من مناطقها باتجاه هضبة الجولان.

هذا وتتوقع إسرائيل من روسيا أن تقوم بإبعاد القوات الإيرانية والميلشيات الشيعية إلى مسافة 85 كم على الأقل من المنطقة الحدودية، وحتى أنها تتطلع إلى إبعادهم بشكل كامل من الأراضي السورية. وإسرائيل من جانبها سلمت عملياً بانتصار الأسد في الحرب وبقائه في منصب الرئيس، وذلك لتفادي حصول أزمة مع روسيا بسبب التدخل في الحرب في سورية، بهدف إقناع موسكو بالإصغاء للمصالح الإسرائيلية، والتي يأتي في صلبها رفض التواجد الإيراني في هذا البلد. صحيح أن إسرائيل قد استطاعت أن تراكم، قبل الحرب في سورية، خبرة إيجابية في إرساء قواعد لعبة أمام الرئيس الأسد بوصفه عنواناً حاكماً ومسؤولاً عن الوضع في سورية، إلا أن النظام في سورية يختلف اليوم جوهرياً مقارنة بطبيعته قبل الحرب. فهو خاضع لتأثير متزايد من قبل إيران وحزب الله، ولذلك فإنه لم يبقَ أمام إسرائيل سوى الأمل في أن يتغلب النفوذ الروسي في سورية على نفوذ حزب الله وإيران[22].

توسيع الساحة الشمالية إلى الجبهة اللبنانية: بالتوازي مع بناء القوة العسكرية لإيران وحزب الله في سورية، فقد تم في نهاية 2018 الكشف عن بنى تحتية للأنفاق الهجومية التي يقوم حزب الله بحفرها تحت الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، وذلك كعنصر رئيسي في خططه لـ«احتلال الجليل» في اليوم الموعود (وهو يقصد المستوطنات الإسرائيلية في الجليل)، في إطار مواجهة مستقبلية مع إسرائيل. ومن المفترض أن يتم تنفيذ عملية التوغل إلى الأراضي الإسرائيلية من قبل وحدة النخبة «الرضوان» التابعة لحزب الله، ومن المحتمل أيضاً أن يتم من قبل ميليشيات عراقية يتم تشغيلها من قبل «فيلق القدس» الإيراني[23]. وتنضم عملية حفر الأنفاق إلى سلسلة من الخطوات التي يقوم بها حزب الله برعاية إيران، والتي تشتمل على توسيع القدرات الهجومية الدقيقة لحزب الله من لبنان، فضلاً عن تجديد تسرب قوات حزب الله إلى الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، رغم آلية الرقابة الخاصة بالأمم المتحدة لحفظ السلام – اليونيفيل (قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان). ويتماشى هذا النشاط مع بقية الجهود الإيرانية الرامية إلى ضمان النفوذ على الساحة الشمالية، وفي إطار ذلك توسيع منطقة الاحتكاك مع إسرائيل، وبناء جسر بري من إيران، عبر العراق وسورية ولبنان إلى البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز الاستثمار العسكري في لبنان بواسطة حزب الله، طالما يتأخر ترسيخ التواجد العسكري في سورية بهدف

22 أودي ديكل، "جنوب سوريا، قصة معروفة مسبقاً"، نظرة عليا، العدد 1072، معهد أبحاث الأمن القومي، 5 تموز / يوليو 2018، http://www.inss.org.il/he/wp-content/uploads/sites/2/2018/07/1072.pdf.

23 دانييل سلامه، "عراقيون وقوة خاصة: المخربون الذين خططوا للاندفاع من الأنفاق"، يديعوت أحرونوت، 5 كانون الأول / ديسمبر 2018، https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5420352,00.html#autoplay.

خلق فائض في القدرات، وربما حتى بهدف صرف الأنظار عن ذلك عن طريق ترسيخ التواجد في سورية، وتجنيد القدرات الإيرانية – السياسية والعسكرية والتكنولوجية والهندسية – لبناء بنية تحتية عسكرية على الساحة الشمالية. ولبنان، كدولة ذات سيادة، لا يفي بمسؤوليته السياسية وهو في الواقع أسير بين يدي حزب الله. هذا ويفضل المجتمع الدولي من جانبه غض الطرف عن الخطوات الإيرانية، كما أن قوة اليونيفيل المتمركزة في جنوب لبنان، على امتداد الحدود اللبنانية – الإسرائيلية، لا تقوم بمهامها وتتعاون مع عملية غض الطرف هذه.

ويزيد الكشف عن مشروع الأنفاق من التحدي الأمني الذي ستضطر إسرائيل في إطاره لخوض مواجهة على عدد من الجبهات في آن معاً – سورية ولبنان وقطاع غزة، حيث تدعم إيران في هذه الجبهات الثلاث تعاظم القوة العسكرية لأعداء إسرائيل. وهذا الأمر يزيد من مخاطر التصعيد العسكري إلى درجة الحرب على الساحة الشمالية، على الرغم من أن كل الأطراف غير معنية بها في هذه المرحلة. فحزب الله الذي يدرك تماماً الردع المتبادل بينه وبين إسرائيل، لم يفرغ نفسه للتركيز على الجبهة مع إسرائيل ومازال مطلوباً منه، من وقت لآخر، القتال إلى جانب الأسد في سورية، إلى جانب اهتمامه بالساحة السياسية الداخلية اللبنانية. وصحيح أنه لا يخشى من مواصلة بناء القدرات الهجومية المتنوعة في ظل الردع إلا أنه سيحاول تفادى الحرب في المستقبل القريب. وذلك لأنه لا يرغب بالمخاطرة في فقدان إنجازاته في المشروع السوري - التدخل من أجل بقاء نظام الأسد وترسيخ معاقل الحزب نفسه على الأراضي السورية ذاتها – التي وظف فيها سبع سنوات من الحرب، والتي قُتل فيها حوالي 3000 من عناصره.

الآثار المترتبة على إسرائيل

من غير المرجح أن يتم في العام 2019 المقبل حل مختلف القضايا المطروحة على الساحة السورية المعقدة - فالهدوء الأمني، والاستقرار والتسوية السياسية في سورية، لا تزال كلها بعيدة المنال. ومع ذلك، يبدو أنه في هذه السنة ستتم إعادة تعريف طبيعة الساحة بسبب توقف القتال، وإيجاد حقائق جديدة على الأرض من قبل جميع الأطراف ذات الصلة، وربما أيضاً بداية جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي، وترميم البنى التحتية في سورية.

ومن غير المتوقع أن تنمو القوة العسكرية الاقتصادية والسياسية للدولة السورية خلال السنوات القادمة، إلى الدرجة التي تشكل تهديداً جدياً أو قوة إستراتيجية منافسة لإسرائيل. إلا أن سورية ستكون بمثابة منصة للتهديدات الإستراتيجية، وخصوصاً التواجد الإيراني في البلد، بما في ذلك خطوات من نمط نشر منظومات صواريخ أرض – أرض دقيقة وتواجد حلفاء إيرانيين على أراضيها، مثل «فيلق القدس» والميليشيات الشيعية وحزب الله، والذين يستطيعون زيادة الاحتكاك على طول الحدود مع إسرائيل. ولإيران، التي تستغل تحالفها مع نظام الأسد واعتماده عليها، مصلحة في بناء قدرات مستقلة

تسمح لها بإلحاق أضرار جسيمة بالعمق الإسرائيلي وفي وجود جبهة مستقلة ضدها، دون أن يكون ذلك مرتبطاً بحزب الله، الذي يكون في بعض الأحيان مقيداً بسبب الاعتبارات الداخلية اللبنانية. وطالما أن إيران تواصل ترسيخ تواجدها في سورية، الذي يشتمل على بنى عسكرية تحتية مستقلة وتوسيع منظومة الصواريخ الدقيقة في هذا البلد، وكذلك الحال في لبنان، تزداد احتمالية حدوث مواجهة بين إسرائيل وإيران. وقد اختارت إسرائيل عدم ضبط نفسها وعدم السماح لإيران في سورية، ولحزب الله في لبنان، بالحصول على كمية حاسمة من الصواريخ الدقيقة، التي تشكل تهديداً على المراكز السكانية، وعلى المواقع الإستراتيجية في إسرائيل. ويمكن للحوار الذي تجريه إسرائيل مع روسيا أن يساعدها على أبعد تقدير، في إبعاد إيران وحلفائها عن جبهة هضبة الجولان، إلا أنه من غير المتوقع أن يؤدي إلى إخراج القوات الإيرانية، وحلفائها، من سورية. صحيح أن روسيا ستعمل على الحد من الاحتكاك بين إسرائيل وبين إيران، وعلى تقييد النشاطات الإسرائيلية في سورية، في جنوب هذا البلد، بهدف تفادي صدام جوي مع إسرائيل. ولكن إذا ما حاولت إسرائيل ضرب المواقع الإيرانية في شمال وغرب سورية، فإنه من المرجح أنها ستضطر للدخول في مواجهة مع منظومات الدفاع الجوي السورية المتطورة، والتي يتم تشغيلها بمساعدة روسية.

وحتى عام 2018 ركزت إسرائيل، في السياق الإيراني، بشكل رئيسي، على الجسر البري من إيران، عبر العراق وسورية ولبنان، إلى البحر الأبيض المتوسط، وذلك كتجسيد لأهمية «المحور الشيعي» في نظر إيران – ليس فقط كممر لتزويد الأسلحة ونقلها، بل أيضاً كوسيلة للنفوذ السياسي، الذي من أجله لا تتوانى إيران عن بذل الدماء والأموال، إضافة إلى استغلال الأوضاع والفرص. وبعد العراق، توجهت إيران إلى استغلال ضعف سورية، وهي تستعد هناك لكي تبقى ولتكرار النموذج العراقي عن طريق الميليشيات الشيعية المحلية بقيادة إيرانية، وكذلك بالاعتماد على تشكيلات تابعة لحزب الله في هضبة الجولان وفي لبنان. ولذلك فإن إسرائيل تركز هذه السنة على «آلة الحرب الإيرانية المستقلة والدقيقة» في سورية.

وفي أيار / مايو 2018 ردت إسرائيل على رشقة من صواريخ الراجمات الإيرانية باتجاه هضبة الجولان بمهاجمة عشرات الأهداف الإيرانية في مختلف أنحاء سورية[24]. وقد فوجئ الإيرانيون من سرعة الرد، ومن حجم الهجوم الإسرائيلي، ومن الصورة الاستخبارية الدقيقة التي اعتمد عليها. ومنذ ذلك الوقت خفف الإيرانيون، إلى درجة كبيرة، من صورة تواجدهم العسكري في سورية. وروسيا، من جانبها، لم تذرف دمعة واحدة في ذلك الوقت، واستخدمت هذا الحادث كرافعة للضغط على إيران حتى تمنع تصعيد المواجهة مع إسرائيل، وذلك بسبب الخطر الذي ينطوي عليه لجهة الإضرار بإنجازاتها في المعركة ضد التنظيمات المسلحة وفي تثبت نظام الأسد. فالاستقرار في سورية هو الهدف الأول بالنسبة لروسيا، وهي تسعى إلى الحيلولة دون اندلاع مواجهة إسرائيلية – إيرانية، بسبب المصاعب التي سيتركها تطور كهذا

24 عاموس هرئيل، يانيف كوبوفيتش، جاكي حوري، وأمير تيفون، "الجيش الإسرائيلي هاجم عشرات الأهداف الإيرانية في سوريا في أعقاب إطلاق صواريخ إلى الجولان"، هآرتس، 10 أيار / مايو 2018، https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.6074060.

على تحقيق هدف الاستقرار. ولهذا السبب، وبالاستناد إلى التقدير القائل بأن الردع المتبادل القائم بين إسرائيل وحزب الله يحد من قدرة العمل الإسرائيلية في لبنان، فإن إيران تقوم بنقل مركز الجهد لتطوير دقة الصواريخ إلى لبنان. وإذا ما قررت إسرائيل العمل ضد البنية التحتية لتطوير الصواريخ في لبنان، فإنه سيحدث تصعيد عسكري، سيقوم حزب الله فيه بإطلاق الصواريخ بعيدة المدى وصواريخ الراجمات إلى أهداف في عمق إسرائيل. ويجب التقدير أنه كلما استطاعت إسرائيل تأخير ترسيخ هذا التواجد، فإن إيران ستنتج فائضاً في البنى التحتية الهجومية – صواريخ وطائرات مسيرّة هجومية وأنفاق تدخل إلى الأراضي الإسرائيلية من لبنان، وصواريخ باليستية قصيرة المدى في العراق.

وحتى الآن، تسمح كل من روسيا وتركيا لإيران بتعزيز تواجدها في سورية – وهو التوجه الذي من المرجح أن يزداد في أعقاب الانسحاب الأمريكي من هذه الساحة. بالإضافة إلى أن تركيا قد امتنعت قبل هذا الانسحاب من استخدام القوة العسكرية ضد التواجد الإيراني، وتواجد حلفائها، في سورية، وذلك خشية من الانتقام من القوات الأمريكية الموجودة في العراق. هذا ويوجد للانسحاب الأمريكي عدة آثار هامة على الساحة: فأولاً، مهمة القضاء على خلايا «الدولة الإسلامية» لا تزال بعيدة عن نهايتها. إذ أفادت التقارير الإخبارية مؤخراً أن الآلاف من مقاتلي التنظيم، لا زالوا ينشطون في مختلف أنحاء البلد، ومن غير الواضح الآن من هي الجهة التي ستقوم بالقضاء عليهم. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية عادت مرة أخرى للتخلي عن حلفائها المحليين، يدور الحديث هذه المرة عن الأكراد وعن قوات سورية الديمقراطية SDF الذين شكلوا القسم الرئيسي من القوات البرية التي قاتلت "الدولة الإسلامية"، فإنه من المرجح أن تعود من جديد للقتال ضد "الدولة الإسلامية"، من الجو على الأقل ومن دون المساعدة البرية من القوات الكردية. وستبقى الحدود السورية العراقية مخترقة والعنصر الأساسي الذي ردع الإيرانيين عن استخدام الجسر البري في هذه المنطقة قد تلاشى. ومن المرجح أن ينجح الرئيس الأسد في السيطرة على شرقي سورية، بما في ذلك على آبار النفط. وروسيا وإيران، اللتان ترغبان كثيراً بالانسحاب الأمريكي من شمال شرق سورية، حصلتا على مرادهما من دون بذل جهد كبير. وإسرائيل بقيت عملياً لوحدها ضد التواجد الإيراني في سورية.

أما فيما يتعلق بإعادة إعمار سورية، فإن إسرائيل لا تتدخل في المبادرات في هذا الموضوع البالغ الأهمية، والتي تأتي بشكل رئيسي من قبل روسيا وإيران، وحتى من جانب الصين بدرجة معينة. والدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية، لن تقوم بالاستثمار في سورية طالما بقي الرئيس الأسد في السلطة، وطالما لم يتم في هذه الدولة المنكوبة إدخال إصلاحات تشريعية وسياسية تتيح للمواطنين السوريين المشاركة في العملية السياسية. ومع ذلك فإن لإسرائيل مصلحة في تنفيذ عملية إعادة الإعمار مع التركيز على جنوب سورية والذي سيحظى باهتمام كبير، سواء من الداخل السوري أو من الخارج، في إعادة بناء هذه الدولة وفي استقرارها، وتجعلها مسؤولة تجاه مواطنيها. والطريقة الوحيدة الممكنة هي التأثير على عملية إعادة الإعمار بشكل غير مباشر بالاعتماد على تحالف دولي، وحتى على دول الخليج السنية، مع الحد من النفوذ الإيراني. هذا وقد وقعت إسرائيل في خطأ عندما لم تشترط عدم تدخلها

في القتال – قبل سيطرة قوات الأسد على جنوب سورية وهضبة الجولان – بإشراكها في الاتصالات السياسية وبإقامة قنوات ارتباط عسكرية مع الجيش السوري المنتشر في الجولان، وذلك بهدف المحافظة على نظام حدودي مستقر. ومع ذلك، فإن إمكانيات النفوذ الإسرائيلي في سورية لا تقتصر على المجال العسكري العملياتي وحسب، بل يمكن التعبير عنها أيضاً من خلال المشاركة في الخطوات السياسية وخطوات إعادة البناء. وستتمكن إسرائيل، بمساعدة شركات أجنبية من دعم مشاريع البنى التحتية في جنوب سورية – وهي منطقة من المتوقع أن يتم إهمالها من الناحية الاقتصادية من قبل النظام – وخصوصاً في إقامة مراكز توظيف، وتكنولوجيا مدنية وتنقية المياه والزراعة المتقدمة.

وعلى الساحة اللبنانية أيضاً، تواجه إسرائيل خطر التواجد الإيراني وتعزيز القدرات الهجومية لحزب الله، وبالتالي عليها أن تضع إستراتيجية جديدة للساحة الشمالية، وخصوصاً للجبهة اللبنانية. ويجب أن تضمن هذه الإستراتيجية جهوداً قوية وناعمة تهدف إلى تعطيل عمليات تعاظم قوة حزب الله وإيران في لبنان، حتى لو كانت هذه النشاطات تنطوي على مخاطر متزايدة لتصعيد الحرب. وفي الوقت نفسه، ينبغي عليها تنظيم حملة دولية لفضح التدخل الإيراني في لبنان، وتحسين فعالية قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان (اليونيفيل) في الكشف عن نشاطات حزب الله على طول الحدود، والطلب من لبنان كدولة، ومن الجيش اللبناني بوصفه القوة الخاصة بها، تنفيذ التزاماتهما وفق القرارات الدولية وإبعاد عناصر حزب الله عن الحدود، وكذلك بناء شرعية دولية لاستخدام القوة الإسرائيلية ضد البنى التحتية في لبنان، في حال أقدم حزب الله على تصعيد الوضع وقام بإطلاق الصواريخ، واستخدام الطائرات المسيّرة والقوات البرية داخل إسرائيل.

وفي الختام، من المتوقع عام 2019 من إسرائيل أن توفر الحلول، أو أن تتعامل مع التحديات السبعة الرئيسية في سورية، وعلى الساحة الشمالية بشكل عام: الأول، هو أن سورية لن تعود إلى الوضع السابق الذي كانت عليه قبل الحرب، ومن المرجح أن يقوم النموذج الحاكم بتشديد تعامله مع المواطنين في البلد، وضد معارضيه، حتى بدرجة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي. وهناك فرصة ضئيلة لإدخال إصلاحات في الحكم وسيبقى الأسد على كرسيه كحاكم يعتمد على حلفائه الخارجيين. والثاني، هو أن روسيا لن تنجح في إقامة نظام مستقر وفعال في جميع أنحاء سورية والتعامل مع جميع مشاكل الدولة. والثالث، هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تتخلى عن الساحة السورية وهي بذلك تسلّم ببقاء الأسد وبالنفوذ الإيراني في هذه الدولة، وتسلم "الملف السوري" لروسيا، وتترك إسرائيل لوحدها ضد التواجد الإيراني. والرابع هو أن الحلفاء ذاتهم – إيران وحزب الله – سيواصلون ترسيخ تواجدهم على الصعيد العسكري في كل من سورية ولبنان. ولا يوجد هناك من سيقوم بإبعاد إيران من سورية، وهي ستواصل تواجدها هناك، حتى لو نجحت إسرائيل في تعطيله وتأخيره عن طريق استخدام القوة العسكرية. والخامس، سيتم تقليص مجال العمل الإسرائيلي في سورية، وإذا ما قررت إسرائيل العمل لإحباط برنامج تحسين الدقة لمنظومة صواريخ أرض – أرض التي يمتلكها حزب الله في لبنان، وإحباط بناء بقية القدرات الهجومية للحزب، فإن مخاطر التصعيد على الجبهة اللبنانية وامتدادها إلى الساحة الشمالية

كلها ستزداد. والسادس، لا تتوفر المصادر والموارد، الداخلية والخارجية، المطلوبة لإعادة إعمار سورية. أما التحدي السابع فهو أن المسارات السياسية، وخصوصاً مساري أستانة وجنيف، لن ينجحا في سد الفجوات الهائلة بين مختلف القوى المتشددة، وكذلك بين القوى العظمى الإقليمية والعالمية المتدخلة في سورية.

الاضطرابات على الساحة الدولية وتأثيرها على الشرق الأوسط

إلداد شافيط[25]

لقد مرت الساحة الدولية بهزة قوية منذ بداية ولاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب، وبشكل أكبر خلال عام 2018، وذلك نتيجة للسياسة وللخطوات التي أقدمت عليها الإدارة الأمريكية. وفي رد على ذلك، اضطر اللاعبون الدوليون الآخرون، ولاسيما روسيا، والدول الأوروبية والصين، إلى تعديل سياساتهم وملاءمتها، من أجل تلافي أضرار الديناميات الناشئة وضمان عدم المساس بمصالحهم. وقد أثرت هذه التطورات بشكل مباشر على خصائص الجهات الدولية الفاعلة في الشرق الأوسط، ووضعت تحديات جديدة أمام إسرائيل. إضافة إلى ذلك، إن للواقع الدولي الذي تُستمد منه المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك العلاقات بين مختلف الدول ومن بينها إسرائيل، تأثيرات على تعقيدات المصالح الإستراتيجية لإسرائيل، وعلى مناعتها، وعلى قدرتها على المناورة في طرق التعامل مع التحديات التي تواجهها. ويتناول هذا المقال التأثير المباشر، وغير المباشر، للأحداث على الساحة الدولية وسياسة الجهات الإقليمية الفاعلة على المصالح الإسرائيلية، حيث سيتم فيه تقييم الآثار المحتملة للتطورات المتوقعة في هذا السياق عام 2019.

خصائص الساحة الدولية

يطرح الرئيس ترامب، بشكل ممنهج، علامة استفهام حول المسلّمات التي شكلت أساس سلوك الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، سواء على الساحة الداخلية، أو على الساحة الخارجية، تمثلت في نهجين أساسيين: الأول، أن الولايات المتحدة الأمريكية تحمل لوحدها تقريباً، التكاليف المرتبطة بكونها الدولة العظمى الوحيدة القادرة على قيادة الساحة الدولية. والثاني، الساحة الداخلية الأمريكية وإقامة مؤسسات دولية تسعى بالضرورة إلى تحقيق مصالح وقيم الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم استبدال هذه المسلمات برؤية تقول إن الجهات الدولية تستغل الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن الإدارة ملتزمة بتحقيق سياستها المعلنة «أمريكا أولاً» (America First). وفي هذا السياق تراجعت الإدارة الأمريكية عن الكثير من الالتزامات الدولية التي كانت تأخذها الإدارات السابقة على عاتقها (مثل اتفاقية المناخ الموقعة في باريس، والاتفاق النووي مع إيران، واتفاقية تفكيك الأسلحة النووية متوسطة المدى الموقعة عام 1987 مع الولايات المتحدة الأمريكية INF والاتفاقيات التجارية الرئيسية) أو أن الإدارة طالبت بإدخال تغييرات جوهرية على الاتفاقيات الموقعة.

25 شارك في كتابة هذا الفصل تسفي ماغين وفيرا ميخلين شابير وغاليا لافي.

ومن وجهة نظر إدارة ترامب، فإنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تركز فقط على تعزيز مصالحها، وأن على أعدائها أن يفهموا أنها مصممة على تحقيق أهدافها، وأن على حلفائها أن يدركوا أنهم سيكونون مجبرين للمساهمة بنصيبهم إذا كانوا يريدون الاعتماد على قوتها الاقتصادية والعسكرية. ولم يتردد الرئيس ترامب في إحداث صدمة قوية للبنية المعروفة للعلاقات عن ضفتي الأطلسي على النحو الذي تطورت عليه منذ الحرب العالمية الثانية، والتي استندت إلى جدول أعمال يستند إلى المبادئ الاجتماعية والاقتصادية الليبرالية، بما في ذلك الديمقراطية، والانفتاح على الحريات الشخصية، واقتصاد السوق الحر، والمؤسسات متعددة الأطراف والتعاون الأمني[26]. وفي مقابل ذلك، يبدو أنه على الرغم من هجمات الإدارة على المؤسسات متعددة الأطراف التقليدية مثل الأمم المتحدة، وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومجموعة العشرين، ومنظمة التجارة العالمية، فإن الإدارة لا تتعجل الانسحاب منها، بل هي تحاول تغيير سلوكها من الداخل، من أجل تخفيف العبء الذي تتحمله الولايات المتحدة الأمريكية في إطارها.

وفي إطار سياسة إدارة ترامب الكاسرة للمسلمات فإنها قامت عملياً بتنفيذ وعود الرئيس التي أطلقها خلال حملته في السباق الرئاسي، وهي تخوض «حرباً تجارية» مع مجموعة من الدول. وذلك بهدف معلن وهو إعادة فتح كل الاتفاقيات التجارية التي وقعت عليها الولايات المتحدة الأمريكية من جديد. وبدلاً عنها، يتطلع الرئيس ترامب إلى وضع ترتيبات جديدة تعود بالنفع على العاملين في القطاعين الصناعي والتجاري في الولايات المتحدة الأمريكية. وبهدف إجبار شركاء الولايات المتحدة الأمريكية على الاستجابة بشكل إيجابي لهذه المطالب، فإن الإدارة تفرض ضرائب جمركية حمائية تعكس جدية نواياها. وفي غضون بضعة أشهر بدأ ترامب بمعركة على عدة جبهات. وقد تمثلت الخطوة الأبرز في المواجهة مع الصين (بلغ حجم التجارة والخدمات بين البلدين عام 2017 حوالي 710 مليار دولار، في حين بلغ العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية حوالي 335 مليار دولار[27]. ويُعتبر استعداد كل من المكسيك وكندا للتوقيع على اتفاق جديد مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يحسن من وجهة نظرها شروط الاتفاق السابق (NAFTA)، يُعتبر نجاحاً من وجهة نظر الإدارة على الأقل. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصراعات التجارية قد يكون لها تأثير على إسرائيل، حيث يتركز السؤال الرئيسي على أثر الحرب التجارية على الصادرات الإسرائيلية. وقد أشار تقرير صادر عن اتحاد الصناعيين أن الحرب التجارية العالمية قد تؤدي إلى خسارة 550 مليون شيكل في العام من الصادرات الإسرائيلية[28].

وتبين دراسة إدارة سياسة الإدارة الأمريكية بشكل عام، والسياسة الخارجية بشكل خاص، أن عملية

---

26 John Peterson, "Present at the Destruction? The Liberal Order in the Trump Era", The Intentional Spectator, Vol. 53 No. 1, 2018, pp. 28-44، G. John Ikenberry, "The end of liberal international order?", International affairs, 5 January 2018, Vol. 94, No. 1.

27 Office of the United States trade representative, U.S – China trade facets: https://ustr.gov/ countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china.

28 شموئيل ايفن ونيتسان فيلدمان، "حرب التجارة العالمية: الخصائص والانعكاسات على إسرائيل"، نظرة عليا، العدد 1077، 22 تموز / يوليو 2018. أدريان بيلوت، «ثلث الصادرات الإسرائيلية تحت الخطر جراء الحرب التجارية» كلكاليست، 15 آب / أغسطس 2018.

التغيير تتم في مسارين متوازيين: فمن ناحية أولى يقود الرئيس ترامب (من خلال التغريدات على التويتر) سياسة تنسجم مع مقاربته الراديكالية، ومن جهة ثانية تقوم بعض الأوساط في الإدارة بالعمل من أجل الحفاظ على قسم من الأطر المعمول بها في السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية. إضافة إلى ذلك، تمكن الإشارة إلى الخصائص التي تعيد ذاتها، والتي تقوم في أساسها على إدارة فوضى السياسة، وفي بعض الأحيان في ظروف من عدم اليقين. وغياب عملية منظمة لاتخاذ القرارات مع تطبيق سياسة تعكس التقلب وعدم الاتساق تجاه الهدف الذي يوجه مختلف العمليات لتحقيقه، وحتى في غياب هدف محدد أحياناً[29]. ومع ذلك فإن تعيين مايك بومبيو وزيراً للخارجية، وجون بولتون لمنصب مستشار الأمن القومي، قد حسَّنا إلى درجة كبيرة التزامن بين رغبات الرئيس وبين الجهات الأخرى في الإدارة، والتي من المفترض أنها هي من ستقوم بإخراج السياسة إلى حيز التنفيذ في مجال العلاقات الخارجية.

ويمكن تحديد إستراتيجية تكرر ذاتها أمام سلسلة من الأهداف. وهي تشتمل على تهديدات (موجهة للزعماء وإلى الدول وإلى المنظمات). وجهود لدفع الجانب الآخر إلى الزاوية، ويتم ذلك في كثير من الأحيان من خلال العقوبات الاقتصادية، وبعد ذلك، محاولة الاستفادة من الضغوط من أجل تحقيق إنجازات أفضل، من وجهة نظر الإدارة على الأقل من خلال المفاوضات. وفي الوقت نفسه يبدو أن الإدارة الأمريكية معنية بالامتناع قدر الإمكان عن استخدام القوة العسكرية كعنصر من بين عناصر الضغط التي تستخدمها ضد خصومها، وهي في معظم الحالات تفضل استخدام سلاح العقوبات بشكل متكرر وذلك لأسباب عديدة منها، أن الرئيس والمؤسسة العسكرية والجمهور في الولايات المتحدة الأمريكية، يتهيبون الدخول في معارك عسكرية جديدة، وذلك في أعقاب «صدمة العراق وأفغانستان».

والسياسة المتبعة حيال كوريا الشمالية هي تعبير واضح عما يُسمى «النهج التجاري لترامب». وهو النهج الذي تراوح منذ تأسيس هذه الإدارة بين التهديدات بالحرب التي تم إطلاقها في بداية الطريق، إلى جانب تشديد الضغوط الاقتصادية، إلى لقاء القمة بين الرئيس ترامب والزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، وذلك دون أن يتضح إلى الآن ما إذا تم بالفعل اتخاذ خطوات عملية لتجريد كوريا الشمالية من السلاح النووي. ومع ذلك، وحتى لو كان الوقت لا يزال مبكراً للحكم فيما إذا كان هدف تجريد كوريا الشمالية من سلاحها النووي قد تكلل بالنجاح، فإن الرغبة لدى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية في إطلاق الحوار بينهما، قد أطلق عمليات يُظهر الطرفان في إطارها استعداداً للإقدام على خطوات لبناء الثقة، بما في ذلك الحفاظ على قنوات حوار دائمة. وقد أدت هذه الخطوات إلى تراجع جدي في مستوى التوتر الذي ساد بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين كوريا الشمالية، كما كان عليه الحال في بداية عام 2018.

ويظهر في هذا السياق الصدام بين رؤية الرئيس ترامب وبين رؤية زعماء الدول التي نُظر إليها على مدى سنوات على أنها دول حليفة للولايات المتحدة الأمريكية، بشكل يؤثر بشكل سلبي على قدرة المجتمع

29 Jackson Diehl, "Trump's foreign policy has devolved into chaos", Washington Post, September 16, 2018.

الدولي للعمل بشكل متحد، وخصوصاً في ضوء الفجوة الظاهرة من الحقد والازدراء اللذين يميزان سلوك ترامب، بشكل خاص تجاه نظرائه الأوروبيين، وبين تعبيراته التي تنم عن الإعجاب والتقدير للقادة الأقوياء مثل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وزعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، وكذلك زعماء ليبراليين في أوروبا مثل رئيس حكومة هنغاريا فيكتور أوريان. وفي المقابل فإن زعماء أوروبا البارزين – مثل المستشارة الألمانية انجيلا ميركل والرئيس الفرنسي عمانوئيل ماكرون – لا يترددون في التعبير عن آرائهم بشكل علني بأنه يجب إعادة تقييم العلاقات بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأن المسؤولية ملقاة على كاهل الزعامة الأوروبية لبناء «شراكة متوازنة» مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي يتم في إطارها إقامة قدرة أوروبية مستقلة، بما في ذلك في المجال العسكري، من أجل حماية مصالحها[30]. ومع ذلك فقد تم التأكيد على أن الخطوات التي تقودها الإدارة الأمريكية لا تزال في مراحلها المبكرة، حتى لو كان الأسلوب الذي تتبعه اليوم، بشكل عام، حيالها على الساحة الدولية هو أسلوب يقوم على الانتقاد بالأساس، إلا أنه لا يمكن في الواقع تحديد تداعياتها الرئيسية إلا بعد عدة سنوات، سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً، وسواء أيضاً من جهة الولايات المتحدة الأمريكية أو من جهة اللاعبين الدوليين الآخرين.

إن علامات الاستفهام الجيو – سياسية، التي من المرجح أن تلف النظام الدولي في عام 2019 أيضاً، لا تنجم فقط عن سلوك إدارة ترامب، فهي تتأثر أيضاً من حالة عدم الاستقرار السياسي في أوروبا، وذلك على خلفية الخطوات البريطانية للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، وكذلك من مشاكل أخرى تضرب الدول الأوروبية وتهدد مشروع تدعيم الاتحاد. ومن بين هذه التحديات حالة عدم اليقين في موضوع الحفاظ على التقاليد الديمقراطية في أوروبا نفسها وخصوصاً عندما تظهر وتتطور، بشكل أساسي نتيجة للمعارضة المتزايدة للهجرة وكراهية الأجانب، وظواهر الانفصال والانغلاق القومي، والصراع ضد العولمة، وتآكل المعايير الليبرالية، والشعبوية، وصعود العناصر اليمينية المتطرفة. وفي هذا السياق يظهر صعود الحكومات المحافظة الشعبوية في عدد من الدول، وفي مقدمتها هنغاريا وبولندا، اللتان تعكس سياستهما تراجعاً عن القيم الديمقراطية التي كانت سائدة إلى الآن[31].

وسيكون عام 2019 بالنسبة للإدارة الأمريكية عام اختبار لقدراتها على تحقيق أهدافها على صعيد السياسة الخارجية، وفي مقدمتها علاقاتها مع روسيا ومستقبل الحوار الدائر مع كوريا الشمالية حول نزع السلاح النووي. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية تفاقمت التوترات بين واشنطن وموسكو. والإدارة الأمريكية، وبشكل خاص الرئيس ترامب، لا زالوا حتى الآن يحاولون إشاعة جو من التفاؤل. إلا أنه من الناحية العملية، وعلى الرغم من الحوار الذي يجري بين زعماء الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا،

30 Katrin Bennhold and Steven Erlanger, "Merkel Joins Macron in Calling for a European Army 'One Day'", The New York Times, November 13, 2018؛ Heiko Maas, "Wir lassen nicht zu, dass die USA über unsere Köpfe hinweg handeln", Handelsblatt, 21 August 2018، عوديد عيران ويوتام روزنر وروتم اورغ، "علاقات الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية في عهد ترامب"، معهد أبحاث الأمن القومي، الوثيقة 175، أيار / مايو 2018.

31 The Future of Europe - Contours of the current debate", EPRS - European Parliamentary Research" Service, April 2018.

فإن العلاقات بين الدولتين في الحضيض، وخصوصاً في ظل الصعوبات التي تواجهها الإدارة الأمريكية للمناورة في هذا السياق، على خلفية التحقيقات المتواصلة في موضوع التدخل الروسي في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من المتوقع أن تُنشر نتائجها في النصف الأول من عام 2019. إلا أن الاتجاه الآخذ في التشكل عملياً هو باتجاه المزيد من التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا، بما في ذلك احتمال تشديد العقوبات المفروضة على روسيا – وعدم قدرة الطرفين على التوصل إلى اتفاقات حول المواضيع المطروحة في الشرق الأوسط، وكذلك حول القضايا في شرق أوروبا.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك احتمال كبير في أن تؤثر التطورات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام القادم أيضاً، على حجم الاهتمام الذي ستوليه الإدارة الأمريكية لإدارة السياسية الخارجية، بما في ذلك الشرق الأوسط. فنجاح الديمقراطيين في تعزيز قوتهم في الانتخابات النصفية للكونغرس (تشرين الثاني / نوفمبر 2018) سوف تجبر الرئيس ترامب على البدء منذ عام 2019 بالاستعداد للانتخابات الرئاسية التي ستجري في تشرين الثاني / نوفمبر 2020. وحتى لو شعر الرئيس بالثقة في موقعه، فإنه يتضح من سلوكه إلى الآن أنه يجب عليه تقديم النجاحات، حتى إذا كانت القاعدة التي تستند إليها سياسته عملياً هشة، والتفاصيل ذات الصلة غير ناضجة. وفي هذا السياق قد تكون قضايا السياسة الخارجية هي المنصة الملائمة لتحقيق الإنجازات.

هذا، وتصطدم روسيا من جانبها بصعوبات في تحقيق إنجازاتها في الشرق الأوسط من أجل تحقيق أهدافها في شرق أوروبا، وخصوصاً الدفع باتجاه تخفيف العقوبات الاقتصادية الكثيرة المفروضة عليها بسبب سياستها في أوكرانيا، وتدخلها في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية، واغتيال عنصر المخابرات الروسي سيرغي سكريبال في بريطانيا. وفي روسيا نفسها يُلاحظ وجود علامات واضحة للعقوبات الاقتصادية، وتواصل السلطات محاولاتها للتخفيف من آثارها المالية والاقتصادية وذلك عن طريق التدخل النقدي للبنك المركزي الروسي. ولكن في الوقت نفسه، هناك مخاوف من خروج الأمور عن السيطرة بسبب التدخل السياسي في القرارات المهنية الاقتصادية. ولم يغير ارتفاع أسعار النفط خلال العام الوضع الاقتصادي بشكل كبير لسببين: الأول هو أن الزيادة في الأسعار جاءت نتيجة للاتفاق بين روسيا ومنظمة أوبك بشأن خفض الإنتاج، والذي ينطبق على روسيا أيضاً. وعليه فإن الأسعار قد ارتفعت لكن الإنتاج، وبالتالي المداخيل، قد تراجعت. والثاني وهو أن ارتفاع أسعار النفط قد أدى إلى تعزيز قيمة الروبل أيضاً، لذا لم تتمتع روسيا بزيادة كبيرة في الدخل الحقيقي بعد ارتفاع أسعار النفط. وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية، والتي تنعكس أيضاً على الاحتجاجات الاجتماعية أيضاً، يُسجل تراجع في وضع بوتين في أوساط الجمهور الروسي، على الرغم من الجهود لوقف هذا التوجه السلبي.

والسؤال الرئيسي هو: إلى أية درجة يمكن لمثل هذه التطورات الدولية أن تضر بوضع الولايات المتحدة الأمريكية وبهيمنتها كزعيمة للعالم الحر، أو بدلاً عن ذلك، أن تقود واشنطن إلى تغيير أسلوب عملها على الساحة الدولية، ربما عن طريق إنشاء أطر وشراكات جديدة. وعلى أية حال فإنه تسود، إلى الآن، حالة من عدم اليقين بالنسبة لموقع ولمكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية. ويضم غياب

نظام عالمي مستقر بين طياته خطراً على قدرة الجهات الفاعلة المختلفة على مواجهة التحديات الكونية بشكل مشترك، ويزيد من خطر اندلاع الصراع بشكل أكثر حدة في بؤر التوتر في العالم مثل بحر الصين الجنوبي وعلى الحدود الهندية الصينية وأوكرانيا والشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلى أنه حتى لو افترضنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قوية، وأن اقتصادها قوي، وأن اللاعبين الدوليين بحاجة إلى السوق الأمريكية، فإن الآراء، إلى الآن، تنقسم حول إذا ما كان أسلوب العمل الذي تنتهجه إدارة ترامب سيؤدي، على النحو الذي عاد وأكده الرئيس نفسه مراراً، إلى تعزيز القوة الأمريكية، وإلى إقامة علاقات أكثر توازناً بينها وبين حلفائها.

وفي الوقت نفسه، عززت الإدارة الأمريكية خلال العام الأخير تقييمها للتهديد الذي تشكله الصين على الولايات المتحدة الأمريكية سواء في المجال الأمني أو في المجال الاقتصادي. وقد حددت وثيقة «إستراتيجية الأمن القومي» التي نشرتها الإدارة أواخر 2017، كما هو في السابق، حددت روسيا، والصين أيضاً، بوصفهما التحدي الرئيسي لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولقوتها ولنفوذها[32]. وبالإضافة إلى النزاع التجاري فإن التوتر بين البلدين آخذ في الارتفاع وهو ما يعود في جزء منه إلى حصول الصين على أسلحة من روسيا، والمساعدات الأمريكية لتايوان، وصراع السيطرة على بحر الصين الجنوبي. والحاجة إلى مواجهة إدارة ترامب تضع القيادة الصينية في مواجهة مع التحديات المتزايدة، ومع ضرورة توجيه الجهود المتواصلة لضبط الأضرار. ويبدو أن للحرب التجارية تأثيرات فعالة على الاقتصاد الصيني، حتى لو لم يتم تعريفها إلى الآن بوصفها تحديات جدية: فقد سُجلت بعض المشاكل في استقرار العملة الصينية (اليوان) ومشاكل تواجه الشركات التجارية الصينية، التي تعتمد على الاستيراد الأمريكي المتمم لسلسلة الإنتاج والإمداد، والشركات المصدِّرة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي هي بالطبع المتضرر الرئيسي. وهناك أيضاً بعض التباطؤ في الاقتصاد الصيني، على الرغم من صعوبة ربطه بشكل مباشر بالحرب التجارية، وذلك لأنه موجود منذ بعض الوقت. وصحيح أن الخوف من التدهور هو أمر موجود إلا أن القيادة الصينية تُظهر عزمها وثقتها في قدرتها على التغلب على الأزمة. وهذا الأمر، من وجهة نظرها، ضروري لإظهار خط متشدد كأحد عناصر التعامل مع المخاوف من فقدان ثقة الجمهور بالاقتصاد الصيني، والخطر المحتمل من ذلك على الاستقرار الداخلي. أما في السياق شرق الأوسطي فإن الصين لا تتطلع إلى تقديم نفسها بوصفها لاعباً مهماً بما يتجاوز جهودها التقليدية لضمان مصالحها الاقتصادية. ويتطلب ارتباطها بمصادر الطاقة في المنطقة، والغموض الذي يكتنف تأثير العقوبات الأمريكية الجديدة التي تم فرضها على إيران، وقدرة الصين للاعتماد عليها كمصدر للطاقة في المستقبل، كل ذلك يتطلب من الصين التصرف بحذر في المنطقة، إلى جانب بذل الجهود لضمان توسيع نفوذها وعلاقاتها مع دول المنطقة وخصوصاً عن طريق توسيع

32 National Security Strategy of the United States of America, December 2017, https://partner- mco-archive. s3.amazonaws.com/client_files/1513628003.pdf.

استثماراتها المالية، بما في ذلك تعميق مشاركتها في مشاريع البنى التحتية[33].

هذا وقد خلق السلوك العالمي للرئيس ترامب ولإدارته، تقارباً في المصالح بين روسيا وبين الصين. وحتى ولو كانت العلاقات بين روسيا والصين معقدة وعرفت على مدى سنوات طويلة حالات من المد والجزر فإنه يمكننا أن نرى أنها قد شهدت خلال 2018 حالة استقرار، وهناك تعاون بين الدولتين شهد مناورة عسكرية مشتركة واسعة النطاق (أيلول / سبتمبر 2018). وعلى خلفية ذلك يلاحظ وجود رغبة لدى القيادة الصينية، أحياناً، لاستغلال حالة الغموض لدى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ضعف أوروبا، في محاولة لوضع سياسة منسقة مع موسكو. ومن بين أمور أخرى، ونتيجة لتوثيق العلاقات بين البلدين، ظهرت جهود مشتركة لتحدي سياسة العقوبات الأمريكية ضد كل من إيران وكوريا الشمالية[34]. وينبغي التأكيد هنا على أن استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للعقوبات يؤدي بالفعل إلى ظهور تفاهم بين الدول التي تواجه الضغوط الأمريكية وهو أنه لو اضطرت هذه الدول في المرحلة الحالية للتعاون مع العقوبات والضغوطات الممارسة عليها، إلا أنها، إلى جانب ذلك، ستواصل جهودها لإيجاد سبل التفافية لتحقيق سياساتها الهادفة إلى تخفيف الأضرار إلى أقصى درجة ممكنة، والحيلولة دون استعباد مصالحها وسياساتها للمصالح والسياسات الأمريكية.

التدخل الدولي في الشرق الأوسط

إن النقاط المحورية للسلوك الدولي في الشرق الأوسط في عام 2018، والتي لها تأثير مباشر على التحديات التي تواجهها إسرائيل والتي ترتبط بشكل مباشر بالمعضلات التي تواجهها وقراراتها السياسية المطلوبة منها في العام المقبل، هي: المعركة ضد العناصر الإسلامية المتطرفة، والمواجهة ضد إيران، والمعركة في سورية، والصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، والعلاقات بين الإدارة الأمريكية والدول العربية.

المعركة ضد «داعش» والعناصر الإسلامية المتطرفة: لقد حققت الجهود العسكرية، التي قادها التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الكثير من النجاحات في ضرب خلايا «داعش» التي لا تزال موجودة في مختلف أرجاء الشرق الأوسط، وخصوصاً في سورية والعراق. وبما ينسجم مع ذلك فقد برز اهتمام الرئيس ترامب بإعلان النصر ونفض يديه من المعركة، الأمر الذي انعكس في قراره بسحب القوات الأمريكية من سورية. ومع ذلك فإنه لا توجد إلى الآن إستراتيجية منظمة لليوم الذي يلي القضاء على «داعش»، وذلك بهدف ضمان عدم عودة هذا التهديد، وعدم نشوء ظروف تسهل عملية إعادة بناء البنية التحتية لنمو التطرف الإسلامي في سورية وفي أماكن أخرى. وعلى أية حال، فإن عدم الاستقرار

33 دورون آلا، "مؤتمر الحزب القومي الصيني وتمديد ولاية جين – بينغ : تداعياتها على إسرائيل" / التقرير الإستراتيجي، المجلد 21، العدد 2، تموز / يوليو 2018.

34 غاليا لافي وسارا فينبيرغ، "روسيا والصين في الشرق الأوسط: تقارب إلى جانب التنافس"، تقرير المستجدات الإستراتيجية، المجلد 20، العدد 4، كانون الثاني / يناير 2018.

الذي يميز بؤر نمو «الدولة الإسلامية»، سورية والعراق واليمن وليبيا، والإشكالية المرتبطة باستثمار الموارد الاقتصادية والإنسانية بهدف تلبية احتياجات السكان، سيجعل من الصعب ترجمة النجاحات العسكرية إلى خطة عمل شاملة.

المواجهة مع إيران: يأتي في صلب هذه القضية قرار الرئيس ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران وتجديد العقوبات الأمريكية، التي كانت بكاملها مفروضة عليها قبل التوقيع عليه، والأهداف المعلنة لإدارة ترامب هي منع إيران من الحصول على قدرات نووية عسكرية ووسائط إطلاقها، وكذلك إحداث تغيير في سياسة إيران الإقليمية. والسبيل إلى ذلك هو جلب إيران إلى مفاوضات جديدة يتم في نهايتها التوصل إلى اتفاق محسّن يتضمن مواضيع أخرى لم تكن مدرجة في الاتفاق السابق. وحتى لو كانت الإدارة الأمريكية مهتمه بتغيير النظام الإيراني فإنه لا يبدو أنها تتبنى في الواقع سياسة حاسمة تتضمن خطوات لتغييره. وفي موازاة ذلك تتواصل جهود الدول الشريكة في الاتفاق (الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وألمانيا) لصياغة رد على التحدي الذي يشكله السلوك الأمريكي في هذا السياق وذلك بهدف الحفاظ على الاتفاق، وبشكل خاص التأثير على إيران لتجنب انتهاكه والعودة إلى تخصيب اليورانيوم. وتُظهر الخطوة الأمريكية، إلى الآن، عزلة الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران من جانبها – المعنية على ما يبدو بكسب الوقت على أمل ألا يتم انتخاب الرئيس الأمريكي عام 2020 لولاية ثانية – تتمسك بقوة بمواقفها على الرغم من أن العقوبات قد بدأت فعلاً بجبي أثمان كبيرة منها، وهي ليست مستعدة للدخول في مفاوضات جديدة. ويتسم الخطاب الأمريكي، بشكل خاص، بتوجيه التهديدات بضرب النشاطات الإيرانية في الشرق الأوسط. ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية فإن روافع الضغط لتحقيق هذا الهدف يجب أن تكون بشكل رئيسي، العقوبات الاقتصادية، ونشاط عناصر القوى الإقليمية والاعتماد على روسيا في سورية. وعلى أية حال لا يبدو إلى الآن، وجود نية من جانب الإدارة لاستخدام القوة العسكرية بهدف زيادة الضغوط على إيران في هذا المجال.

المعركة في سورية: في عام 2018 اتضح أكثر فأكثر، أنه على الرغم من أن الحرب موجودة في مراحل حسمها فإن هذه الساحة قد تحولت إلى بؤرة للنشاطات الدولية، إذ تقوم كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وتركيا، وبدرجة أقل إسرائيل، بالتدخل عسكرياً بما يجري من أجل ضمان حماية مصالحها في «اليوم التالي». وحتى أن هناك حواراً بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا حول الموضوع، على الرغم من أنه لم يحقق إلى الآن نتائج عملية. وتواصل روسيا جهودها للاستفادة من نجاحاتها العسكرية في سورية لتقرير الحل السياسي الذي يضمن حكم الرئيس الأسد ويحافظ على مصالحها في هذا البلد. وتتطلع موسكو - من دون أي نجاح إلى الآن - إلى استغلال رغبة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في تحقيق الاستقرار في سورية، من أجل تعزيز أهدافها في أوروبا الشرقية (مع التركيز على التنازلات بشأن العقوبات التي فُرضت على روسيا بسبب سياستها في أوكرانيا). إلا أن الأزمة حول سورية لا تزال، إلى الآن، في ذروتها ولم يتم العثور على حل لها. ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية، وكما هو الحال في الماضي، يبرز التوتر بين الحاجة إلى توفير حل لمصالح

الولايات المتحدة الأمريكية وبين الاستعداد المحدود لاستثمار الموارد العسكرية والاقتصادية والسياسية من أجل تحقيقها. وفقط في نهاية 2018، يبدو أن هناك محاولة لوضع سياسة أكثر اتساقاً تجاه سورية، تضم بين طياتها محاولة وضع إستراتيجية شاملة في مواجهة إيران. ومع ذلك، حتى ولو كانت للولايات المتحدة الأمريكية مصالح هامة في السياق السوري، فإن القرار المتخذ في كانون الأول / ديسمبر 2018 بإنهاء التواجد العسكري في هذا البلد، يدل على أن هذه ليست الأولوية القصوى في جدول الأولويات لمجمل التهديدات المطلوب منها مواجهتها.

النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني: لم تتحقق الآمال بأن تقوم الإدارة الأمريكية خلال عام 2018 بنشر «صفقة القرن». ولم تُعرف إلى الآن أي تفاصيل حول جوهر الخطة التي يجري وضعها، وإلى أية درجة يُتوقع أن توفر حلاً شاملاً للقضايا المختلفة الموجودة في قلب الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ويبدو أن طاقم المفاوضات الخاص بالرئيس ترامب، برئاسة مبعوثه جيسون غرينبلات وصهر الرئيس جاريد كوشنير، يركز الآن على محاولة ممارسة الضغوط على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، لدفعه إلى تخفيف معارضته لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل. وقد جاء ذلك في أعقاب عدد من الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في هذا الاتجاه، وفُسرت بأنها منحازة لإسرائيل بشكل واضح، وفي مقدمتها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ووقف تقديم أموال الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، والتي تسببت في تكريس الطريق المسدود في العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. إضافة إلى ذلك فإنه من الواضح أن الخطوات التي قامت بها الإدارة الأمريكية أدت إلى تراجع دعم دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية، لجهود الإدارة لاستئناف الحوار، وهذا بسبب تخوفها من أن يؤدي تأييد خطوات الإدارة الأمريكية، حتى بعد قرارها بنقل السفارة إلى القدس، إلى الإضرار بالأنظمة على الساحتين الداخلية والإقليمية. ونتيجة لذلك يبدو أن دول الخليج قد تراجعت عن الضغوط التي مارستها على الفلسطينيين للتعاون مع الإدارة الأمريكية.

العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية: بما يتجاوز الخلافات حول الموضوع الفلسطيني، فإنه يبدو أن هناك خلافات في قضايا أخرى بما في ذلك السياسة التي يتبعها النظام في المملكة العربية السعودية، والأزمة بين قطر وبين جاراتها من الدول العربية في الخليج، والحرب المتواصلة في اليمن وتورط المملكة العربية السعودية فيها وهذه القضايا مدرجة على جدول الأعمال بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دول الخليج، ولاسيما بينها وبين المملكة العربية السعودية. إضافة إلى ذلك فإن قضية مقتل الصحفي جمال خاشقجي قد وضعت التحدي الأصعب أمام العلاقات الأمريكية السعودية، منذ الهجمات الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول / سبتمبر 2001. وفي إدارة ترامب، كما هو الحال في إسرائيل، كانوا قد علقوا الكثير من الآمال على ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ورأوا فيه شريكاً في المواجهة ضد إيران، وفي عملية السلام الإقليمية. ومع ذلك فإنه من الواضح أن إدارة ترامب تبذل الجهود للحافظ على العلاقة الإستراتيجية بين البلدين، لكن بدأت تظهر في الكثير من الأوساط في الولايات المتحدة الأمريكية خيبة أمل كبيرة من الآمال التي عُلقت على

هذه العلاقات وذلك على خلفية المسؤولية المنسوبة إليها في فشل السياسة السعودية. ونتيجة لذلك تزداد علامات الاستفهام في واشنطن، حول قدرة المملكة العربية السعودية على القيام بالدور المركزي الذي رسمته لها الإدارة الأمريكية، في إطار جهودها لاحتواء وضبط السلوك الإيراني في الشرق الأوسط[35].

الآثار المترتبة على إسرائيل

إن الدعم المطلق لإسرائيل الذي أعربت عنه الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل عام، والرئيس ترامب، بشكل خاص، يشكل رصيداً إستراتيجياً لها. ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، والدعم الكامل لموقف إسرائيل في المؤسسات الدولية، كل ذلك سيكون بمثابة دعامة رئيسية في قوة إسرائيل الإستراتيجية في عام 2019. وحتى لو كان سلوك الإدارة الأمريكية يؤدي إلى عزلتها الدولية، وإلى خلافات في الرأي بينها وبين حلفائها على الساحتين الدولية والإقليمية، فإن الدعم الذي تقدمه هذه الإدارة لإسرائيل، والعلاقات الوثيقة بين الرئيس ترامب وبين رئيس الحكومة نتنياهو، والحوار الدائم القائم بين، كل ذلك سيشكل عنصراً هاماً في الحفاظ على أمن إسرائيل في محيطها الإستراتيجي المليء بالتحديات.

إن ازدهار العلاقات بين إسرائيل والإدارة الأمريكية، في تباين واضح مع طبيعة العلاقات التي كانت سائدة في فترة ولاية الرئيس باراك أوباما. هذا الازدهار يتطلب الانتباه إلى التأثيرات المحتملة بعيدة المدى على موقف الحزب الديمقراطي الأمريكي تجاه إسرائيل، وإلى احتمال أن يؤدي، ما يُنظر إليه على أنه دعم أوتوماتيكي للرئيس ترامب وللحزب الجمهوري، إلى حدوث شرخ عميق يصعب جَسْره عندما يتم انتخاب رئيس من الحزب الديمقراطي، لا سيما بعد أن نجح الحزب الديمقراطي في الانتخابات النصفية في استعادة السيطرة على مجلس النواب[36]. إضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل أيضاً أن تتعامل مع التداعيات المحتملة لتراجع التأييد لها في بعض أوساط اليهود الأمريكيين، وذلك في ضوء الفجوات الآخذة في الاتساع بينهم وبين الحكومة الإسرائيلية، مع كل التداعيات التي تترتب على سلوك الإدارة الأمريكية[37].

وحتى الآن، تساعد العلاقات الوثيقة بين البلدين إسرائيل على مواصلة تعزيز مكانتها الدولية، التي تعززت بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، نتيجة لقدرتها على إظهار قوتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. وتواصل على ضوء ذلك، تطوير وتعزيز علاقات إسرائيل مع بقية دول العالم. والحوار الوثيق الذي نشأ بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والذي واجه

35 يوئيل غوجانسكي وإلداد شافيط، "علاقات الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج: الاستفاقة المتبادلة من الأوهام؟" نظرة عليا، العدد 1090، 26 آب / أغسطس 2018.

36 دانييل شابيرو وإلداد شافيط، "الانتخابات النصفية في الولايات المتحدة الأمريكية - تداعيات "، نظرة عليا، العدد 1103، 7 تشرين الثاني / نوفمبر 2018.

37 عاميت افراتي، "فقدان عالٍ للثقة: تداعيات تعميق الشرخ بين دولة إسرائيل وبين يهود الولايات المتحدة الأمريكية"، تقرير المستجدات الإستراتيجية، المجلد 21، العدد 2، تموز / يوليو 2018.

صعوبات في الأشهر الأخيرة من عام 2018، ساعد كثيراً في تخفيف حدة التوتر على خلفية الحرب المتواصلة في سورية، وجسّد الأهمية الكبيرة التي أولاها الرئيس الروسي، إلى الآن على الأقل، للعلاقة الوثيقة مع إسرائيل، وتفهم موسكو لضرورة الاستجابة للمصالح الإسرائيلية على هذه الساحة. وفي الوقت نفسه، إن التطابق شبه الكامل بين سياسة الإدارة الأمريكية وبين المواقف الإسرائيلية في قضية الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وفي الموضوع الإيراني، يساهم في تعميق الفجوات بين إسرائيل وبين حلفائها الرئيسيين في أوروبا، رغم تواصل الحوار الدائم بينها وبين الدول الرئيسية فيها- فرنسا وبريطانيا وألمانيا. وحتى لو كان هذا الأمر لم يجد تعبيراً واضحاً عنه، فإنه كلما وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها أكثر عزلة بمرور الوقت، وكلما تضررت مكانتها كقوة عظمى، فمن الضروري أن يكون لذلك تأثير على الموقف تجاه إسرائيل.

هذا، ومن المتوقع أن يكون للتطورات في سياق الجهود المبذولة والهادفة إلى تفكيك البرنامج النووي لكوريا الشمالية، تداعيات دولية كبيرة، بما في ذلك تداعيات على الشرق الأوسط. وسيكون لتمسك الإدارة الأمريكية بالشروط التي حددتها لكوريا الشمالية تأثيرات مباشرة على صورة القوة الأمريكية في المنطقة، وعلى الجدية التي يُنظر بها إلى نواياها. ومن المقبول الافتراض أيضاً أنه إذا اتضح بأن حاكم كوريا الشمالية قد نجح في الاحتفاظ بقدرات نووية بين يديه، وفي الوقت نفسه في تخفيف الضغوط التي مورست على نظامه، فإن النظام في إيران سيستنتج من ذلك، أنه يستطيع تسريع جهوده لترسيخ قدارته العسكرية ونفوذه الإقليمي، وهذا يُستمد من الفهم الذي يقول إنه كلما نجحت إيران في امتلاك قدرات نووية أفضل، فإن ذلك سيسهل عليها مواجهة مطالب أعدائها.

هذا وسيتم اختبار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خلال العام القادم، بشكل خاص، وفق درجة نجاحها في تحقيق أهدافها الطموحة في مواجهة إيران، على النحو الذي تم تفصيله في «خطاب النقاط الاثنتي عشر» الذي ألقاه وزير الخارجية بومبيو (21 أيار / مايو 2018)[38]. وفي الوقت الحالي تقود الإدارة الأمريكية بمفردها سياسة الضغوط من دون التعاون من جانب الدول الأخرى التي وقعت على الاتفاق النووي مع إيران. إضافة إلى ذلك، وعلى خلاف التعبئة الدولية التي تم تسجيلها إبّان إدارة أوباما، فإن الحكومات في معظم الدول، حتى الآن على الأقل، وخصوصاً في أوروبا والصين وروسيا، تبذل كل ما في وسعها بهدف إحباط جهود الإدارة الأمريكية في هذا الصدد. ولا يزال من السابق لأوانه تقييم مدى نجاح الإدارة الأمريكية في فرض وقف تام للتجارة مع إيران، من أجل تحقيق هدف تخفيض حجم مشتريات النفط من إيران إلى الصفر. والأمر الأقل وضوحاً من ذلك هو إذا ما كان النظام في إيران سيغير بالفعل سياسته بالطريقة التي تريدها إدارة ترامب، حتى لو نجحت الإدارة في فرض تطبيق واسع للعقوبات. والاتحاد الأوروبي، وزعماء كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا موحدون في قرارهم للعمل سوية بهدف الحفاظ على أكبر قدر من الاتفاق النووي، لجهة التأثير على إيران من أجل عدم انتهاكه. ومن

38 خطاب وزير الخارجية بومبيو، https://www.state.gov/secretary/remarks/2018/05/282301.htm.

وجهة نظر هذه الدول فإن انتهاك الاتفاق، بما يتجاوز ذلك أو الذي سيؤدي إلى انهياره بشكل كامل، سيعيد إلى جدول الأعمال الخطر الكامن في عودة إيران إلى مسار تطوير قدرات نووية. والمعضلة التي تعاني منها الدول الأوروبية – بسبب اهتمامها في الحفاظ على العلاقات العابرة للأطلسي، وفي الوقت نفسه حماية مصالح القارة - ستبقى ترافق، بشكل أشد، سلوك دول الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر القريبة.

هذا وسيُستمد رد الفعل الإيراني على تشديد الضغوط عليها من تطور موقف مختلف الجهات الدولية الفاعلة حيال الخلافات المرتبطة بإيران. ومن الممكن أن يتطور خلال العام القادم أحد السيناريوهات الثلاث الرئيسية التالية (وفق ترتيب الحدوث من الأعلى إلى الأدنى): الأول، استمرار الوضع الراهن من جانب إيران – أي الصبر الإستراتيجي واقتصاد المقاومة. والثاني، حدوث تصعيد في السلوك الإيراني سواء كان ذلك العودة إلى تخصيب اليورانيوم والمصادقة على النشاطات المرتبطة بالبرنامج النووي (حتى لو كان ذلك إلى جانب مواصلة تنفيذ التزاماتها وفق معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي / NPT)، أو توسيع نشاطها المباشر أو نشاط حلفائها ضد المصالح الأمريكية. والثالث، العودة إلى المفاوضات من جديد مع إدارة ترامب. ويبدو أنه ضمن سيناريو استمرار الوضع الراهن سيواصل الأمريكيون جهودهم للاستفادة من العقوبات إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك على أساس التقدير، أو الأمل، بأن تقرر إيران في نهاية المطاف الدخول في المفاوضات، وحتى لو أدت التطورات إلى إسقاط النظام الحالي.

وفي سيناريو حدوث انتهاك إيراني كبير لشروط الاتفاق فإنه من المتوقع حدوث رد غير موحد من جانب المجتمع الدولي. ومن المرجح أن ترى الدول الأوروبية التي كانت شريكة في الاتفاق النووي في الوضع الجديد مخاطرة كبيرة، وسيكون الخيار الوحيد الذي يقف أمامها، على ما يبدو، الانضمام إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرض عقوبات على إيران. وفي مقابل ذلك ستكون هناك بعض الدول التي ستُظهر "تفهماً" لدوافع إيران، وفي مقدمتها روسيا والصين. وطالما أن إيران باقية في إطار الرقابة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي، فإن هاتين الدولتين ستفضلان الاستمرار في علاقاتهما معها. أما الإدارة الأمريكية التي يبدو أنها لم تُعِد "خطة بديلة"، فإنها ستجد نفسها أمام معضلة، ذلك أن قرار إيران بالعودة إلى ممارسة الأنشطة النووية يعكس قدرتها واستعدادها لمواجهة تأثير العقوبات. وفي هذه الظروف يطرح نفسه السؤال الآتي: ما هي الإستراتيجية، التي تتجاوز العقوبات، والتي بالوسع استخدامها لإجبار إيران على وقف التقدم باتجاه العتبة النووية، وما هو الخط الأحمر الذي سيتطلب تجاوزه القيام بعمليات عسكرية؟ ويجب التأكيد هنا على أن الخطاب التهديدي قد تصاعد خلال الأشهر الأخيرة من عام 2018، إلا أنه موجه بشكل رئيسي بهدف ردع إيران عن الإقدام على عمليات ضد أهداف أمريكية في الشرق الأوسط، سواء كانت تلك العمليات مباشرة، أو عن طريق حلفائها. ومع ذلك، يبدو في العموم أن احتمال التدخل العسكري هو احتمال غير جذاب بالنسبة للمؤسسة الأمنية الأمريكية، والرئيس ترامب نفسه ليس متحمساً لإعادة

الجيش الأمريكي إلى الشرق الأوسط. كما أن الساحة الأمريكية ستدخل مع حلول منتصف 2019 إلى مرحلة الاستعدادات لعام الانتخابات الرئاسية، حيث من المشكوك فيه أن يكون بوسع الإدارة أن تختار خياراً متطرفاً ومثيراً للجدل.

وفي حالة البدء بمفاوضات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين إيران، فإنه يجب الأخذ بالحسبان، على الرغم من القيود والخطوط الحمراء، وجود استعداد للتوصل إلى حلول وسط من جانب الطرفين. ويجب الافتراض أن مجرد البدء بالمفاوضات سيمنح إدارة ترامب دعماً واسعاً على الساحة الدولية وسيعزز من الصورة الشخصية للرئيس بوصفه "صانع الصفقات" / Deal Maker. وستكون نقطة البداية الأمريكية هي أن تشمل المفاوضات مجمل القضايا، كما طالب ترامب، والاستناد إلى النقاط الاثنتي عشر التي قدمها بومبيو للإيرانيين. بينما ستكون نقطة البداية الإيرانية هي المطالبة بإنهاء العقوبات أو تجميدها، على الأقل، وعدم التنازل عن حقها في تخصيب اليورانيوم. ويجب الافتراض أن المطالب الأولية لكل من الطرفين غير قابلة للتحقيق، إلا أنه لا يزال هناك هامشاً للتنازلات المتبادلة بينهما.

أما من وجهة نظر إسرائيل، فإن السيناريو الخطير هو أن يتم عقد قمة كتلك التي عُقدت بين ترامب وكيم، التي تقتصر أهميتها على عقدها، أما إنجازاتها فقد كانت غامضة. وعلى أية حال فإن مجرد البدء بالمفاوضات سيسمح لإيران باستهلاك الوقت على أمل أن يكون ترامب رئيساً لولاية واحدة. ومجرد وجود المفاوضات سيؤدي إلى تخفيف الضغوط على إيران. وستكون كل الجهات الدولية المعارضة للعقوبات الأمريكية مسرورة، للعودة إلى حالة تكون فيها "الأعمال معتادة" مع إيران. كما أنه ستتعزز المصلحة في أوساط إدارة ترامب للنجاح في التوصل إلى اتفاق أفضل من الذي حققه أوباما، وإثبات أن الاتهامات التي وجهت إليه، بأنه كان ليناً أكثر من اللازم ولذلك توصل إلى "الاتفاق الأسوأ على الإطلاق"، كانت محقة. وفي مثل هذه الظروف يمكن أن تنشأ فجوة بين المصلحة الإسرائيلية والمصلحة الأمريكية. وهامش المناورة الأمريكي هو أكبر بكثير من هامش المناورة الإسرائيلي، ويتعزز احتمال التوصل إلى اتفاق أقل جودة من الاتفاق الذي كانت إسرائيل تريده، والذي من غير الواضح ما إذا كان سيكون أفضل من الاتفاق الموجود.

ويُظهر قرار الرئيس ترامب بسحب القوات الأمريكية من سورية أن الولايات المتحدة الأمريكية، وفق رؤيته، تتخلى عن قدرة استخدام القوة العسكرية كوسيلة للحد من التواجد الإيراني في سورية. إضافة إلى ذلك يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية، بقرارها هذا، تضع بشكل مطلق تقريباً "الملف السوري" بين يدي روسيا، وتفقد ورقة مساومة رئيسية في جهودها للتأثير على مواصفات التسوية السياسية في سورية، في حال تم التوصل إليه من قبل مختلف الأطراف. ومن المفترض أن يشتمل اتفاق كهذا، وفقاً لأقوال بعض هذه الأطراف، على إشارة إلى مسألة التواجد الإيراني في سورية. إضافة إلى ذلك، من المشكوك فيه أن تكون الوسيلة الوحيدة المتبقية في يد الولايات المتحدة الأمريكية، المتمثلة في مساهمتها المحتملة في إعادة إعمار سورية كجزء حيوي من تحقيق التسوية التي تشتمل على تغيير النظام وإخراج

القوات الإيرانية، أن تكون قابلة للتطبيق فعلاً. ولو كان ذلك فقط بسبب الآمال الضعيفة في أن يوافق الرئيس ترامب على استثمار موارد اقتصادية كبيرة في سورية، التي تحتل مكاناً متدنياً في جدول الأعمال الأمريكي العام.

وعلى أية حال، حتى لو كان لا يزال للولايات المتحدة الأمريكية مصالح في الشرق الأوسط، فإن سلوكها في سورية، كما هو الحال فيما يتعلق بقضية مقتل الصحافي السعودي خاشقجي، يُضعف نفوذها، ومجال مناورتها أمام التحديات القائمة فيه. وبالفعل فإن الولايات المتحدة الأمريكية تترك حلفاءها مع الكثير من إشارات الاستفهام، حول قدرتها على منح غطاء لسياستهم، ضد الدوافع المتعاظمة للجهات التي تعمل منذ زمن على استغلال تردد الإدارة الأمريكية، بهدف تسريع التحركات الهادفة إلى تعزيز سيطرتها ونفوذها في المنطقة.

ومن وجهة النظر الروسية، وعلى أبواب انتهاء الحرب في سورية بالذات، يزداد الخلاف حدة بينها وبين بقية اللاعبين ذوي العلاقة في المنطقة: إيران التي يُطلب من روسيا، بل ولها مصلحة، في إبعادها من سورية، وتركيا التي تسعى إلى تحييد الضغط حول إدلب، بما في ذلك تحقيق أهدافها في الأراضي السورية، ودول الخليج التي تتطلع إلى إبعاد إيران من الأراضي السورية، في الوقت الذي توجد فيه لروسيا مصلحة للحصول على المال لإعادة إعمار سورية. وتشغل مسألة إعادة الإعمار روسيا بشكل كبير، وبشكل خاص في ضوء اللامبالاة النسبية للمجتمع الدولي حيال هذا التحدي. كل هذا يجعل من المرحلة النهائية للمعركة في سورية غير مضمونة وذات احتمال كبير لتتحول إلى أزمة.

وعلى أبواب انتهاء الحرب في سورية تزداد، من ناحية روسيا، حدة الأسئلة المتعلقة بإسرائيل، في سياق استمرار النشاطات الإسرائيلية لكبح التواجد الإيراني في سورية، ونقل منظومات الأسلحة المتطورة إلى الرئيس الأسد. ومن شأن استمرار هذا النشاط أن يشكل تحدياً للتسوية التي تتطلع إليها روسيا في سورية. والأزمة حول إسقاط الطائرة الروسية في سورية في 17 أيلول / سبتمبر، والتي قُتل فيها 15 جندياً روسياً، يجب أن يُنظر إليها في هذا السياق الواسع، بما يتجاوز الغضب الذي أبدته موسكو بسبب فقدان أرواح البشر. وفي عام 2019، وكلما اقتربت التسوية في سورية، فإنه يجب على إسرائيل أن تتوقع استمرار الضغوط من جانب موسكو التي قد تتحدى إسرائيل (ومن خلالها الولايات المتحدة الأمريكية)، حتى تخضعها لتسوية بشروط مريحة لروسيا. إضافة إلى ذلك قد يؤدي نقل الأسلحة المتطورة مثل منظومة الصواريخ S-300، من قبل روسيا إلى سورية، إلى تعقيد الوضع بالنسبة لإسرائيل على هذه الساحة.

وعلى الرغم من أن هناك لدول أخرى مصالح على الساحة السورية، فإنه يبدو أن علاقتها بالخطوة التي تجري كانت محدودة، ويمكن التقدير أنه في العام القادم أيضاً ستتأثر التطورات إلى درجة كبيرة، وقبل كل شيء، بمزايا الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا، وبشكل خاص فيما يتعلق بالتواجد الإيراني في سورية، وبحل مرحلي مقبول للرئيس الأسد.

وفيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني: فإن جوهر "صفقة القرن"، التي عملت الإدارة

الأمريكية على بلورتها خلال العام المنصرم، قد بقي ملفوفاً بالضباب. صحيح أن الرئيس ترامب يكرر بشكل دائم رغبته في تحقيق "صفقة شاملة"، والطاقم الأمريكي برئاسة صهره غاريد كوشنير يواصل مشاوراته حول الموضوع، إلا أنه من غير الواضح إلى الآن ما إذا كان سيتم نشر تفاصيل الخطة خلال الأشهر الأولى من عام 2019. ومع ذلك، فإنه حتى لو قامت الإدارة الأمريكية بنشر تفاصيل خطتها، فإنه من المشكوك فيه أن يرى فيها الجانب الفلسطيني نقطة انطلاق لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، حتى لو كانت تتضمن "التعويض" الذي يتوقعوه "وفق تأكيدات الرئيس". وإلى الآن، فإن الخطوات التي اتخذتها الإدارة (وخصوصاً نقل السفارة الأمريكية إلى القدس)، لم تقدم شيء سوى أنها رسخت الطريق المسدود وذلك على خلفية رفض الفلسطينيين إجراء اتصالات حول الموضوع مع ممثلي الإدارة الأمريكية. وبالفعل فقد كان لها تأثير سلبي على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العملية السياسية.

وفي الختام، فإنه من المتوقع أن تؤدي العلاقات المضطربة بين اللاعبين الرئيسيين على الساحة الدولية، وحالة عدم اليقين لجهة تطورات المواجهة المحتدمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين إيران، من المتوقع أن تؤدي إلى خلق توجه متصاعد من عدم الاستقرار في البيئة الإستراتيجية لإسرائيل. ولذلك فإنه من المتوقع من إسرائيل، التي تتمتع حقاً بدعم ساحق من الإدارة الأمريكية، سواء من الناحية السياسية أو من الناحية العسكرية، أن تتصرف في بيئة من عدم اليقين، بسبب التطورات في العلاقات بين الدول العظمى وتأثير السياسة الأمريكية، وخصوصاً فيما يتعلق بإيران وبالقضية الفلسطينية. ونظراً للخلافات الجدية القائمة اليوم على الساحة الدولية، حول السياسة الصحيحة تجاه إيران، فإن هناك أهمية بالغة لتحديد جدول الأولويات، ولاسيما إذا ردت إيران على العقوبات بتجديد برنامج التخصيب الخاص بها. وبما أنه من المقبول الافتراض بأن العلاقة الوثيقة بين إسرائيل والإدارة الأمريكية تخلق خطاباً إستراتيجياً وتنسيقاً في المواقف، فإن التحدي الرئيسي لإسرائيل سيكون الحفاظ على العلاقة مع الإدارة الأمريكية، وبشكل خاص تفادي تطور أوضاع تظهر فيها فجوات بين سياسة الإدارة وبين المصالح الإسرائيلية. ويجب أن يكون هناك تركيز إسرائيلي خاص على الخطوات التي ستضمن الحفاظ على الدعم العابر للأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية، في ضوء الانتخابات الرئاسية المرتقبة عام 2020. وفي الوقت نفسه، فإن على إسرائيل العمل على الحيلولة دون حدوث تآكل جدي في العلاقات الوثيقة بينها وبين الدول الأوروبية، التي كانت غاية في الأهمية لموقعها الإستراتيجي، خلال السنوات الأخيرة. وفي ضوء التغييرات التي طرأت على الوضع في سورية، فإن على إسرائيل أن تحاول إيجاد قواعد لعبة أمام روسيا، والتي ستمكنها من الاستمرار في الحفاظ على مصالحها على هذه الساحة، من دون خلق احتكاك بينها وبين موسكو.

الساحة الفلسطينية
أزمة تضم بين طياتها فرصاً لإسرائيل

أودي ديكل

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من أزمة عميقة بسبب وجود قائمة طويلة من العوامل المتشابكة التي تغذي بعضها بعضاً. وتتركز هذه الأزمة حول قطاع غزة، وهي الأزمة التي تفاقمت بشكل كبير في العام الماضي. وفي الوضع الحالي لا يوجد في الأفق «صيغة سحرية» لحل المشاكل السياسية والأمنية والإنسانية داخل قطاع غزة، بكل ما لها من آثار سلبية على العلاقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. أضف إلى ذلك، إن النظام السياسي الفلسطيني في حالة ترقب ويضع جل تركيزه على «اليوم التالي لعباس (أبو مازن)»، الأمر الذي يشل القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية. وهناك عامل آخر للأزمة يتمثل بالفجوة، غير القابلة للردم، بين حركتي فتح وحماس، وعدم قدرة هاتين الحركتين على تحقيق المصالحة بينهما. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فقدان ثقة الفلسطينيين بإدارة ترامب، بعد أن قام الأخير بتقويض عدد من المنطلقات الأساسية في نهج الولايات المتحدة الأمريكية حيال الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي ضوء ذلك، فإن الآمال لإطلاق مبادرة سياسية بين بين السلطة الفلسطنية وإسرائيل متدنية جداً، حتى عندما تقوم إدارة ترامب بطرح «صفقة القرن» على جدول الأعمال.

ومن ناحيتها، تتمسك الحكومة الإسرائيلية بسياسة إدارة الصراع، انطلاقا من التقدير الذي يرى أنه ليس هناك أي سبب، أو قدرة، للإقدام على خطوات تنطوي على مخاطرات أمنية وسياسية قبل أن تتضح موازين القوى على الساحتين الفلسطينية والإقليمية، والتي ستمكن إسرائيل من تعزيز مصالحها. وفي ضوء الاحتمال الضعيف بتحقيق انفراجة سياسية، تركز إسرائيل بشكل رئيسي على توفير الحلول للمخاطر الأمنية. إلا أن التطورات والتوجهات على الساحة الفلسطينية تشير إلى تزايد فرص التصعيد سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، إلى جانب التهديد بأن يقوم اللاعبون الإقليميون، وفي مقدمتهم إيران وتركيا والتنظيمات السفلية الجهادية، بتسريع هذا التدهور.

وفي رد على هذا التحدي المعقد – أي الطريق السياسي المسدود وضعف النظام السياسي الفلسطيني واحتمال التصعيد – قام معهد أبحاث الأمن القومي بوضع الخطوط العريضة لخطة سياسية – أمنية للساحة الإسرائيلية الفلسطينية. وهدف هذه الخطة هو تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل وإطلاق مجموعة من البدائل، للانفصال السياسي والديمغرافي والإقليمي عن غالبية السكان الفلسطينيين، إلى جانب استغلال الأفضلية الإستراتيجية لإسرائيل في مواجهة خصومها على الساحة الإقليمية. ومن شأن مبادرة سياسية إسرائيلية أن تحسن المكانة الدولية لإسرائيل، وكذلك قدرتها على اغتنام الفرصة لإقامة علاقات رسمية بينها وبين الدول العربية البراغماتية. إضافة إلى ذلك، من المفترض أن تؤدي إعادة الانتشار الجديدة وفق الخطوات والمسارات المبينة في الخطة المقترحة إلى منع الانزلاق إلى الواقع

المعقد للدولة (الإسرائيلية – الفلسطينية) الواحدة، وتشكيل واقع سياسي – أمني أكثر استقراراً، يساعد إسرائيل في تحقيق رؤيتها كدولة يهودية ديمقراطية آمنة وأخلاقية.

الأزمة العميقة في الساحة الفلسطينية

تعاني الساحة الفلسطينية من أزمة عميقة، تفاقمت خلال عام 2018، بسبب مجموعة من العوامل المتداخلة التي تغذي بعضها بعضاً: الطريق السياسي المسدود وعدم القدرة على تحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية. شلل النظام السياسي الفلسطيني بسبب حالة الترقب لليوم التالي لعباس، إضافة إلى الضعف الأساسي لهذا النظام والواقع الاقتصادي الإشكالي في الضفة الغربية، والخطير إلى درجة أكبر بكثير في قطاع غزة، والشرخ السياسي العميق بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس، والأزمة في قطاع غزة. والأزمة في العلاقات بين السلطة الفلسطينية وبين الإدارة في الولايات المتحدة الأمريكية.

اليوم التالي لعباس: على الرغم من حقيقة أن محمود عباس لا يزال يمارس مهامه في ثلاثة مناصب رئيسية – رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الفلسطينية، ورئيس حركة فتح – إلا أن الساحة السياسية الفلسطينية تستعد لليوم التالي لرحيله. وتستعد كل القوى الداخلية لليوم الذي يغادر فيه المسرح، وذلك انطلاقاً من أن تقدمه في السن ووضعه الصحي يجعلان من الصعب عليه البقاء في منصبه لفترة طويلة من الزمن. ولا يملك معظم المرشحين «الطبيعيين» لخلافة عباس الدعم الشعبي الكافي ليتم انتخاب أحدهم كبديل، إذ يُنظر إليهم في أوساط الجيل الشاب المحبَط والخائب الرجاء بوصفهم ينتمون إلى «الجيل القديم» من القيادة الوطنية – الجيل الذي أتى من تونس، أي قيادة الخارج. ومع الرحيل المرتقب لعباس عن الساحة السياسية، فإن هناك ثلاثة خيارات محتملة: الأول، إقامة قيادة جماعية من أوساط حركة فتح، مع تقسيم السلطات التي كان يجمعها عباس بين يديه – رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية ورئيس حركة فتح. والثاني، أن يتم في إطار حركة فتح انتخاب زعيم جديد يجمع بين يديه غالبية مصادر القوة للحركة وللسلطة الفلسطينية. والثالث وهو حصول انقسام في الساحة السياسية يؤدي إلى تعزيز بؤر السيطرة المحلية، وذلك على أساس التوجه القائم في الضفة الغربية، والمتمثل بتعاظم قوة الأسس العشائرية التقليدية المتأصلة في المجتمع الفلسطيني. وعليه فإنه من غير الواضح ما هي الآلية التي ستحكم تبادل السلطة إذا ما ذهبت الساحة الفلسطينية باتجاه الانتخابات العامة، وكيف سيتم إشراك حماس في هذه الخطوات، وكيف سيرد الشارع الفلسطيني.

ضعف الفكرة الوطنية: إن تراكم اليأس والإحباط بسبب الجمود السياسي المتواصل يؤدي إلى تآكل مركزية الفكرة الوطنية الجامعة. وتشير استطلاعات الرأي التي أُجريت خلال السنوات الأخيرة في صفوف الفلسطينيين (الاستطلاعات أُجريت من قبل الفلسطينيين) إلى جدول أولويات جديد يضع في مركزه مواضيع مثل الرخاء الاقتصادي والحقوق المدنية. وهناك تعبير آخر عن ذلك يتمثل في التآكل

الملحوظ في تأييد مبدأ الدولتين، ولاسيما في أوساط الشباب الفلسطينيين، وهو الهدف الفلسطيني المعلن – على النحو الذي تم وضعه منذ مسيرة أوسلو، وتمت قيادته على يد التيار المركزي للنظام السياسي الفلسطيني.

الانقسام الداخلي الفلسطيني: مع سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في عام 2007 والانقسام الجيو – سياسي بين قطاع غزة والضفة الغربية، يبدو أن حلم النظام السياسي الفلسطيني الموحد قد تلاشى. وبعد فشل محاولات المصالحة المتكررة على مدى سنوات، بما في ذلك جهود المصالحة الكبيرة التي قادتها مصر خلال عام 2018، يتحول الانقسام إلى حقيقة شبه مطلقة. ونتيجة لذلك، وبعد نجاح حركة حماس في تثبيت نفسها كعنوان سياسي حصري في قطاع غزة، فقد تقوض وضع السلطة الفلسطينية ووضع منظمة التحرير بوصفهما الممثلَ الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

الأزمة في قطاع غزة: تتفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وكذلك الآثار المتواصلة المترتبة على الحصار الطويل الذي تفرضه إسرائيل على المنطقة، والتأخير في إعادة إعمار البنى التحتية المدنية. وفي أعقاب قرار حماس بإنشاء إدارة مستقلة لإدارة قطاع غزة قام عباس بفرض عقوبات على القطاع وفي صلبها وقف نقل الميزانيات لتلبية الاحتياجات الأساسية لسكان القطاع ولدفع الرواتب. وقد بُذلت عدة محاولات خلال العام المنصرم لتحقيق المصالحة بين السلطة الفلسطينية وفتح وبين حركة حماس، إلا أنها جميعها قد فشلت. وعباس ليس مستعداً لتليين موقفه في ما يتعلق بالسيطرة الكاملة على قطاع غزة (بما في ذلك في الجانب الأمني) وفق الرؤية الأساسية القائلة «سلطة واحدة، قانون واحد، وسلاح واحد».

ومنذ بداية عام 2018 استخدمت حركة حماس فعاليات مدنية للقيام باحتجاجات على طول السياج الحدودي بين قطاع غزة وإسرائيل في «مسيرات العودة». وقد تحولت هذه الاحتجاجات إلى سلسلة متواصلة من المظاهرات الأسبوعية العنيفة والمواجهات، بالقرب من الحدود مع قطاع غزة، والتي شملت تقطيع السياج والتسلل إلى الأراضي الإسرائيلية وإلقاء العبوات الناسفة والقنابل اليدوية، باتجاه مواقع الجيش الإسرائيلي على طول الحدود، وإلحاق الضرر بالجرافات والمعدات الهندسية المخصصة لبناء الجدار التحت – أرضي على امتداد الحدود، وإطلاق البالونات والطائرات الورقية الحارقة التي تسببت بمئات الحرائق في النقب. وكل ذلك بهدف «كسر الحصار» على غزة.

ونتيجة للتظاهرات ولقتل عشرات الفلسطينيين، تطورت الأوضاع إلى درجة اندلاع بعض جولات التصعيد المحدودة، التي تم فيها إطلاق مئات الصواريخ وقذائف الهاون على مستوطنات غلاف غزة. وقد أخذت مصر، بقيادة الرئيس السيسي على عاتقها دور «العاقل الراشد» وأظهرت نشاطاً شديداً بهدف تهدئة الميدان، إلى الدرجة التي وُصفت فيها بانها الطرف الوحيد تقريباً القادر على لجم الأمور، وتفادي الانزلاق إلى مواجهة عسكرية قوية بين الجانبين. وقد شَرَعَت مصر في حوار على ثلاثة مسارات: الأول مسار غير مباشر للبحث في تخفيف الحصار عن قطاع غزة، ولوقف إطلاق النار بين حماس والجهاد الإسلامي وبين إسرائيل. والثاني المصالحة الداخلية الفلسطينية بين السلطة الفلسطينية وبين

حماس. والثالث لتبادل الأسرى وجثث بعض الجنود الإسرائيليين بين إسرائيل وحركة حماس.

وفي أعقاب التدهور الخطير للوضع في قطاع غزة عملت مصر مع مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف على تحقيق «تسوية»، من شأنها أن تؤدي إلى استقرار الوضع لفترة طويلة. كما أن قطر قد تدخلت في الاتصالات وذلك بسبب دورها في تمويل ميزانية القطاع. وفي وقت لاحق تحولت «التسوية» إلى «تفاهمات» وهو الأمر الذي يعني أقل من اتفاق رسمي، حتى يكون بالإمكان للأطراف أن تتوصل إلى توافقات من دون اعتراف متبادل. وكانت الوساطة المصرية مطلوبة حتى يكون بالإمكان ضمان وجود توازن بين أضلاع المثلث: إسرائيل حماس والسلطة الفلسطينية. الضلع الأول، تسوية بين إسرائيل وحماس، والتي تعني الإضرار بمكانة السلطة الفلسطينية كممثل وحيد للفلسطينيين، وتأبيد حكم حماس في قطاع غزة. أما الضلع الثاني، فهو أن المعركة ضد الحصار المفروض على قطاع غزة والتي تقودها حماس تخدم الحركة، ليس فقط لجهة تحسين الوضع الإنساني في القطاع، بل أيضاً في الصراع الداخلي ضد حركة فتح والسلطة الفلسطينية، وذلك بفضل قدرتها على إحراج إسرائيل وإثبات قدراتها في قيادة «النضال الشعبي». إضافة إلى ذلك، إذا ما تم التوصل إلى اتفاق مصالحة داخلية بين السلطة وحماس، فإن ذلك سيُلحق الضرر بقدرة إسرائيل على الفصل بين قطاع غزة وبين الضفة الغربية. أما الضلع الثالث فهو بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية، فمن خلال رغبتها في تحقيق الهدوء الأمني في قطاع غزة، قامت إسرائيل بإفشال جهود عباس لإخضاع حماس، كما أنها تمتنع عن التقدم في المسيرة مع السلطة الفلسطينية وعن الاعتراف بها كشريك للتسوية السياسية.

في البداية أجرت مصر الاتصالات من أجل التوصل إلى تسوية بين حماس وإسرائيل في مسار تجاوز السلطة الفلسطينية، ومن دون اشتراط إتمام المصالحة الفلسطينية الداخلية. إلا أن رئيس السلطة محمود عباس عمل على إفشال التوصل إلى تسوية منفردة بين إسرائيل وحماس، وذلك عن طريق الصدام مع مصر وكذلك مع الجهات الدولية ذات العلاقة بالاتصالات (مبعوث الأمم المتحدة وممثلي إدارة ترامب)، حيث هدد بوقف كامل الدعم الذي تقدمه السلطة لغزة. وأخيراً فإن «التفاهمات» التي وضعتها مصر بموافقة الأطراف تتضمن ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى هي عبارة عن وقف طويل لإطلاق النار مقابل بعض التسهيلات في الحصار. والثانية إعادة إعمار قطاع غزة. والثالثة إعادة حكم السلطة الفلسطينية بشكل تدريجي للقطاع. أما تنفيذ صفقة إعادة جثث الجنود الإسرائيليين فإنها ستكون، على ما يبدو، الشرط للتقدم من المرحلة الأولى – وقف إطلاق النار وتخفيف الحصار – إلى المرحلة الثانية، والتي من المفترض أنها ستشتمل على مشاريع للبنى التحتية لإعادة إعمار غزة وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل – وذلك بتمويل من المجتمع الدولي، وربما أيضاً إقامة ممر بحري بين غزة وقبرص أو العريش. وعملية المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحماس هي أمر ضروري ومطلوب، حتى يكون بالإمكان تقديم مساعدات المجتمع الدولي الذي يشترط تقديم المساعدة، لترميم القطاع بنقل الأموال عبر حكومة السلطة الفلسطينية.

التصعيد الذي حدث في تشرين الثاني / نوفمبر 2018، في أعقاب الاشتباك بين حماس وقوات الجيش

الإسرائيلي داخل قطاع غزة، تزامن مع بداية المرحلة الأولى، حيث قامت حماس بتخفيف حدة أعمال العنف عند السياج الحدودي، بينما قامت إسرائيل بتوسيع مجال الصيد وسمحت بدخول الوقود بتمويل قطري، وسهلت عملية دخول البضائع إلى القطاع. وقامت قطر، بموافقة إسرائيل، بنقل مبلغ شهري قدره 15 مليون دولار لدفع رواتب موظفي حركة حماس. أما مصر فقد أبقت على معبر رفح مفتوحاً لمرور الأشخاص والبضائع. وقد أدت بداية تنفيذ المرحلة الأولى ورغبة إسرائيل في تفادي التصعيد، إلى عودة سريعة إلى إطار العمل بوقف إطلاق النار.

إن على إسرائيل أن تعطي الأولوية لمصالحها بعيدة المدى، وذلك على حساب مصالحها قصيرة المدى في الهدوء والراحة. ومن الأفضل لإسرائيل أن تتم عملية إعادة إعمار قطاع غزة عبر السلطة الفلسطينية، وذلك حتى تحصد هي، وليست حركة حماس، ثمار إعادة الإعمار في نظر الجمهور الفلسطيني. ولذلك فإن عليها أن تحدد الغاية مع السلطة الفلسطينية ومصر والجهات الأخرى ذات الصلة على الساحة الدولية. وهذه الغاية هي تخفيف الضائقة الإنسانية في قطاع غزة وتطوير البنى التحتية شريطة أن تتم إعادة حكم السلطة الفلسطينية إلى القطاع. وهذا العمل المشترك سيخلق ضغطاً شديداً على حركة حماس ويحد من قدرتها على المناورة. وسيشكل تدخل فريق دولي لهذه المهمة عنصراً كابحاً لحركة حماس، ويعاظم من ثمن الخسارة بالنسبة لها في حال اختارت العودة إلى المقاومة العنيفة. وعليه فإن على إسرائيل أن تساعد مصر في الجهود المبذولة للتوصل إلى المصالحة الداخلية الفلسطينية، وذلك بهدف تعزيز سيطرة السلطة الفلسطينية على غزة بوصفها جهة مسؤولة، وتحديدها كعنوان للتقدم في التسوية السياسية. وتشترط إسرائيل أي اتفاق سياسي بتجريد الكيان الفلسطيني من القدرات العسكرية التي تشكل تهديداً على إسرائيل، وهي تطبق هذا الطلب في المعركة الطويلة ضد البنى التحتية للإرهاب في الضفة الغربية. وسيكون مطلوباً من إسرائيل على المدى الطويل تطبيق طلب التجريد من السلاح في القطاع أيضاً. وفي ضوء التقدير بأن حركة حماس لن تتنازل عن قوتها العسكرية فإن إسرائيل لن يكون بوسعها، عاجلاً أم آجلاً، تفادي عملية عسكرية في قطاع غزة لتفكيك القدرات العسكرية للحركة.

الواقع الاقتصادي: إن الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية أفضل بما لا يقاس من الوضع في قطاع غزة، إلا أن الاقتصاد هناك لا يزال يعاني من مشاكل أساسية. فالاقتصاد الفلسطيني مرتبط بشكل مطلق بإسرائيل، وحوالي 130 ألف عامل فلسطيني يعتمدون في رزقهم على العمل فيها (بعضهم من دون تصاريح رسمية) وفي المناطق الصناعية في المستوطنات. وقد استعرض تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي، الذي نُشر قُبيل عقد مؤتمر الدول المانحة للسلطة الفلسطينية، استعرض الاقتصاد الفلسطيني وركز على سلسلة طويلة من المواضيع[39]. ويقوم التقرير في معظمه على وصف التدهور الاقتصادي والاجتماعي والإنساني في قطاع غزة – حيث تصل نسبة البطالة في أوساط الشباب إلى حوالي 70%،

39 The World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, September 27, 2018, https://bit.ly/2AqTTOV.

وكل شخص من اثنين موجود تحت خط الفقر، والقطاعات المنتجة في حالة تراجع. ويتطرق التقرير أيضاً إلى الضفة الغربية ويصف التراجع في معطيات النمو في المجال الاقتصادي (حوالي 2%) في النصف الأول من عام 2018، وكذلك الوضع الذي من المتوقع أن يصل فيه العجز التجاري للسلطة الفلسطينية حتى نهاية العام نفسه إلى 8.2% من مجمل الناتج القومي (حوالي 1.24 مليار دولار). ويعود ذلك لجملة من الأسباب منها العجز السنوي الدائم الذي يصل إلى حوالي 600 مليون دولار في نقل أموال المساعدات من الدول المانحة.

ويشير التقرير أيضاً إلى المخاطر على الاقتصاد الفلسطيني في حالة تراجع المساعدات من الدول المانحة واستمرار الضغط الاقتصادي الذي تمارسه السلطة الفلسطينية على قطاع غزة. وكذلك الحال، إذا ما تم تطبيق التشريع الإسرائيلي القاضي بالحد من نقل أموال الضرائب إلى السلطة الفلسطينية، فإنه من المتوقع أن يزداد الضغط المالي على السلطة الفلسطينية بشكل كبير. ويقول التقرير إن تخفيف العقوبات التي تفرضها السلطة الفلسطينية على قطاع غزة وتحويل الأموال إليه من جديد، إلى جانب الجهات الأخرى، من شأنها الإضرار، إلى درجة كبيرة، بمكانة السلطة الفلسطينية وبقدرتها على توفير الرواتب في الضفة الغربية أيضاً. ومن هنا فإن المواجهة بين عباس وحماس تخرج عن البعد السياسي وترتبط بالوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي ما يتعلق بالجانب الاقتصادي أيضاً فإن الضائقة الاقتصادية الأصعب هي في أوساط الجيل الشاب المثقف والذي تسجل نسب البطالة فيه أرقاماً عالية، ويواجه صعوبات في تحقيق ذاته وفي إيجاد العمل المناسب له، ومع دخل يناسبه. وفي ضوء هذا الأمر ظهرت أزمة ثقة خطيرة بين المواطنين وبين القيادة – بالنسبة للسلطة الفلسطينية وبالنسبة لحماس أيضاً - ويتعاظم البحث عن أفكار بديلة لتلك التي تطرحها القيادات على الحلبة السياسية. هذا المزاج العام (إلى جانب ضعف الفكرة القومية الجامعة في البحث عن تقرير المصير السياسي المستقل)، يجد انعكاساً في الدعم المتزايد لفكرة الدولة الواحدة الإسرائيلية – الفلسطينية، التي يتمتع كل مواطنيها بحقوق كاملة ومتساوية.

ابتعاد إدارة ترامب عن السياسة الأمريكية التقليدية في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني: يعود رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب إلى تقويض المبادئ الأساسية للموقف الفلسطيني بشكل غير مسبوق، مقارنة بسياسة الإدارة الأمريكية خلال العقود الأخيرة. وهو قد أقصى القضايا الشائكة عن جدول أعمال المفاوضات، مما أدى إلى تآكل صلاحيات النهج السياسي الفلسطيني، لما كان يُنظر إليه على أنه عائق أمام المسيرة السياسية.

لقد اعترف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وقام بنقل السفارة الأمريكية إليها. وقلص الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية. وأوقف الدعم لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، التي تعمل برعاية الأمم المتحدة التي تؤيد مكانة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي قضيتهم. كما أبطل الفيتو الفلسطيني على إقامة علاقات رسمية وطبيعية بين إسرائيل والدول العربية البراغماتية المقربة من واشنطن. وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن. ويُضاف إلى كل ذلك وعد

ترامب بتنفيذ «صفقة» – اتفاق شامل بين إسرائيل والفلسطينيين، من دون أن يلتزم بأن تستند هذه الصفقة على إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، وعلى إخلاء المستوطنات. وترى القيادة الفلسطينية أن تصريحات الرئيس ترامب تهدف إلى خدمة مصالح إسرائيل، وأن المقترحات التي قدمها موفداه غاريد كوشنير وجيسون غرينبلات والشروط لتسوية النزاع منقطعة عن الواقع على الأرض ومنحازة لصالح إسرائيل. ولذلك أعلن عباس والمتحدثون باسمه أن الولايات المتحدة الأمريكية قد فقدت مكانتها كوسيط نزيه ومحايد.

وفي خطابه الذي ألقاه في اجتماع المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في 28 تشرين الأول / أكتوبر، أكد عباس أن الفلسطينيين موجودون في أصعب مراحل تاريخهم، وهم يواجهون «لحظة تاريخية» حاسمة «نكون أو لا نكون». وهو قد أشار إلى أنه لن تكون هناك دولة مستقلة في غزة، ولن تكون دولة من دون غزة. وطالب بأن تكون القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية. ورفض عباس فكرة إقامة دولة داخل حدود مؤقتة، وعاد على رفضه لـ «صفقة القرن» الخاصة بالرئيس ترامب. كما توجه إلى حركة حماس وأشار إلى أن موقفها يخدم أجندة الداعمين لفصل القطاع عن الضفة الغربية وإقامة حكم ذاتي في الضفة. وفي موضوع رواتب الأسرى والجرحى وعائلات الشهداء أشار عباس إلى أن المس بكل هؤلاء هو «خط أحمر»، وأن «قانون خصم أموال المخربين» لن يمنع السلطة الفلسطينية من دفع الرواتب لهذا الجمهور.

طريق سياسي مسدود ومستقبل غامض

إن عدم القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية، سواء في الجانب الفلسطيني أو في الجانب الإسرائيلي، سوف يغلق الطريق أمام أية فرصة للتقدم السياسي بين النظام السياسي الفلسطيني وإسرائيل، وإلى الخروج من الأزمة الإنسانية وأزمة الحكم في قطاع غزة. والقيادتان في الجانبين – السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل – قد تمترستا في مكان مريح لهما وهو ما يسمى بالوضع الراهن، والذي لا يتطلب منهما اتخاذ قرارات صعبة بل الاستمرار في إدارة الصراع. وأوضحت القيادة الفلسطينية بأنها لن تتعامل مع أية مقترحات من جانب إدارة ترامب، وذلك بسبب كونها منحازة إلى الجانب الإسرائيلي وستواصل العمل على تحقيق الاعتراف الدولي الكامل بالدولة الفلسطينية. كما أن رئيس حكومة إسرائيل يفضل بأن يتم تأخير الكشف عن الخطة الأمريكية، على الأقل، إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية التي من المقرر أن تقام في 9 نيسان / ابريل 2019، واتضاح قضية خلافة عباس. كما أن زعماء الدول العربية الذين أظهروا، في البداية، دعمهم لفكرة أن تقوم إدارة ترامب بطرح مبادرة لتسوية إسرائيلية – فلسطينية تشتمل على عناصر ومكونات إقليمية، قد تراجعوا رويداً رويداً، وبأدب، عن موقفهم هذا وهو الأمر الذي يشكل تغييراً في النهج الأساسي التقليدي للعالم العربي حيال حل النزاع. ومن الصعب في هذه المرحلة إيجاد جهة وازنة تتعامل بجدية مع «صفقة القرن» المرتقبة التي وعد بها رئيس الولايات

المتحدة الأمريكية.

وتظهر من تصريحات وأفعال الإدارة الأمريكية مؤشرات ترى أن التسوية الجديدة أقرب إلى مواقف إسرائيل، التي ترى أنه ليس بالضرورة أن يكون من حق الفلسطينيين الحصول على دولة ذات سيادة كاملة في كل المجالات وبالاستناد إلى حدود 1967. وقد تطرقت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة نيكي هايلي إلى حق العودة، وقالت إنه قد تم شطب رغبة الفلسطينيين في عودة اللاجئين وأحفادهم إلى بيوتهم داخل حدود إسرائيل من على طاولة المفاوضات. وتؤكد الرسائل التي تبعث بها إدارة ترامب على أن الشعار السابق للتسوية الشاملة قد فشل، وأن الفلسطينيين قد فوّتوا بأيديهم الفرصة للتسوية الدائمة. ولذلك فإن هناك حاجة لنهج جديد في تعريف شروط النزاع وعمليات حقيقية لتغيير الوضع. وإلى الآن يرفض الرئيس ترامب نشر خطته، سواء كان ذلك بسبب عدم بلورتها بشكل كافٍ، أو بسبب المصاعب في تشكيل مظلة إقليمية مؤيدة لها ومقنعة للجانب الفلسطيني بالتعاون معها، وكذلك بسبب الصعوبة في تحديد الزمن المناسب لإطلاق الخطة.

إن إسرائيل قلقة، بشكل خاص، على استقرار الساحة الفلسطينية في اليوم التالي لرحيل عباس، استناداً إلى الفهم الذي يقول إن النظام غير المستقر، والفوضوي والمفكك، سيؤدي إلى تقويض الاستقرار النسبي على ساحة الصراع، وسيؤدي إلى تعزيز الإرهاب. وقد يسعى لاعبون إقليميون، وفي مقدمتهم إيران وتركيا والتنظيمات الجهادية السلفية، إلى استغلال هذه الفرصة كجهات تعمل على مفاقمة حالة عدم الاستقرار. وهي ترى في رحيل عباس لحظة ملائمة ونافذة للفرص لتقويض الساحة الفلسطينية وإعادة صياغتها من جديد، على النحو الذي يناسبهم، بقيادة حماس. ومثل هذا الوضع يخلق تهديداً أمنياً واقتصادياً وديمغرافياً حقيقياً على إسرائيل.

إلى أين تقود التوجهات؟

لقد أشار بحث واسع النطاق تم إجراؤه في عام 2018 في معهد أبحاث الأمن القومي تحت عنوان سيناريوهات على الساحة الإسرائيلية - الفلسطينية: التحديات الإستراتيجية والردود المحتملة، أشار إلى أنه عند تحليل الوضع، في نظرة إلى المستقبل، يجب أن تؤخذ في الحسبان ثلاث حالات رئيسية مستقبلية محتملة في السلطة الفلسطينية[40] (التحليل مناسب للضفة الغربية فقط، طالما أنه لا توجد مصالحة فلسطينية): سلطة فلسطينية قادرة على العمل ومتعاونة – وذلك بما يشبه الوضع القائم اليوم، حيث أن السلطة الفلسطينية هي الجهة الحاكمة وتستطيع العمل بطريقة أو بأخرى، وتقدم الخدمات العامة وتمتلك الحق الحصري على القوة (في مناطق الضفة الغربية) وهي العنوان المسؤول والرسمي على الساحة السياسية، وتتعاون مع إسرائيل، سواء في المجال الأمني أو في مجالات أخرى. سلطة معادية – وهي الحالة التي تكون فيها السلطة الفلسطينية تعمل بوصفها الجهة الحاكمة والمعترف بها، وهي

40 سيناريوهات على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية: تحديات إستراتيجية والردود المحتملة، إعداد: أودي ديكل وكوبي ميخائيل، الوثيقة 176، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، 2018.

العنوان المسؤول لكنها معادية تجاه إسرائيل ولا تتعاون معها، وتفسح المجال أمام النشاطات الإرهابية من داخل مناطقها وتشارك فيها. سلطة ضعيفة إلى فاشلة – السلطة الفلسطينية تفقد سيطرتها، وتتوقف أجهزتها عن العمل، وتفقد تفردها في احتكار القوة وغير قادرة على العمل كسلطة مركزية. ويمكن لمثل هذا الوضع أن يؤدي إلى تصعيد واسع.

إن لإسرائيل مصلحة حيوية في وجود سلطة فلسطينية مسؤولة، ومستقرة وعاملة، والتي يجري معها تعاون أمني يعتمد على المصالح المتطابقة ضد الإرهاب وضد حركة حماس. وتعزيز الجانب المؤسساتي في الدولة الفلسطينية، وبناء المؤسسات، هما عاملا ضبط، وهما مصلحة إسرائيلية في هذا السياق. ومع ذلك فإن هذه العمليات التي جرى وصفها تقلل من فرص إنشاء سلطة مسؤولة، عاملة ومتعاونة مع إسرائيل، وبخاصة ما لم يكن هناك اختراق سياسي، وإذا ما تعرضت المساعدات الخارجية المقدمة إليها للضرر. ووفق التقديرات، فإن فرص اندلاع العنف في مناطق السلطة الفلسطينية قد ارتفعت مؤخراً بشكل كبير طالما أن حركة حماس، بتشجيع من إيران وتركيا، تدرك أن في وسعها تصعيد الهجمات الإرهابية في الضفة الغربية وأن تكون، في الوقت نفسه، هادئة نسبياً في قطاع غزة. وكل هذا على خلفية الضرر الذي لحق بمكانة عباس السياسية، وفقدانه لشرعيته في نظر الجمهور الفلسطيني، وعلاقاته المضطربة مع رؤوساء الدول العربية، وكذلك بسبب وضعه الصحي.

سياسة إسرائيل: تداعيات وتوصيات لعام 2019

لقد سلمت الحكومة الإسرائيلية بحقيقة أنه لا يمكن، في الوقت الراهن، التوصل إلى اتفاق شامل مع الفلسطينيين. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب: عدم وجود قيادة في الجانب الفلسطيني بوسعها التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل، وقبل ذلك تطبيقه. واستناد حكومة إسرائيل إلى تحالف يميني، ترفض بعض مكوناته في الوقت الراهن على الأقل، اتفاقاً مرتبطاً بحل دولتين لشعبين، والفجوات التي لا يمكن ردمها بين مواقف الأطراف في القضايا الجوهرية للحل الدائم – عدم المرونة في مطالب الفلسطينيين في قضيتي اللاجئين وحق العودة، وتقسيم القدس، والاعتراف بإسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي وبحل الدولتين القوميتين. والانقسام على الساحة الفلسطينية، وحقيقة أن إسرائيل فقط هي التي تستطيع منع سيطرة حماس على الضفة الغربية.

لقد تم في عام 2018 إحياء الذكرى الخامسة والعشرين للتوقيع على اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى مدى السنوات التي مرت تبنت السياسة الإسرائيلية إجراء مفاوضات سلام مع منظمة التحرير الفلسطينية والحرب ضد حركة حماس - التي يُنظر إليها على أنها العدو الرئيسي على الساحة الفلسطينية. وقد حدث في العام الماضي تغيير في هذه السياسة، عندما اختارت الحكومة الإسرائيلية عزل السلطة الفلسطينية وإجراء مفاوضات (وإن كانت بشكل غير مباشر) مع حماس حول تسوية، أو تفاهمات، في قطاع غزة. وكان التغيير في السياسة الإسرائيلية مصحوباً

بردٍ قاسٍ على العمليات الإرهابية التي قامت بها حركة حماس في الضفة الغربية في كانون الأول / ديسمبر 2018، وذلك عندما دخلت قوات الجيش الإسرائيلي إلى المؤسسات الرسمية الخاصة بالسلطة الفلسطينية في المنطقة، مما يعني إضعافاً كبيراً للسلطة الفلسطينية وإعطاء الشرعية لحماس، التي لا تعترف بإسرائيل وملتزمة بتدميرها، وتحصل على تنازلات من إسرائيل عبر استخدام القوة والإرهاب. والأخطاء الكامنة في هذه الخطوة كثيرة، حيث أن إسرائيل تبث عملياً رسالة مفادها أن الإرهاب يؤتي ثماره.

إضافة إلى ذلك، تتبنى الحكومة الإسرائيلية سياسة إدارة الصراع، تقوم في جوهرها على تصور إستراتيجي بأن الوقت يعمل لصاح إسرائيل، ولا يوجد هناك أي سبب للقيام بأية خطوات ترتبط بمخاطر حتى تتضح موازين القوى على الساحة السياسية الفلسطينية، وفي العالم العربي بشكل عام. ويجري التركيز على التعامل مع التحديات الأمنية، إلى جانب تغيير الوضع على الأرض عن طريق تعزيز المستوطنات، إلى جانب تهيئة الأرضية التشريعية والقانونية، للبدء بتطبيق القانون الإسرائيلي على مناطق في الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وضمها إلى إسرائيل.

وفي دراسة أجراها معهد أبحاث الأمن القومي حول السيناريوهات المحتملة، وُجد أن كل مجموعة الخيارات والبدائل تتجمع، في نهاية المطاف، لتصل إلى حالتي نهاية رئيسيتين: دولتان أو دولة واحدة (وتتضمن حالة الدولتين حالتين- دولة فلسطينية مع سيادة كاملة، أو دولة فلسطينية مع سيادة محدودة يطلق عليها اسم «دولة ناقص». كما أن حالة الدولة الواحدة تشتمل على حالتين – دولة كل مواطنيها مع حقوق متساوية لليهود وللعرب / الفلسطينيين، وهو ما يعني أنها ليست يهودية، أو دولة من دون حقوق متساوية الأمر الذي يعني أنها ليست ديمقراطية). ومن المرجح إلى درجة عالية أن يكون استمرار الوضع الحالي، وكذلك سيناريو تطبيق القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية وضم مناطق منها - من المرجح أن يشكل انزلاقاً باتجاه الدولة الواحدة. وسواء كان الحديث يدور عن أيديولوجيا تسيطر على الهوامش المتطرفة في كلا الجانبين، أو عن القيادات غير المؤهلة لاتخاذ قرارات إستراتيجية من الوزن الثقيل، فإن هذا الاتجاه يتعارض مع غاية إسرائيل اليهودية والديمقراطية والآمنة والأخلاقية. وعلى افتراض أن هذا الواقع لن يتغير على المدى القريب، فإن احتمال تطبيق الانفصال، وتنفيذ اتفاق الدولتين، هو احتمال آخذ بالتلاشي.

هذا وتحظى فكرة الدولة الواحدة بالتأييد في أوساط اليهود والعرب مواطني إسرائيل، وكذلك في أوساط المجتمع الفلسطيني (ولاسيما في أوساط الجيل الشاب). ومع ذلك فإن هذا التأييد يتجاهل حقيقة أنه توجد بين النهر والبحر مجموعتان قوميتان دينيتان مختلفتان، لا توجد لهما النية ولا القدرة على الاندماج في مجتمع واحد وفاعل. ولا يوجد لذلك سابقة تاريخية ناجحة. والأخطر من ذلك هو أن هناك خطراً للانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة ذات الغالبية العربية، والتي تعرض استمرار المشروع الصهيوني للخطر.

وينبغي التأكيد هنا على أنه وفقاً لاستطلاعات الرأي العام، بما في ذلك تلك الاستطلاعات التي

أُجريت على مدى سنوات طويلة في معهد أبحاث الأمن القومي[41]، فإن غالبية الجمهور في إسرائيل تريد الانفصال عن الفلسطينيين، وهي لا تزال تؤيد حل «دولتين لشعبين»، ومن المرجح أن تأييد الانفصال والاستعداد لدفع ثمنه سيزدادان عندما يدرك الجمهور بعمق ويستوعب الآثار المترتبة على الدولة الواحدة التي تساوي بين مواطنيها (مثل «حق العودة» لليهود و «حق العودة» الموازي للفلسطينيين). أو أنه ستظهرعندها معارضة نشطة لهذا الخيار. ومعنى هذه المعارضة هو التخلي عن حلم أرض إسرائيل الكاملة، وتجميد البناء في المستوطنات المعزولة في عمق الأراضي الفلسطينية، وربما حتى إخلاءها في المستقبل. وعلى أية حال، فإنه لا توجد هناك أية فرصة في أن يوافق الجمهور الإسرائيلي على المساواة الكاملة في الحقوق مع الفلسطينيين في إطار الدولة الواحدة. إضافة إلى ذلك فإن أية محاولة لخلق حالة من المساواة ستؤدي إلى عدم الاستقرار، بسبب الكفاح الفلسطيني المتواصل لسد الفجوات. وفي مثل هذه الظروف من الممكن أن ينزلق الصراع العنيف إلى حرب داخلية في البلاد.

ومع ذلك فإن إسرائيل لازالت تكثف، في الوقت الراهن، من سيطرتها العسكرية على يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وتوسع البناء في المستوطنات – وهو ما يرى فيه الفلسطينيون والمجتمع الدولي فرض وقائع على الأرض من جانب واحد، وذلك بهدف تقويض أية إمكانية لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل. لذلك فإن الخيارات المستقبلية تضيق أمام إسرائيل، ويتشكل واقع معقد يضم بين طياته عدم القدرة على الانفصال. ويؤدي هذا الأمر إلى تآكل مكانة إسرائيل على الساحة الدولية، وهو الأمر الذي انعكس في أمور عديدة منها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2334، والذي جاء فيه أن المستوطنات التي بنتها إسرائيل في الأراضي المحتلة عام 1967غير قانونية وتحبط حل الدولتين، وهو القرار الذي تم تبنيه بعد أن امتنعت إدارة أوباما عن استخدام حق النقض (الفيتو) ضده. تُضاف إلى ذلك النجاحات التي حققتها حركة مقاطعة إسرائيل (BDS)، بما في ذلك تجنيد يهود من المعسكر الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية – الذين يرون أن استمرار السيطرة على الفلسطينيين يتعارض مع القيم في مجال حقوق الإنسان - للمشاركة في الاحتجاجات النشطة ضد إسرائيل. وعلى هذه الخلفية فإن الصراع بين إسرائيل والجالية اليهودية الأكبر في الشتات هو أمر خطير للغاية.

ومع ذلك فإن حكومة إسرائيل تنظر إلى الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني على أنه ساحة ثانوية مقارنة بالتهديد الكامن في تعزيز التواجد الإيراني على الجبهة الشمالية، وهي تعمل على ضمان عدد من المصالح الرئيسية:

الأولى، الاستقرار والهدوء الأمني الذي يقوم على إدارة معركة متواصلة لتفكيك البنى التحتية للإرهاب في كل مناطق الضفة الغربية، إلى جانب التعاون الأمني مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، والجهد المبذول لتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية بهدف تقليص دوافع الإرهاب والعنف.

41 انظر: منشورات مقياس الأمن القومي الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي، https://goo.gl/hsLdfJ.

الثانية، سلطة فلسطينية مسؤولة ومتعاونة، لتكون العنوان الوحيد والمسؤول الذي يمكن وضع قواعد لعبة أمامه، وتهتم بالسكان المدنيين، وترفض تعزيز وجود حماس ودخول جهات مزعزعة للاستقرار – مثل إيران، وملتزمة بالتنسيق مع إسرائيل والتعاون الأمني معها.

الثالثة، استمرار الانقسام بين الضفة والقطاع والتقليل من التأثير السلبي لقطاع غزة وحماس على الضفة الغربية.

الحاجة إلى إطلاق مبادرة وخلق واقع أفضل لإسرائيل

بناء على الإدراك الذي يرى أن إسرائيل تواجه اليوم مأزقاً سياسياً خطيراً، وعلى خلاف التقدير السائد بأنه ليس هناك ثمة ما يجب فعله لتغيير الوضع، قام معهد أبحاث الأمن القومي بوضع خطة عمل سياسية – أمنية للساحة الإسرائيلية – الفلسطينية[42].

لهذه الخطة هدفان: الأول هو تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل وفتح جملة من الاحتمالات أمامها للمستقبل. والثاني هو تفادي الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة التي تقود إليها، حسب تقديرنا التطورات والتوجهات القائمة. والنقطة الرئيسية في هذه الخطة هي تهيئة الظروف للانفصال السياسي والإقليمي والديمغرافي عن الفلسطينيين وذلك بهدف الحفاظ على إسرائيل بوصفها يهودية وديمقراطية وآمنة وأخلاقية.

وفي إطار عملية التخطيط الإستراتيجي التي أُجريت في معهد أبحاث الأمن القومي، تمت دراسة البدائل السياسية المختلفة للساحة السياسية الفلسطينية والتي نوقشت في الخطاب العام والمهني. وقد وُجد أن البديل الأكثر استقرار، نسبياً، والذي سيمكن إسرائيل من مواجهة التهديدات المستقبلية على الوجه الأمثل ومن المحافظة على طابعها ومصالحها الأساسية والأمنية، هو الانفصال في كيانين سياسيين منفصلين. وبما أن بديل الاتفاق الدائم الذي يعتمد على حل الدولتين غير قابل للتطبيق في الوقت الحاضر، وعلى ما يبدو في المستقبل أيضاً، فقد تمت بلورة بديل يدمج بين مزايا مسارات التقدم الثلاثة: الأول، الترتيبات الانتقالية أو الترتيبات المؤقتة مع السلطة الفلسطينية وفق قاعدة تقول إن ما يتم الاتفاق عليه يتم تطبيقه، بدل الصيغة التي كانت تقول «إما كل شيء أو لا شيء». والثاني هو خطوات انفصال إسرائيلية مستقلة لتحقيق تسوية كيانين سياسيين منفصلين ومتمايزين، وذلك لإثبات جدية النوايا الإسرائيلية وتجريد الفلسطينيين من إمكانية استخدام حق الفيتو. والثالث هو حشد المشاركة الإقليمية التي تشتمل على تقديم مساعدات للسلطة الفلسطينية في عمليات بناء الدولة، وفي تحسين الوضع الاقتصادي ووضع البنى التحتية، إلى جانب تعزيز التعاون مع إسرائيل.

لقد حان وقت العمل

إن إسرائيل في وضع إستراتيجي متميز وفريد، الأمر الذي يمنحها فرصة لتحصين مستقبلها. وبدلاً

42 خطة إستراتيجية للساحة الإسرائيلية – الفلسطينية، عاموس يادلين، أودي ديكل وكيم لافي، معهد أبحاث الأمن القومي، تل أبيب، 2018.

من اتباع سياسة تفتقر إلى المبادرة، وتعني الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة، فإنه يجب تبني سياسة نشطة بالاستناد إلى المزايا الإستراتيجية التالية: إدارة أمريكية متعاطفة، إذ يمكن دمج الخطة المقترحة مع الخطة السياسية («صفقة القرن») الخاصة بالرئيس ترامب، وذلك عندما يتم عرضها، كما يمكنها أن تشكل لوحدها خطة بديلة. استعداد عدد من الدول العربية المركزية بشكل أكبر اليوم مما كان عليه الحال في الماضي، للتعاون مع إسرائيل والمساعدة في العملية التي من شأنها تهيئة الظروف لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على العمل. فقدان الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مركزيته في السياسة شرق الأوسطية وكذلك على الساحة الدولية، وهو تطور يُضعف قوة الفيتو الفلسطيني وكذلك المطالبة الفلسطينية من طرف واحد «بكل شيء أو لاشيء»: كل المناطق التي تم احتلالها عام 1967 (أو ما يساويها)، عاصمة فلسطينية في القدس، الاعتراف بحق العودة للاجئين الفلسطينيين وتنفيذه بشكل جزئي. ومعظم الجمهور الإسرائيلي، كما سبق القول، يؤيد الانفصال عن الفلسطينيين ولا يزال يعتقد أن خيار دولتين لشعبين هو الأفضل مقارنة بالبدائل الأخرى. كما لا يزال المجتمع الدولي يرفع لواء حل الدولتين وهو يتوقع أن يشارك في ذلك ويقدم الدعم، إذا ما عادت إسرائيل وعرضت خطواتها بوصفها تشكل توطئة لهذا الخيار.

إسرائيل قوية وصلبة. واستقرارها المدعوم بقوة عسكرية وتكنولوجية كبيرة مقارنة بخصومها يفتح أمامها مجالاً واسعاً للعمل السياسي – الأمني. والعمل انطلاقاً من موقع القوة أفضل من العمل نتيجة لحشرها في الزاوية واتخاذ القرارات نتيجة للضغوط الداخلية والخارجية. صحيح أن التهديدات لم تتبدد، وأن مواجهة التحديات الجدية من الداخل والخارج لم تتوقف، إلا أن وزنها قد تراجع. والآن بالضبط، حيث أن إسرائيل غير موجودة في حالة طوارئ ولا يوجد عليها أي تهديد وجودي، فإن هذا هو الوقت المناسب تماماً للإقدام على مبادرات من خلال التطلع إلى المستقبل، بهدف إرساء مسيرة يمكن التحكم بها من موقع قوة. وإذا ما حدث خلل ما فإنه سيكون بوسعها التحكم بمختلف العمليات بحيث لا يتدهور وضعها الأمني والإستراتيجي.

وفي ضوء المعوقات التي تقف في وجه إسرائيل اليوم لتحقيق تسوية شاملة مع الفلسطينيين، بما ينسجم مع المعايير الضرورية بالنسبة لها، فإن الخطة السياسية – الأمنية التي تم وضعها في معهد أبحاث الأمن القومي تشتمل على خطوات تتفق مع المصالح الإسرائيلية، كما تشجع على مجموعة من الخيارات في المستقبل – حتى في حال عدم وجود شريك فلسطيني للتسوية الدائمة – بهدف التقدم باتجاه الانفصال وتحقيق الاستقرار الإستراتيجي لفترة زمنية طويلة. ويمكن لإسرائيل أن تتقدم من هناك على النحو الذي يروق لها وبشكل تدريجي ومتحكم به باتجاه بدائل سياسية أخرى. وسيتم إدارة الخطة المقترحة بهدف التوصل، بناء عليها، إلى توافقات داخلية في أوساط الجمهور الإسرائيلي، وإلى تفاهمات مع المجتمع الدولي، ومع الدول العربية البراغماتية، ومع الفلسطينيين أنفسهم، وهي تعكس تصميم إسرائيل على بلورة مستقبلها بيدها. والخطة لا تقترح حلاً سياسياً مطلقاً، بل هي وسيلة لخلق واقع إستراتيجي أفضل لإسرائيل، والذي سيمكنها من الاحتفاظ بمعظم الخيارات بين يديها.

مبادئ الخطة[43]

قابلية الفك والتركيب والمرونة الكبيرة – وهو مبدأ يمكّن إسرائيل، طيلة الوقت، من اختيار مسارات عمل بديلة بما ينسجم مع الظروف المتغيرة في بيئتها الإستراتيجية، وذلك بهدف تحصين غايتها كدولة يهودية ديمقراطية آمنة وأخلاقية.

تعزيز مكونات الأمن – والحفاظ على حرية النشاط العملياتي في كل مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) من خط نهر الأردن باتجاه الغرب، إلى جانب تخفيف الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين.

التعاون مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية بالاستناد إلى المبدأ: كلما ازداد نشاط هذه الأجهزة، خفف الجيش الإسرائيلي من نشاطاته العملياتية في المناطق الفلسطينية.

تثبيت وترسيخ المصالح السياسية والأمنية والإقليمية لإسرائيل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) استعداداً للتسويات المستقبلية، وكذلك تحسين الوضع الإستراتيجي لإسرائيل في ظل غياب التقدم السياسي، وذلك عن طريق توضيح نواياها لأي تقدم مستقبلي عن طريق الانفصال السياسي والإقليمي، وخلق الظروف على الأرض لواقع دولتين لشعبين.

إعادة تنظيم المناطق في يهودا والسامرة (الضفة الغربية):

أولاً ستنقل إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية الصلاحيات الأمنية في المنطقة B، بما يشبه الصلاحيات الموجودة بين يديها في المنطقة A، وتسمح بوجود تواصل في المناطق الفلسطينية بحيث ينشأ مجال موحد (A+B). وستشكل هذه المنطقة القاعدة للدولة الفلسطينية المستقبلية، وربما تتحول هذه المنطقة إلى دولة فلسطينية في حدود مؤقتة. وتمتد هذه المنطقة على حوالي 40% من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، ويسكن فيها حوالي 95% من السكان الفلسطينيين.

ثانياً، ستخصص إسرائيل ما نسبته 25% من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) من المنطقة C لتطوير البنى التحتية والمشاريع الاقتصادية لتشجيع الاقتصاد الفلسطيني، ولنقل بعض المناطق المأهولة بالفلسطينيين والتي بقيت خارج حدود المنطقة B إلى المنطقة C – إلى السيطرة الفلسطينية. وسيتم تخصيص جهود مشتركة مع المجتمع الدولي لإقامة المصانع ومشاريع الطاقة الخضراء والمشاريع الصناعية والصناعات الدقيقة، والمجمعات السكنية، وغير ذلك. وفي المرحلة الأولى لن تقوم إسرائيل بنقل الصلاحيات الأمنية والتخطيطية للفلسطينيين في هذه المناطق المخصصة للتنمية، إلا أنها ستكون "على الرف"، وسيتم نقلها بالتدريج للسلطة الفلسطينية على أساس التعاون والأداء الفعال.

ثالثاً، سيكون للأراضي الفلسطينية تواصل إقليمي، وسيتم إنشاء شبكة مترابطة للنقل من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها، بحيث يتم تخفيف الاحتكاك اليومي بين الجيش الإسرائيلي والمستوطنين

43 مصدر سبق ذكره.

اليهود وبين السكان الفلسطينيين، وتُزال العوائق أمام التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وأخيراً ستعمل إسرائيل على استكمال الجدار الأمني، الذي سيحدد مسار الانفصال والمصالح الإقليمية الخاصة بها في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك سيتم تحديد ما يساوي 20% تقريباً من مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية) كمنطقة أمنية خاصة تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية المطلقة، والتي ستضم غور الأردن وحتى طريق آلون وطرق ومواقع إستراتيجية أخرى.

تبني سياسة بناء تفضيلية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية): سيتواصل البناء في الكتل الاستيطانية التي يوجد حول الاستمرار في بقائها داخل إسرائيل إجماع عام واسع. وفي مقابل ذلك سيتم تجميد البناء في المستوطنات المعزولة الموجودة في عمق المناطق (الفلسطينية)، ويُلغى الدعم الحكومي لتوسيعها وللاستيطان فيها. وقضية إخلاء المستوطنات ستُطرح فقط في إطار التسوية الشاملة مع الفلسطينيين.

تعزيز البنى التحتية والاقتصادية وقدرة الحكم في السلطة الفلسطينية: سيتم اتخاذ خطوات تدريجية بمساعدة دولية لتطوير أداء السلطة الفلسطينية وتوسيع صلاحياتها. ومن بين أمور عديدة، سيتم تحديد مناطق في المنطقة C للتنمية الاقتصادية وللبنى التحتية وبناء الأساس لدولة فلسطينية يمكن أن تكون عاملة ومستقلة في المستقبل.

تعزيز الشرعية والمكانة الدولية والإقليمية لإسرائيل وذلك عن طريق إثبات جدية نواياها للتقدم إلى واقع الدولتين، وتحقيق التعاون الإقليمي في المجال الأمني والسياسي والاقتصادي وعلى صعيد البنى التحتية.

إعادة تنظيم مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)

ولا يشكل حل مشاكل قطاع غزة شرطاً مسبقاً للتقدم في هذه الخطة. ومن الضروري حشد الجهود الدولية بكل السبل الممكنة لتحسين الوضع الإنساني في القطاع ولترميم البنى التحتية في المنطقة، في مقابل إقامة آلية دولية تعمل على منع بناء القوة العسكرية لحركة حماس والجماعات الإرهابية الأخرى.

وعلى إسرائيل أن تعمل على تطبيق هذا الأمر بالتوازي مع تطبيق الخطة في الضفة الغربية، وكذلك بشكل مستقل[44]. كذلك يجب على إسرائيل العمل لخلق الظروف المناسبة لإعادة سيطرة السلطة الفلسطينية على قطاع غزة.

وتشير التقديرات إلى أن إدارة ترامب في الولايات المتحدة الأمريكية، لن تمنع إسرائيل من المضي قدماً في أية مبادرة سياسية تطرحها على الطاولة، وأن الإدارة سوف تدعمها، وخصوصاً الخطوط العريضة المقترحة والتي تتكامل مع أفكار الإدارة للتوصل إلى تسوية إسرائيلية – فلسطينية. كما أن النظام الإقليمي يتغير أيضاً، والمصالح الإسرائيلية المشتركة مع الدول الرئيسية في العالم العربي قد تقاربت خلال العقد الأخير، ولا سيما في مواجهة التهديد الذي تشكله إيران من جهة، وضد الإسلام السلفي الجهادي من جهة أخرى. كما أن التعاون الإستراتيجي مع الدول التي أبرمت إسرائيل معاهدات سلام معها – مصر والأردن - يزدهر، ولاسيما في المجال الأمني. وأكثر من ذلك، فإن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تظهران الدعم لإسرائيل، وذلك في تناقص صارخ مع الماضي، وهي معنية بازدياد قوتها بوصفها حليفاً إستراتيجياً لها في الشرق الأوسط، وكثقل موازٍ لإيران. صحيح أن هذه العلاقات غير رسمية إلا أن إسرائيل لم تعد من المحرمات في الخليج. وسيسمح التقدم في القضية الفلسطينية في منح هذه العلاقات حرية أكبر، وتخليصها من القيود التي لا زالت قائمة.

وفي نهاية المطاف فإن الظروف في الشرق الأوسط، وبشكل خاص في البيئة القريبة من إسرائيل، لن تكون في يوم من الأيام مثالية أبداً. ومزيج الصراعات ورواسب الماضي والحاضر تُفشل أية محاولة لتغيير الواقع في لحظة واحدة، والمطلوب أن يتم التحلي بالصبر والنفس الطويل. ومع ذلك، وبشكل نسبي، فإنه ليس بوسع إسرائيل أن تأمل في خطة أفضل من هذه لتقوم بالاعتماد عليها بتبني سياسة فعالة، لتغيير الوضع الإستراتيجي على الساحة الإسرائيلية – الفلسطينية. والآن هو الوقت المناسب. إذ أنه توجد لدى إسرائيل فرصة فريدة للتخلص من عبء السيطرة على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، وتهيئة الظروف لخلق واقع دولتين لشعبين على ساحة الصراع - إلى جانب التخفيف من خطر التصعيد الأمني. وسيتم القيام بهذا التحرك بواسطة تقديم الدعم لتعزيز الاقتصاد والبنى التحتية والأمن، في مناطق السلطة الفلسطينية. والمبادرة الإسرائيلية والالتزام بحل الدولتين، سيمكنان إسرائيل من حشد الدعم الدولي والإقليمي للخطوات التي ستتخذها استعداداً للتوصل إلى اتفاق. وفي موازاة ذلك سيمكنها من التصرف بحرية للقيام بخطوات الانفصال بشكل مستقل، ما لم تفضِ الاتصالات مع السلطة الفلسطينية إلى أي نتائج.

44 عانات كورتس وأودي ديكل وبنديتا بيرتي (إعداد)، أزمة قطاع غزة: الرد على التحدي، تل أبيب، معهد أبحاث الأمن القومي، 2018.

خلاصة
التقرير الإستراتيجي لإسرائيل

عاموس يادلين

يشتمل هذا الفصل على أربعة أقسام. القسم الأول، هو تقدير ميزان الأمن القومي في نهاية عام 2018، على النحو الذي تمت بلورته في معهد أبحاث الأمن القومي. أما القسم الثاني فيركز على القضايا الرئيسية المطروحة في مستهل عام 2019، والتي من المناسب أن يطرحها رئيس الحكومة ووزير الحرب ورئيس هيئة الأركان للنقاش أمام القيادة العامة للجيش الإسرائيلي، وأمام الطاقم الوزاري السياسي الأمني. وتتم في الفصل الثالث دراسة التحولات الإستراتيجية التي تمتلك احتمالات متدنية جداً لحدوثها، إلا أنها عند حدوثها، سيكون لها تداعيات كبيرة جداً على الوضع السياسي - الأمني لإسرائيل. والتوصية هنا هي أن تقوم حكومة إسرائيل بدراسة هذه التحولات وتداعياتها المحتملة على إسرائيل، والاستعداد لها. أما الجزء الرابع من هذا المقال فيقوم بسرد عشر من التوصيات لسياسة الأمن القومي لإسرائيل في عام 2019، وما بعده.

تقدير الوضع الشامل

يشير تقدير وضع الأمن القومي لإسرائيل، مع نهايات عام 2018، إلى توفر قوة عسكرية وسياسية وتكنولوجية واقتصادية لافتة. ولكن، في الوقت نفسه، هناك خطر لنشوب نزاع عسكري على عدة جبهات، وكذلك القيود القائمة على السياسة الحالية فيما يتعلق بمواجهة التحديات، والقدرة على الاستفادة من الفرص. وعليه فإن هناك حاجة للقيام بإعادة تفكير سياسي وعسكري متواصلة، تمكّن إسرائيل من استغلال نقاط التفوق في وضعها الجيو - إستراتيجي المتميز في الوقت الراهن، وذلك بهدف بناء واقع ومكانة إستراتيجية متطورة لنفسها.

إن التوتر الأساسي الذي تواجهه إسرائيل يتمثل في توفر القوة العسكرية والإستراتيجية غير المسبوقة، في مقابل الصعوبة الكبيرة في تحقيق أهداف الأمن القومي، وهو ينبع من الجدوى المحدودة للخطوات العسكرية ضد أعدائها الرئيسيين، بالإضافة إلى الثمن الاقتصادي الاجتماعي الكبير المرتبط بالحرب والحساسية المفرطة تجاه الخسائر فيها. إضافة إلى أن النصر العسكري الساحق لا يستطيع دائماً ترجمة إنجازات الحرب إلى أهداف سياسية. كما أن مواجهة تداعيات «اليوم التالي» هو في بعض الأحيان أكثر تعقيداً من إدارة العمليات العسكرية ذاتها، بالإضافة إلى أن حالة عدم التناظر بين أهداف المعركة وبين توقعات الجمهور (بالنسبة لأعداء إسرائيل عدم الخسارة يعني النصر، بينما يتوقع الجمهور الإسرائيلي تحقيق نصر حاسم) والاختلاف في قواعد العمل تثير المصاعب أمام تحقيق

أهداف المعركة، أو أنها تتطلب صياغة الحد الأدنى لهذه الأهداف.

وهناك بؤرة توتر أخرى قائمة بين الردع الأساسي القوي جداً، والذي يحول دون المبادرة بأي عمل عسكري من جانب أعداء إسرائيل، وبين التحديات الأمنية – العسكرية تحت عتبة الحرب. هذه التوترات تساهم في ظهور حالة ذات قابلية عالية للانفجار على الجبهات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل: سورية ولبنان وقطاع غزة، والتي على الرغم من وجود ردع متبادل بينها فإنها تمتاز باحتمال عالٍ للتدهور إلى مواجهة واسعة وحرب شاملة، أكثر من احتمال اندلاع مواجهة على جبهة واحدة في زمن معين.

وفي معظم مجالات الأمن القومي، باستثناء تحدي التواجد الإيراني في سورية ونقل الأسلحة إلى حزب الله، فإن إسرائيل قد اختارت الحفاظ على الوضع القائم مفضلة إياه على أي نهج نشط، وذلك بهدف التوصل إلى وضع أفضل وأكثر أمناً. هذا وتضعها الاعتبارات السياسية الداخلية، وامتناعها عن اتخاذ قرارات حاسمة ووازنة، تضعها أمام تحدي مواجهة توجهات خطيرة على المدى البعيد. ومعنى ذلك هو أن إسرائيل تنجح، في الوقت الراهن، في الحفاظ على وضع مقبول حتى وإن لم يكن مثالياً على حساب المستقبل. والتمسك بالوضع الراهن في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على سبيل المثال، يعني عملياً التسليم بالتوجه السلبي المتمثل بانقسام الساحة الفلسطينية، وإضعاف السلطة الحاكمة وتدهور الوضع الاقتصادي فيها، وإقفال الخيار أمام تطبيق حل الدولتين، وإلى جانب ذلك أيضاً ازدياد احتمال الضم وتسريع الدخول في واقع الضم والدولة الواحدة.

إلا أنه، في الوقت نفسه، من الصواب النظر إلى وضع إسرائيل الحالي على أنه نافذة فرص إستراتيجية لتطوير المعركة ضد إيران، وكذلك لتبني خطة عمل أفضل أمام الفلسطينيين. إذ أن الحديث يدور هنا عن ظروف قد تتغير بشكل سلبي على المدى غير البعيد، وإغلاق الفجوات التكنولوجية بين إسرائيل وبين الدول الأخرى وتقليص حرية عملها العسكري في ساحات تعمل اليوم فيها بحرية نسبية.

مواجهة التهديد الإيراني

لقد وضعت حكومة إسرائيل التهديد الإيراني على رأس أولوياتها بوصفه التهديد الرئيسي على الأمن القومي لإسرائيل. وتوجد لهذا التهديد ذراعان «تقويان» بعضهما بعضاً: ذراع نووية وأخرى تقليدية. فمن جهة أولى هناك البرنامج النووي الإيراني (والذي بيّنت المعلومات التي تم الحصول عليها مؤخراً بواسطة الموساد أنها قد سعت في الماضي إلى امتلاك سلاح نووي وهي تحافظ اليوم على هذا الخيار الذي تعمل على تنفيذه بأناة وصبر)، حيث يشكل المظلة الإستراتيجية للنظام ولسعيه لتحقيق الهيمنة والنفوذ في مختلف أرجاء الشرق الأوسط. ومن جهة ثانية، ومن خلال جهودها التي تبذلها لبث صورة القوة في المنطقة، تدير إيران حرباً تقليدية عبر وكلاء لها، وتبني قواعد للعمل في لبنان وسورية، ويبدو أنه في العراق كذلك. وتواصل تمويل وتسليح تنظيمات وحركات مسلحة، من بينهم حزب الله، وحماس، والميليشيات الشيعية في العراق وفي اليمن، وهم اللاعبون الذين يقومون بتنفيذ أهدافها الإستراتيجية في

المجال العسكري، كما أنهم يعملون كأدوات للسيطرة على الحكومات المحلية. وهي قد فعلت ذلك بنجاح في كل من لبنان وسورية واليمن، وهي تشكل من هناك تهديداً على إسرائيل وعلى دول أخرى في المنطقة. وتسعى إيران إلى استنزاف إسرائيل وردعها عن استخدام قدراتها العسكرية ضد البرنامج النووي. وقد خرجت إيران خلال السنة الأخيرة عن عادتها وحاولت وضع قدرات عسكرية إيرانية في سورية، وحتى أنها قد استخدمت القوة بشكل مباشر ضد إسرائيل، وليس بيد وكلاء. وتركز إسرائيل على مدى سنوات على القتال ضد وكلاء إيران، إلا أنها قامت في السنة الماضية بمهاجمة التواجد العسكري الإيراني في سورية بشكل مباشر. وعلى إسرائيل أن تستوعب محدودية إستراتيجية الحرب ضد وكلاء إيران، وذلك لأن هذه الإستراتيجية ستجد صعوبة في تحقيق أهدافها بدون تقويض العنصر الرئيسي في بناء قوة الوكلاء والمتمثل في «فيلق القدس». ومن المهم أيضاً الوقوف دائماً على نقاط الضعف الإيرانية، ومن بينها ضعفها الاقتصادي، وتآكل الشرعية الجماهيرية للنظام، وانتشار «فيلق القدس» على الكثير من الساحات. كل هذه الأمور جعلت إيران أقل قدرة على تلقي الضربات، وخصوصاً في ظل التغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية حيالها.

لقد جلب فوز دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، تغييراً في نهج الإدارة الأمريكية تجاه إيران. وفي عام 2015، في فترة سلفه باراك أوباما، توصل المجتمع الدولي إلى الاتفاق النووي مع إيران (JCPOA)، والذي أخر البرنامج النووي الإيراني إلى درجة كبيرة وجعل من الصعب جداً حصول اندفاعة إيرانية لامتلاك سلاح نووي حتى 2025 – 2030. وكان واضعو الاتفاق يأملون بأن يؤدي التوقيع عليه إلى حصول تغير في السلوك وفي السياسة الإيرانية في مجالات أخرى، إلا أن أملهم هذا قد خاب. فإيران المدعومة بالموارد التي حصلت عليها جراء رفع العقوبات قامت بتعزيز جهودها لزيادة تواجدها في سورية ولبنان والعراق واليمن. وعلى هذه الخلفية تبني الرئيس ترامب سياسة متشددة حيال إيران، كعنصر رئيسي في سياسته الخارجية التي تستخدمها إدارته للضغط عليها، بهدف تغيير سلوكها في كل المجالات التي تُلحق من خلالها الضرر بالمصالح الإستراتيجية الأمريكية ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط، وفي مقدمتهم إسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد تزامن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أيار / مايو 2018 من الاتفاق النووي مع إيران بمرحلتين من تجديد العقوبات وحتى تشديدها، مع الإعلان بأن الهدف هو استئناف المفاوضات مع إيران، من أجل التوصل إلى اتفاق يلبي المطالب الاثني عشر التي حددها وزير الخارجية الأمريكية مارك بومبيو. وهناك رهط غير قليل من الذين يعتقدون أن الهدف غير المعلن للإدارة الأمريكية هو اسقاط النظام في طهران. ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية تنتهج مواجهة إيران في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية، ولا ترغب في المواجهة العسكرية. وتشبه هذه السياسة سياسة الرئيس أوباما تجاه إيران، والتي وجدت تعبيراً بارزاً عنها في قرار الرئيس ترامب في كانون الأول / ديسمبر 2018 بسحب القوات الأمريكية من سورية والتي كانت تقوم بمحاربة داعش. والسؤال الذي يتطلب دراسة إستراتيجية معمقة واستيضاحاً مع الولايات المتحدة الأمريكية هو: هل أن إعادة قوات الجيش من سورية هي خطوة أولى والتي سيتم بعدها إخلاء

قوات أخرى من العراق، إضافة إلى القوات الجوية والبحرية من الخليج ومن البحر الأبيض المتوسط. والمصلحة الإسرائيلية هي أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز نشاطاتها ضد القوة الإيرانية، وضد نشاطها في الشرق الأوسط، وألا يُنظر إلى انسحابها من سورية كتغيير للسياسة في مواجهة إيران.

كذلك هناك شكوك كثيرة في أن تستجيب إيران بشكل إيجابي لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لأن خطوة من هذا القبيل ستكون مرتبطة بالعزوف عن الأيديولوجية والإستراتيجية اللتين وجهتا النظام الإسلامي خلال السنوات الأربعين الماضية، وبالتخلي عن عناصر أساسية ورئيسية للثورة الإسلامية، وكذلك عما هو في نظر النظام مصالح إستراتيجية وقومية جوهرية. وقد أثبتت إيران في الماضي قدرة جيدة على الصمود، على الرغم من نقاط الضعف الأساسية التي تعاني منها. وعليه هناك عدد من السيناريوهات الرئيسية الممكنة، والتي نوردها فيما يلي وفق تسلسل احتمال الحدوث من الأعلى إلى الأدنى:

الأول، هو استمرار الوضع القائم، أي أن تتبنى إيران «الصبر الإستراتيجي». وهي تبني موقفها هذا على أساس أن ترامب سيكون رئيساً لولاية واحدة، وأن الإدارة القادمة ستتراجع عن سياسته وتعود إلى العمل بالاتفاق النووي، وهي سيكون بإمكانها تحمل أضرار العقوبات الأمريكية خلال العامين القادمين من خلال الاستفادة من معارضة السياسة الأمريكية من جانب الشركاء الآخرين في الاتفاق النووي – بريطانيا وألمانيا وفرنسا والصين وروسيا. وفي مثل هذه الحالة فإن إيران لن تنتهك الاتفاق النووي، كما أنها لن تعود إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما تحقق هذا السيناريو فإن إسرائيل ستكون مضطرة للبحث عن سبل لمعالجة نقاط الضعف في الاتفاق، والاستعداد لتغيير مستقبلي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وللوقت الذي تنتهي فيه فعالية معظم القيود التي يشتمل عليها الاتفاق.

الثاني، هو الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السيناريو فإن العقوبات الأمريكية، وخصوصاً العقوبات المالية المركبة، مع تلك التي ستُفرض على الدول التي ستتعاون مع إيران، ستخلق وضعاً اقتصادياً صعباً على إيران من غير الممكن تحمله، مما يضطرها للعودة إلى المفاوضات. وفي هذه الحالة أيضاً هناك شكوك كبيرة أيضاً حول ما إذا كانت إيران ستستجيب لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية الراغبة في التوصل إلى اتفاق ستضطر لتليين موقفها من أجل التوصل إليه، حيث من المتحمل أن يكون ذلك على حساب المصالح الإسرائيلية. وسيكون من المهم في مثل هذه الحالة التأكيد على المطالب الإسرائيلية الهامة وهي: إطالة فترة «الغروب» (فترة انتهاء القيود) الخاصة بالاتفاق حتى عام 2050، وتطبيق صلاحيات الرقابة الدولية على مواقع عسكرية وعلى مواقع غير مصرح عنها في إيران، وتقييد برنامج إيران للصواريخ الباليستية، بالإضافة إلى معالجة مكونات برنامج السلاح الإيراني والنشاطات السرية الإيرانية في الشرق الأوسط.

الثالث، انتهاك الاتفاق، عن طريق استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم بشكل واسع، إضافة على مراكمة مخزون اليورانيوم المنخفض التخصيب (3 – 20%)، وهو التخصيب الذي لا يتعارض مع معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT). وحدوث مثل هذا السيناريو هو أمر محتمل، نتيجة لقرار إيراني

يعكس نهاية "الصبر الإستراتيجي"، أو نتيجة لفشل مفاوضات جديدة محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وليس بالضرورة أن يكون معنى هذا الأمر هو الانسحاب الكامل من الاتفاق النووي. ذلك لأنه يمكّن إيران من انتهاك أجزاء منه رداً على عمل مشابه من قبل الشركاء الآخرين فيه، ولذلك فإنه يمكن لقسم من هؤلاء الشركاء تبرير استمرار التعاون مع إيران. والمعنى الرئيسي لذلك سيكون اختصار المدة الزمنية الضرورية لإيران للاندفاع باتجاه القنبلة النووية.

هناك أيضاً سيناريوهان آخران متطرفان يمتلكان فرصة متدنية للحدوث، الأول: اندفاعة إيرانية باتجاه السلاح النووي وفق النموذج الكوري الشمالي، وذلك بهدف الوصول إلى مفاوضات وهي في حالة قوية. والثاني: سقوط النظام، الذي هو وفق كل المؤشرات نظام مستقر ويمتلك القدرة على قمع أية اضطرابات عامة (وهنا يجب التذكير بأن سقوط الأنظمة أمر يصعب توقعه، ويحدث بشكل عام بدون سابق إنذار).

الجبهة الشمالية: الساحة السورية - اللبنانية

لقد تعاظمت التحديات التي تواجهها إسرائيل على الساحة السورية - اللبنانية خلال العام المنصرم: إذ إن إيران قد عززت في بداية العام من جهودها لترسيخ تواجدها العسكري المستقل في سورية ولمنح حزب الله قدرات عسكرية متطورة. ومع اقتراب نهاية العام تقلصت حرية العمل الإسرائيلي، التي كانت قد اتسعت في السنوات السابقة على خلفية الحرب الدائرة هناك. وقد مكن الدعم الذي تقدمه كل من روسيا وإيران - بما في ذلك الميليشيات التي تعمل تحت رعايتها ومن قبلها – مكن النظام من تحقيق النصر في القتال ضد قوات المعارضة المشتتة. إلا أن الحرب لا توشك على الانتهاء بشكل كامل، وليس من المتوقع أن يسيطر النظام قريباً على كل المناطق السورية. ففي شمال الدولة وفي شرقها لا تزال هناك مناطق خاضعة لسيطرة المجموعات المدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا. وهناك مهمة أخرى أمام النظام تتمثل في ضرورة إعادة بناء كل البنى التحتية. والحديث يدور هنا عن ورشة إعمار باهظة التكاليف، ولا توجد هناك أية جهة إقليمية أو دولية مستعدة لتخصيص مئات المليارات المطلوبة لإعادة بناء الدولة. وإعادة الإعمار، التي ستكون بالضرورة بطيئة، ستستمر لسنوات طويلة، ومن المشكوك فيه أن يكون النظام معنياً في إطارها بعودة معظم اللاجئين الذين اضطروا لمغادرة بلدهم خلال الحرب إليه. وذلك لأن التغيير الذي لحق بالتركيبة الديمغرافية لسورية، سيخفف عليه مهمة الحفاظ على السيطرة عليها.

وتتطلع إيران خلال العامين الأخيرين إلى استغلال الوضع في سورية بهدف تحقيق مصالحها الإستراتيجية عن طريق إقامة بنية عسكرية للعمل ضد إسرائيل. وهذا يتضمن الأسلحة المتطورة وتوفير قدرات العمل للميليشيات الشيعية الموالية لإيران والعاملة تحت رعايتها. وإسرائيل من جانبها تبنت العمل العسكري النشط ضد هذا الجهد الإيراني، وقد أدت هجماتها إلى إلحاق ضرر كبير بالبنية

التحتية الإيرانية، ولكن هناك شك كبير فيما إذا كانت إيران ستتخلى عن تواجدها في سورية. وروسيا حتى لو كانت لا تؤيد التواجد الإيراني، إلا أنها ربما تعمل على تجاهله أو التغطية عليه، ومن غير المتوقع أن تعمل على وقفة، أو منعه بالمطلق. إذ إن لروسيا ولإيران مصالح هامة ومشتركة، في مقدمتها الإبقاء على نظام الرئيس الأسد وإخراج الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبنى أي عمل عسكري ضد إيران، بما في ذلك في سورية (إذ كان مسموحاً لقواتها هناك بالعمل ضد داعش فقط. وكما سبق القول فقد أعلن الرئيس ترامب مؤخراً عن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية) فإن مهمة كبح التواجد الإيراني في سورية تقع على كاهل إسرائيل لوحدها.

لقد انتهت الجولة الأولى للمواجهة الإيرانية الإسرائيلية المباشرة على الساحة السورية في عام 2018 بانتصار إسرائيلي مطلق، والذي استند إلى تفوق استخباراتي وجوي إسرائيلي في ساحة مريحة لها من ناحية استخبارية عسكرية. وقد فشل الإيرانيون في ردع إسرائيل، وحتى في جبي ثمن منها بسبب هذه الجولة. ومع ذلك فإن الإيرانيين لم يتخلوا عن رغبتهم في ترسيخ تواجدهم في سورية. إضافة إلى ذلك فإن حادثة إسقاط الطائرة الروسية من قبل وسائط الدفاع الجوي السورية، والتي حدثت بعد أن عملت إسرائيل ضد إيران في غرب سورية، قد قلصت مجال العمل أمام إسرائيل في هذه الساحة. وتضغط روسيا على إسرائيل لتقليص، وحتى ربما لوقف نشاطاتها في سورية، وهي تعمل في هذا الإطار سواء في المجال السياسي أو في المجال العسكري - تزويد منظومات دفاع جوي متطورة لسورية (S-300 ومنظومات سيطرة وتحكم). وفي مقابل ذلك فإن روسيا لا تريد، أو أنها غير مؤهلة، لإغلاق مجال العمل الإيراني. كما أن القيود المطبقة على النشاطات الإسرائيلية قد تزداد حدة في العام القادم (2019)، كما قد تظهر تحديات إيرانية كبيرة جداً في وجه إسرائيل في العراق أيضاً.

وبالفعل، وفي أعقاب التطورات في سورية، حولت إيران قسماً من بناء القوة العسكرية، الموجه ضد إسرائيل في سورية إلى العراق ولبنان. والدعم الإيراني لبناء القوة العسكرية لحزب الله في لبنان هو ليس بالأمر الجديد، إلا أن نوعية الأسلحة التي تم نقلها خلال العامين الأخيرين لحزب الله تثير القلق. ومصادر القلق الرئيسية بالنسبة لإسرائيل تتمثل في برنامج تحويل الصواريخ غير الدقيقة إلى صواريخ ثقيلة ودقيقة، وتحسين قدرات الدفاع الجوي الخاصة بحزب الله، وتزويد الحزب بصواريخ بر - بحر بعيدة المدى. وقد منعت الهجمات الإسرائيلية معظم عمليات نقل الأسلحة المتطورة والتكنولوجيا إلى لبنان، ولذلك بدأت بالتركيز على النشاط المباشر في لبنان. وإذا نضجت القدرات التي بين يدي حزب الله فإن الحزب يستطيع مهاجمة إسرائيل بواسطة منظومة واسعة من الصواريخ الدقيقة وإصابة البنى التحتية العسكرية والإستراتيجية الحيوية داخلها. ومن الواضح أن جهود إسرائيل ضد "برنامج الدقة" الخاص بإيران في لبنان ستتم في ظروف مختلفة عن الظروف السائدة في سورية خلال السنوات الأخيرة. ومنذ حرب لبنان الثانية (2006) هناك توازن ردع متبادل بين إسرائيل وبين حزب الله، والذي يدرك الطرفان في إطاره بأن أي عملية عسكرية في مناطق الطرف الأخر ستتسبب، إلى درجة كبيرة، بنشوب مواجهة ضخمة تُلحق أضراراً كبيرة بالجانبين. وفي أواخر 2018، جاء الكشف عن الأنفاق التي

قام حزب الله بحفرها تحت الحدود الإسرائيلية – اللبنانية، ليؤكد الجهود التي يبذلها الحزب للتسبب بالضرر الكبير لإسرائيل، على الصعيدين المادي والنفسي على حد سواء، في حال حدوث المعركة. ومع ذلك فإن العمل الإسرائيلي ضد الأنفاق قد جسد لحزب الله التفوق الاستخباراتي لإسرائيل والإصرار على إحباط جهوده في هذا السياق، وفي سياقات أخرى.

الساحة الفلسطينية

تواجه إسرائيل على هذه الساحة ثلاثة تحديات عسكرية وسياسية:

التحدي الأول، هو عدم الاستقرار على ساحة غزة واحتمال اندلاع الحرب، والذي يعود في جذوره إلى تدهور الوضع الاجتماعي - الاقتصادي في المنطقة، والضغط من جانب السلطة الفلسطينية على حماس في غزة. ويمكن أن يكون ذلك عائداً أيضاً إلى تآكل معين حصل مع الزمن على الردع الذي تم تحقيقه من قبل إسرائيل في عملية «الجرف الصامد» (في صيف 2014). وقد حققت المحاولات الإسرائيلية لتحقيق استقرار الوضع في القطاع عن طريق تسوية العلاقات مع حماس، بالتعاون مع مصر وقطر وكذلك عبر موافقة صامتة من قبل إدارة ترامب. هذه المحاولات الإسرائيلية حققت نجاحاً جزئياً فقط، وظل الوضع هشاً وغير مستقر. ويلاحَظ هنا وجود صعوبة أمام بلورة سياسية وإستراتيجية حيال التحديات على هذه الساحة، خاصة وأن هناك توترات وتناقضات بين الأهداف الإسرائيلية المختلفة وبين مكونات سياستها مثل: المصلحة في الحفاظ على الهدوء الأمني والردع في مواجهة حماس، واستقرار الوضع في قطاع غزة، وحرمان حماس من إمكانية تعزيز قوتها العسكرية ومراكمة الإنجازات السياسية، وكذلك المصلحة في عدم إضعاف السلطة الفلسطينية في رام الله أكثر من ذلك، وعدم تقويض الاستقرار في منطقة يهودا والسامرة (الضفة الغربية).

التحدي الثاني، «الفراغ السياسي» مقابل الفلسطينيين، فإسرائيل لا تزال تتمسك بالوضع القائم (الذي هو ليس إلا عبارة عن الانزلاق البطيء إلى الدولة الواحدة). وفي خلفية ذلك تسود حالة من الانتظار للإعلان عن «صفقة القرن» من قبل الرئيس ترامب (والتي من المقرر أن يتم نشرها في بداية 2019) – وهي الخطوة التي يبدو أن آمال نجاحها ضعيفة في كل الأحوال. وفي أفضل الأحوال فإن إسرائيل ستتمكن من الفوز في «لعبة الاتهامات» وسيتم إلقاء تهمة الفشل على الفلسطينيين، الذين رفضوا المبادرة حتى قبل نشرها. لكن إسرائيل ستضطر أيضاً إلى تحمل نتائج الفشل، ذلك أنه سيتجلى عبر الكثير من الأمور، ومن بينها حدوث تدهور آخر في استقرار السلطة الفلسطينية. وتنضم هذه المخاطر إلى النتائج الأخرى المحتملة لانتهاء عهد أبو مازن. وحتى أن أجواء نهاية هذا العهد تؤثر على سلوك أبو مازن نفسه كرئيس للسلطة الفلسطينية، إذ يُظهر عباس تصلباً، ويُقدِم على مخاطرات سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي مجال العلاقات مع حماس وقطاع غزة. كما أن كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية يستعدون لصراع الوراثة. وكل هذه الأمور تتسبب في تقويض الاستقرار. وفي الوقت

نفسه فإن استمرار الجمود السياسي يُلحق الضرر بشرعية إسرائيل على الساحة الدولية ويساعد حركة الـ (BDS) في جهودها لمقاطعة إسرائيل. وأخيراً، وعلى المدى الطويل، فإنه سيكون للانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة تداعيات كبيرة على مستقبل وعلى صورة إسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي.

التحدي الثالث، موجات إرهاب جديدة في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). لقد انضمت مؤخراً عمليات إطلاق النار إلى موجة عمليات الطعن والدهس التي حدثت خلال السنوات 2015 – 2017، والتي امتازت بمشاركة منفذين لها ليس لهم أي انتساب تنظيمي، والحديث هنا يدور عن أسلوب عمل أكثر خطورة وذو مصادر متنوعة، وفي المقدمة من ذلك خلايا حماس التي يتم تشغيلها من قطاع غزة أو من الخارج، وكذلك عناصر «التنظيم»، بالإضافة إلى منفذين لا ينتمون إلى أية تنظيمات. وتسعى حماس بهذا الأسلوب إلى تحقيق هدف مزدوج، أي إلحاق الضرر بإسرائيل وبالسلطة الفلسطينية معاً.

ومواجهة هذه العمليات، في ظل حالة القطيعة السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، وكذلك نهاية عهد أبو مازن، تثير الصعوبات في وجه إسرائيل على صعيد التنسيق الأمني مع السلطة، وإلى جانب ذلك، تثير غضباً شعبياً كبيراً في أوساط الفلسطينيين. وعلى إسرائيل أن تكون مستعدة للتطورات على صعيد أعمال مقاومة شعبية واسعة، وحتى لموجات من العمليات العسكرية.

ويجسد هذا العمل في يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، بشكل جيد، الإشكالية المرتبطة بإدارة عملية التسوية مع منظمة حماس بموازاة الجمود السياسي مع السلطة الفلسطينية، التي لا تدعم الإرهاب، لكنها تواصل دفع التعويضات إلى عائلات النشطاء الإرهابيين بعد موتهم أو اعتقالهم.

الساحتان الإقليمية والدولية

تستمر الساحة الدولية في التقدم في مسيرة تمتاز بالعودة إلى عالم متعدد الأقطاب، حيث يشتد التنافس الاقتصادي والتكنولوجي، والعسكري أيضاً، بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتدير روسيا، من جانبها سياسة مشاكسة تقوم على المواجهة. والولايات المتحدة الأمريكية تغير المرتكزات الأساسية في سياستها الأمنية من محاربة الإرهاب إلى التنافس بين الدول العظمى، وتنتقل مركز الثقل من الشرق الأوسط إلى ساحة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من الضرر المتواصل الذي يلحق بمكانة إسرائيل الدولية بسبب الجمود السياسي مع الفلسطينيين فإنها لا زالت تتمتع بموقع جيد على الساحتين الدولية والإقليمية. وذلك لأسباب عديدة أهمها علاقة إدارة ترامب التي وصفها إسرائيليون كثر بأنها الإدارة الأكثر تعاطفاً مع إسرائيل من أي وقت مضى. وبالفعل فإنه لا يوجد في معظم المجالات أية فوارق بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وبين السياسة الإسرائيلية. وهذا الرئيس الأكثر تعاطفاً يمتلك رؤية واحدة مع إسرائيل في معظم القضايا الإستراتيجية المطروحة. والانسحاب من الاتفاق

النووي، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، ووقف الدعم الأمريكي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وتمرير قانون تايلور فورس (القاضي بوقف نقل الأموال للسلطة الفلسطينية طالما استمر دفع الرواتب لعائلات المخربين)، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي الجارف لإسرائيل في الأمم المتحدة. كل هذه الخطوات وافقت إلى درجة كبيرة سياسة الحكومة الإسرائيلية. ومع ذلك فإنه من الجدير بالذكر أن سياسة الإدارة الأمريكية بالنسبة للتحدِيَيْن الأخطر على أمن إسرائيل – إيران والقضية الفلسطينية – لم تغير بعد بشكل جوهري طبيعة المواجهة والتحديات أمام إسرائيل، ما لم نقل إنها لم تغيرها بالمطلق، وبقي الوضع هشاً ومتفجراً. ويجب الأخذ بالحسبان أن يكون «شهر العسل» بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية قصيراً ومؤقتاً فقط، إذا لم يتم انتخاب الرئيس ترامب لولاية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سياسة الإدارة الأمريكية تحظى بمعارضة شديدة في أوساط العديد من اللاعبين الذين يمتلكون قوة كبيرة في السياسة وفي المجتمع الأمريكي. كما أن الدعم الأمريكي لإسرائيل تحول إلى موضوع حزبي، ينحصر في الحزب الجمهوري، وعودة الحزب الديمقراطي إلى الحكم قد يترافق مع صعوبات بالنسبة لإسرائيل. كذلك يظهر العداء لإسرائيل، والابتعاد عنها، في أوساط قطاعات هامة من المجتمع الأمريكي، وخصوصاً الجناح اليساري للحزب الديمقراطي، والأقليات مثل الأمريكيين الأفارقة والشباب والنساء، وحتى الكثيرين من الجالية اليهودية. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه على المدى القصير، هناك فجوات في المصالح الأساسية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وهناك في الولايات المتحدة الأمريكية إجماع للأحزاب بأن تقليص التدخل والنشاط العسكري في الشرق الأوسط هو مصلحة أمريكية. والولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة لاستخدام القوة ضد خطوات الهيمنة وحرب الوكلاء التي تقوم بها إيران في المنطقة، ولا تُظهر اهتماماً جدياً بالنفوذ في سورية، حيث وصلت روسيا إلى موقع الهيمنة.

وفي ما يتعلق بعلاقات إسرائيل مع الدول العظمى على الساحة الدولية، فإن إسرائيل تقيم علاقات عادية مع روسيا، ويوجد لها حوار فعال مع قيادتها، إلا أن التنسيق معها في ما يتعلق بالتحديات في سورية هو حوار تكتيكي وليس إستراتيجياً. وهناك أوساط أمنية وعسكرية معينة في روسيا ليست متعاطفة مع إسرائيل ومع خطواتها، ويجب الأخذ بالحسبان أن مصالح روسيا في الشرق الأوسط غير متطابقة مع المصالح الإسرائيلية. وفي مقابل ذلك، فإن لروسيا مصالح مشتركة مع إيران ومع النظام السوري. ولإسرائيل علاقات تجارية مزدهرة مع الاقتصادات العملاقة في آسيا، مثل الصين والهند، وهي تنجح في إقامة تعاون متنام في الكثير من المجالات مع دول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من الصعوبات الناتجة عن الاختلاف في الرأي حول القضية الفلسطينية.

وعلى خلفية هذه الأمور طرأت تغيرات على قواعد اللعبة في الكثير من الدول في مختلف أنحاء العالم. ويُقاد هذا التغيير من قبل توجهات شعبوية ومعارضة للنخب الحاكمة، إلى جانب القومية المتطرفة. ويتم تضخيم هذه المظاهر عن طريق المعلومات الملفقة التي يتم نشرها عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وكذلك عن طريق لاعبين على مستوى دول. وتحدث هذه الصورة المعقدة في عصر «ما بعد الحقيقة»

و«الأخبار الملفقة»، والذي تُلاحظ فيه صعوبة متزايدة في فهم ما يحدث، وتآكل موقع الحقائق كأساس للحوار وللسياسة إلى درجة خطيرة. وعلى الرغم من أن الحديث لا يدور عن ظواهر جديدة، إلا أن قوتها تزداد في العصر الراهن، وذلك في أعقاب ثورة المعلومات وكثرتها والتغييرات التي حدثت في سوق الاتصالات، وهو ما يضع تحديات جديدة أمام متخذي القرارات، وأمام المستويات المهنية والجمهور برمته. ويرتبط عصر «ما بعد الحقيقة» أيضاً بسلسلة من التغييرات الاجتماعية والثقافية التي أدت إلى فقدان الثقة بموضوعية المؤسسات، التي سبق وأن كان يُنظر إليها في الماضي بوصفها مسؤولة عن استقرار الواقع، وخصوصاً الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والأجهزة القضائية والإعلام.

إن نقاط الاحتكاك والتوتر الآخذة بالازدياد بين الدول العظمى – في بحر الصين الجنوبي، وأوكرانيا، وفي أوروبا الشرقية وفي سورية، وكذلك الحرب التجارية والحرب على الوعي – تتطلب بدون أدنى شك دراسة متواصلة لعلاقات إسرائيل مع الدول العظمى الثلاث: الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا، مع التمييز الواضح جداً بين الولايات المتحدة الأمريكية – الدولة الحليفة التي كان دعمها السياسي والأمني والاقتصادي والإستراتيجي لإسرائيل خلال السنوات الخمسين الأخيرة، ولا يزال الأكثر أهمية – وبين الشراكة التجارية، والشراكة التي تقوم بشكل أساسي على التنسيق الأمني.

هذا وقد سُجل خلال السنوات الأخيرة تحسن كبير على موقع إسرائيل على الساحة الإقليمية، وذلك بسبب تحسن العلاقات بينها وبين الدول العربية البراغماتية، وفي مقدمتها مصر والمملكة العربية السعودية. وتم تحقيق هذا التحسن بسبب تراجع أهمية القضية الفلسطينية في مجمل اعتبارات الحكومات إلى جانب تعاظم المصالح المشتركة لها مع إسرائيل، وخصوصاً المواجهة ضد إيران وضد العناصر السلفية الجهادية. والعلاقات والتعاون، اللذان كانا يجريان بشكل سري، ظهرا بشكل جزئي إلى العلن، على النحو الذي وجد الأمر تعبيراً عن نفسه في الزيارة التي قام بها رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو إلى عُمان في تشرين الأول / أكتوبر 2018. ومع ذلك فإن الجمهور في أنحاء المنطقة لا زال يؤيد بشكل جارف مطالب الفلسطينيين، ويتم تحديد العلاقة مع إسرائيل بالاستناد إلى ذلك. ولهذا السبب أيضاً، ومن وجهة نظر الأنظمة في المنطقة، فإن اندلاع المواجهات على الساحة الفلسطينية – الإسرائيلية هو عامل مقوِّض للاستقرار، ولذلك فإن التقدم الحقيقي باتجاه التسوية هو شرط لإشهار هذه العلاقة. وبكلمات أخرى فإن عدم تحقيق تقدم في المسيرة السياسية، هو غلاف زجاجي يقيد قدرة الدول البراغماتية على صعيد علاقاتها العلنية مع إسرائيل. وبالفعل فإن هذه الدول مستعدة لتشجيع التقدم السياسي، إلا أن قدرتها العملية في هذا السياق محدودة بالاعتبارات الداخلية والسياسية الإقليمية. والوساطة المصرية بين إسرائيل وحماس، ومساعدة قطر في العمل على إرساء الاستقرار في قطاع غزة، هما نموذجان واضحان على ذلك. ومواقف المملكة العربية السعودية ودول الخليج بالنسبة لإسرائيل، مثل استعدادها لتقديم تفسير مرن لبنود مبادرة السلام العربية تشكل فرصة مستقبلية. وعلى أية حال فإن التقدير هو ألا تُقْدِم الدول العربية على تأييد أية خطة سياسية، ولا حتى المبادرة التي سيقدمها الرئيس ترامب، إذا كانت قريبة إلى موقف إسرائيل وبعيدة عن موقف الفلسطينيين. وقد

تبخرت التوقعات بأن تقوم الدول العربية البراغماتية بالمساعدة في تليين الموقف الفلسطيني، وذلك على النحو الذي أظهرته التجربة الفاشلة لمن يديرون المفاوضات من قبل الرئيس الأمريكي، جيراد كوشنير وجيسون غرينبلات، لتسويق «صفقة القرن» لدى بعض الحكام العرب.

قضايا جوهرية

لقد أظهر تقدير الوضع السياسي الأمني لإسرائيل في نهاية 2018 وجود عشر قضايا رئيسية، يجب الاهتمام بها عند النظر لعام 2019. وتتطلب كل واحدة من هذه القضايا دراسة وبحثاً معمَّقين لتداعياتها على المستويات العليا العسكرية والسياسية. وقد تم في المعهد وضع موقف حيال كل منها، وذلك من خلال المتابعة والبحث الدائمين.

1. هل وصل ضعف الردع الإسرائيلي إلى نقطة تزداد معها الفرصة للمواجهة مع حماس وحزب الله وإيران؟

يتضح من تقدير الوضع أن الرد على هذه القضية الرئيسية هو رد سلبي. والتقدير هو أن الردع الإسرائيلي حيال الأعداء لا يزال قوياً جداً على المستوى الأساسي، وهم مرتدعون عن الحرب الشاملة معها، أو عن البدء بخطوات قد تقود بشكل كبير إلى حرب معها. ومن الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى أن إسرائيل غير معنية بحرب شاملة في الوقت الراهن. كما أن إيران لم تبادر إلى التصعيد رداً على الهجمات التي قامت بها إسرائيل في سورية، كما أن سورية قد اكتفت بإطلاق صواريخ دفاعية مضادة للطائرات، وحزب الله مرتدع منذ حرب لبنان الثانية، وحماس حريصة على عدم تدهور الأحداث على ساحة قطاع غزة، بما يتجاوز جولات إطلاق الصواريخ المحدودة في قوتها ومدتها. ومع ذلك فإن الردع مصطلح فضفاض ومرتبط بميزان الكلفة والردود، ولذلك يجب توخي الحذر الشديد. ويمكن لأية حسابات خاطئة من قبل الطرف الآخر أن تؤدي إلى الحرب، على الرغم من الردع الذي تم تقييمه على أنه فعال. وقد لوحظ خلال العام الأخير بعض التآكل في الردع الإسرائيلي. إذ يقوم أعداؤها بتطوير مجالات عمل للالتفاف على مجال الردع ويستخدمون القوة دون عتبة الحرب الواضحة (مثل إرسال الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من قطاع غزة، وأعمال الشغب والمظاهرات الضخمة وأعمال العنف إلى جانب السياج الحدودي مع القطاع، والعمليات التي يقوم بها الأفراد والنشاطات على الساحة الدولية بدون تبني أي طرف المسؤولية عنها). وبالإضافة إلى ذلك، فإن إسرائيل لا تنجح في ثني أعدائها عن بناء قوة متطورة تشكل تهديداً عليها. ويتمثل التحدي، أمام إسرائيل، في الموازنة بين الجهود لتقليص الضرر المحتمل في المستقبل، وبين المخاطر المرتبطة بتبني هذه الجهود وبزيادة احتمال نشوب الحرب. ويجب إيجاد طرق لإغلاق المجالات التي تظهر فيها تحديات عن طريق الردع المتجدد، وتحديث الرسائل وأساليب العمل بما يتناسب مع التطورات.

2. هل أن نظرية (المعركة بين الحروب) التي تم إثبات نجاحها خلال السنوات الأخيرة، في

مواجهة ترسيخ التواجد الإيراني في سورية، قد استهلكت نفسها؟ وهل (المعركة بين الحروب) يمكن استخدامها في لبنان بالنجاح نفسه الذي تم تحقيقه في سورية؟ وهل أن ضبط التصعيد ممكن في الظروف الجديدة؟

يبدو أن المعركة الناجحة التي أفلحت في تحقيق تأخير جدي في بناء القوة الخاصة بحزب الله وفي ترسيخ التواجد الإيراني في سورية، يبدو أنها قد وصلت إلى مرحلة الاستنفاذ، أو أن نتائجها لا تسوّغ مخاطر التصعيد الكامنة فيها. ويجب التقاط التغييرات الحاصلة في البيئة الإستراتيجية: خروج الأسد صاحب اليد العليا وروسيا مصممة على فرض الاستقرار والهدوء في سورية، وقوات حزب الله عادت في معظمها من سورية إلى لبنان، وفي قطاع غزة تفضل إسرائيل التسوية مع منظمة حماس على المواجهة معها. وقد تعلم أعداء إسرائيل نماذج العمل الخاصة بها وطوروا نماذج رد عملياتية وتكنولوجية ونظريات بهم بما ينسجم مع ذلك. وانتقال إيران إلى بناء قوة صواريخ دقيقة في لبنان وفي العراق والقيود التي تضعها روسيا على النشاطات الإسرائيلية في سورية. كل ذلك يتطلب تحديث سبل العمل، ووتيرته وساحاته وحتى وضع نظرية جديدة، تمكّن من إدارة معركة مجدية، وفي الوقت نفسه الامتناع عن الانزلاق إلى مواجهة كاملة. ومن المهم التذكير بأن التصعيد في ظروف على هذه الدرجة من القابلية للانفجار على كل الساحات يتطلب التفكير والتطوير الدائم لآليات ضبط التصعيد، وذلك بهدف مواصلة العمل في إطار الخيار الصعب بين إعطاء الفرصة لبناء القوة لأعداء إسرائيل وبين عمليات تنطوي على احتمالات عالية للتدهور باتجاه التصعيد.

3. هل أن التهديد المستقبلي الناجم عن بناء القوة على الساحة الشمالية مع التركيز على «رفع الدقة» – يتطلب المبادرة بالمعركة، أم أن بوسع إسرائيل تأجيل المواجهة وهي تعلم ان لديها القدرات الاستخبارية والتكنولوجية والعملياتية لمواجهة مستقبلية؟

إننا عندما نريد اتخاذ قرار حول كيفية العمل في قضية السلاح الدقيق فإنه يجب على الطاقم الوزاري المصغر أن يجيب على الأسئلة الآتية: هل تدخل قوة التهديد في إطار منطق «عقيدة بيغن مصغرة»، والتي تعني المبادرة بخطوة ما للحيلولة دون تشكل تهديد إستراتيجي من الدرجة الأولى، وربما حتى وجودي، على إسرائيل؟ وهل توجد لدى إسرائيل القدرة لمواجهة التهديد المتشكل من برنامج الدقة في حرب مستقبلية من ناحية التصفيح (الحماية)، وقدرات دفاع فعالة (منظومة «حيتس» و«مقلاع داوود» و«القبة الحديدية»)، وهل تمتلك إسرائيل قدرة هجومية فعالة ضد منظومة الصواريخ الدقيقة مع اندلاع الحرب؟ وهل تم استنفاذ كل البدائل السياسية والبدائل الأخرى لوقف برنامج الدقة. وإذا كان الجواب بنعم فما هي اللحظة الزمنية المناسبة للعملية؟ وهل إسرائيل مستعدة للمخاطرة بتصعيد شامل في مواجهة حزب الله على الجبهة الشمالية في أعقاب العملية؟ وهل المخاطرة الناجمة عن عدم القيام بعملية كبيرة أكبر بكثير من المخاطرة المرتبطة بالقيام بالعملية الآن؟ والبحث في هذه الأسئلة والردود عليها هو على مستوى عالٍ من السرية، وخلاصة القول أنه يمكن التقدير بأن الحديث لا يدور

فقط عن حرب وقائية، ولا حتى عن عملية وقائية؛ بل أن هناك طرق كثيرة لمواجهة هذا التهديد بدون التصعيد إلى درجة الحرب.

4. هل هناك مبادرة يمكن لإسرائيل أن تُقْدِم عليها، ويمكنها تحسين وضعها على الساحة الفلسطينية مقارنة بالوضع القائم على هذه الساحة؟

يوجد لمعهد أبحاث الأمن القومي رد واضح على ذلك – تابعوا الموضوع في هذا الفصل لاحقاً – وهو يتمثل في التوصية بتبني خطة المعهد للساحة الفلسطينية والتي تم نشرها في تشرين الأول / أكتوبر الماضي[1].

5. هل لا تزال نافذة الفرص الإستراتيجية مفتوحة أم أنها أُغلقت، في جزء من الجبهات على الأقل؟

يعود تحسن وضع إسرائيل خلال السنوات الأخيرة إلى قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، وإلى النظام الأمريكي الداعم، وإلى الحلفاء في «العالم العربي المعتدل»، وإلى ضعف أعدائها الذين كانوا منشغلين بالحرب في سورية، وكذلك إلى تراجع اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية. والتقدير هو أننا موجودون في بداية مرحلة إغلاق النافذة – بداية فيما يتعلق بالساحة الشمالية، حيث تراجعت هناك قدرة العمل الإسرائيلية بسبب حسم الحرب في سورية والتغيير في الموقف الروسي بالنسبة لها. وفي مقابل ذلك، على الساحة الفلسطينية، لا تزال نافذة الفرص مفتوحة هناك، على الرغم من أنها يمكن أن تكون وشيكة الإغلاق، بسبب ضعف إدارة ترامب وتعكير صفو العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين السعودية، في أعقاب مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي. وعلى هذه الخلفية تتراجع الآمال في أن تحصل أية خطوة تبادر إليها إسرائيل على الساحة الفلسطينية على دعم الدول العربية البراغماتية.

6. ما هو سلم الأولويات والأسبقية لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجهها إسرائيل؟

إن الجدل بين وزير الأمن المستقيل أفيغدور ليبرمان، الذي طالب بالقيام بعمل عسكري قوي ضد حماس، وبين رئيس هيئة الأركان والمجلس الوزاري المصغر، الذين فضلوا التركيز على الساحة الشمالية، هذا الجدل مرتبط بهذه القضية ذات الأهمية العالية. صحيح أنه من المحتمل أن يخوض الجيش الإسرائيلي مواجهة على ساحتين في وقت واحد (بالتأكيد عندما يكون الحديث يدور عن مواجهة منخفضة الوتيرة)، ولكنه فضل دائماً الدخول في مواجهات ذات وتيرة مرتفعة. والموارد الأساسية المتوفرة في الاستخبارات وفي سلاح الجو وفي الدفاع الصاروخي، تقود إلى ترجيح المواجهة على الساحة الشمالية، الأكثر خطورة، إلى جانب إتمام الجدار العازل فوق الأرض وتحت الأرض على الحدود بين إسرائيل وبين قطاع غزة، ومع ذلك، وفي الوقت الذي تُضعف فيه حركة حماس الردع الإسرائيلي، من ناحية الوعي على الأقل، تتزايد الفرصة أمام تقدير خاطئ على الساحة الشمالية. فإذا انتهت عملية

1 عاموس يادلين، أودي ديكل، كيم لافي، خطة إستراتيجية للساحة الإسرائيلية - الفلسطينية، معهد أبحاث الأمن القومي، تشرين الأول / أكتوبر 2018، https://bit.ly/2OMJ9xY.

إغلاق أنفاق حزب الله بدون تصعيد، وإذا انتهى النقاش حول برنامج زيادة دقة الصواريخ الموجودة لدى حزب الله بدون المبادرة بعملية ضده، فإنه يجب على إسرائيل عندها إعادة بناء الردع أمام حماس وتوجيه ضربة قاصمة للذراع العسكرية للحركة.

7. إلى أية درجة ستُبقي الولايات المتحدة الأمريكية على تدخلها في الشرق الأوسط، وما هي درجة الانغلاق على الذات التي تقودها إدارة ترامب؟

على الرغم من الخطاب اللطيف الذي يقع على مسامع إسرائيل، فإنه يجب الانتباه إلى أن إدارة ترامب، مثل إدارة أوباما، غير مستعدة للمضي بعيداً بما يتجاوز الخطوات الدبلوماسية وفرض العقوبات على الدول التي تهدد إسرائيل. ومن المهم هنا الاعتراف بأن الشعب الأمريكي غير مستعد للدخول في معركة أخرى مكلفة في الشرق الأوسط، وذلك لأسباب عديدة من بينها أن الاستقلال على صعيد الطاقة المرتبط بالثورة في مجال النفط الصخري، يقلل من أهمية المنطقة في نظره. ولا تقل أهمية عن ذلك المواجهة الأمريكية مع الصين في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، والتي تقلص الاهتمام والموارد التي توجهها الولايات المتحدة الأمريكية للشرق الأوسط. والعدو الوحيد الذي لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تعمل ضده باستخدام قواتها في الشرق الأوسط هو تنظيم داعش. وليست روسيا، وليست الولايات المتحدة الأمريكية، هما اللتان ستخرجان إيران من سورية من أجل إسرائيل. وقد سبق وذكرنا أن وقف تعزيز التواجد الإيراني في سورية بوسائل عسكرية هي مهمة بقيت كلها في الملعب الإسرائيلي فقط. وقرار الرئيس ترامب بسحب قوات الولايات المتحدة الأمريكية في سورية لا يُلحق ضرراً حقيقياً بأمن إسرائيل على المدى القصير إلا أنه يقوي أعداءها ويسهل عليهم زيادة قوتهم في سورية على المدى الطويل. ومن المناسب أن تركز إسرائيل اهتمامها على احتمال حدوث تحول مثير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، واتخاذ قرارات متسرعة من قبل الرئيس على خلاف مواقف مستشاريه والمقربين منه قد يحدث أيضاً في قضايا أخرى، تتجاوز سورية.

8. كيف ستضمن إسرائيل أن يكون دعمها مزدوجاً من قبل الحزبين في الولايات المتحدة الأمريكية؟

لقد كانت إسرائيل على مدى خمسين عاماً تقريباً موضع إجماع للأمريكيين وحظيت بدعم جارف من قبل الحزبين فيها. إلا أنه منذ عام 2015 بدأ يُنظر إلى إسرائيل، بشكل متزايد، على أنها موضع خلاف بين الحزبين. فالجمهوريون يدعمونها بشكل جارف، بينما يتحفظ الديمقراطيون على سياستها، وخصوصاً في الموضوعين الفلسطيني والإيراني. صحيح أنه يبدو اليوم بأن سياسة رئيس الحكومة، التي تستند على الجناح المحافظ في الحزب الجمهوري وعلى الإنجيليين وعلى المجتمع الأرثوذكسي، صحيح أنها «تقدم البضاعة المطلوبة»، إلا أن هذا الأمر ليس مضموناً إلى الأبد. ولذلك يجب العمل من أجل إعادة وجعل المصالح الحيوية لإسرائيل موضوعاً يهم الحزبين، وموضع إجماع في السياسة الداخلية الأمريكية. ويجب العمل على منع الإضرار بهذه المصالح مع عودة إدارة ديمقراطية في الولايات المتحدة.

9. كيف تتعامل إسرائيل مع الفجوة الآخذة في الاتساع بينها وبين يهود الولايات المتحدة الأمريكية؟

توجد العلاقات بين إسرائيل وبين يهود الشتات في نقطة أزمة لم يسبق وأن شهدت مثيلاً لها على مدى سنوات طويلة، وخصوصاً مؤخراً مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أشارت دراسة أجريت مؤخراً في معهد أبحاث الأمن القومي إلى وجود توجهات متزايدة للابتعاد والاغتراب بينهما. بالإضافة إلى ضعف روابط الشعور بالإنتماء، واهتزاز المسؤولية المتبادلة، واللامبالاة وعدم الاكتراث الذي يبديه كل طرف حيال الآخر[2]. والفجوة الأكثر إثارة للقلق هي مع الجالية الإصلاحية والجمهور الليبرالي، التي تشكل غالبية اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية. وأزمة التهويد، وقضية حائط المبكى وقانون القومية ما هي إلا علامات على أزمة الهوية على ضفتي المحيط. ويتطلب الرد على هذا التحدي عملية واسعة النطاق ومتواصلة لبلورة منظومة العلاقات والهوية بين الطرفين، وذلك عن طريق تعزيز الوعي والمعرفة المتبادلة، إلى جانب الأنشطة المشتركة. وتتطلب هذه المهمة القومية إعادة تنظيم على مستوى واسع بالتعاون مع الكثير من الجهات في إطار «إدارة قومية» – تقوم، على أساس نهج شامل، بتوفير الأساس المنطقي والتوجيه والموارد لمجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع ذات الصلة.

ويجب الاستعداد أيضاً للحرب المشتركة ضد معاداة السامية – وهي ظاهرة تزداد قوة في الغرب وفي أوروبا الشرقية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد اتخذت هذه الظاهرة في أوروبا شكلاً مؤسساتياً - جيرمي كوربين على رأس حزب العمال في بريطانيا، ورئيس حكومة هنغاريا فيكتور أوربان، وذلك على الرغم من كونه صديقاً لإسرائيل. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتخذ هذا الأمر طابعاً شعبياً مثل عملية القتل الجماعية في الكنيس في بيتسبروغ - كل تلك الأمور ما هي إلا أعراض وعلامات تحذير واضحة.

10. كيف تواجه إسرائيل عالم «ما بعد الحقيقة» و «الأخبار الملفقة»؟

من الواضح اليوم تماماً أن لهذه المظاهر تأثيرات مباشرة سواء على الأمن القومي أو على العملية الديمقراطية. وتتطلب عملية اتخاذ القرارات في مواضيع الأمن القومي فهم الواقع، بينما تقوم الديمقراطية الغربية الليبرالية على حقيقة أن جمهور الناخبين على دراية ومتابع لصيق للأمور. وتتقوض القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة عندما تؤثر المعتقدات والآراء (المسبقة) والعواطف على الخطاب أكثر من الحقائق، وعندما تقل القدرة على التمييز بين الحقيقة والكذب. والتغييرات التي طرأت على خصائص المواجهة العسكرية تجعل الواقع أكثر تعقيداً، وحتى أن الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016 وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد جسّدا قدرة جهة أجنبية ما (روسيا في هذه الحالة) على التدخل في العملية الديمقراطية في دولة أخرى. وعليه تتطلب

2 أساف أوريون وشاحر عيلام (إعداد)، يهود الولايات المتحدة الأمريكية والأمن القومي لإسرائيل، معهد أبحاث الأمن القومي، كانون الأول / ديسمبر 2018، https://bit.ly/2CJSa8l.

هذه الفترة أيضاً من الجهات ذات الصلة تنظيم نفسها لتوضيح الواقع ولإحباط التأثير الخارجي المعادي على حد سواء. ويجب الافتراض أن إسرائيل تشكل أيضاً هدفاً لعمليات التأثير التي ستزداد في السنة القادمة لأسباب عديدة من بينها انتخابات الكنيست.

نقاط التحول

نُعرِّف نقطة التحول على أنها حدث خارج عن المألوف وذو إمكانية حدوث متدنية جداً، إلا أن تداعيات حدوثه خطيرة جداً، ويجب أن نفكر في طرق لمعالجة هذه القضية. وفيما يلي التحولات التي يجب أن نكون على استعداد لها، على الأقل لجهة التفكير المبكر بها كقاعدة للرد، ولو بشكل جزئي، أو كخطة معدَّة لبناء القوة أو لاستخدامها:

اندفاع إيران باتجاه القنبلة النووية - إن لدى إيران المعرفة المطلوبة للحصول على القنبلة النووية. ونقطة التحول الهامة ستحدث (رغم أن احتمال ذلك متدنٍ) إذا اختارت إيران النموذج الكوري الشمالي، وانسحبت من معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT)، أو أنها بدأت بتطوير مسار سري وتحدي العالم عن طريق امتلاك سلاح نووي. وعلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أن تكونا مستعدتين لهذا السيناريو المتطرف، والتأكد من أنهما تمتلكان طريقة لمنع إيران من تحقيقه. والاستخبارات والقدرات العملياتية والاتفاق على تقاسم العمل هي أمور ضرورية، لأنه إذا حدث سيناريو هذا التحول، فإن الفترة الزمنية التي ستتوفر لكل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من أجل الرد ستكون قصيرة جداً.

«حالة الكل»، اشتعال عدة جبهات بالنيران معاً، حزب الله من لبنان وسورية، وإيران وقطاع غزة ويهودا والسامرة «الضفة الغربية» – إذا ضعف الردع الإسرائيلي، أو إذا أدت العلميات المحدودة إلى التصعيد إلى درجة المواجهة الشاملة، فإنه من المحتمل أن تنشأ حالة يدخل فيها كل أعداء إسرائيل الألداء، سواء بالتنسيق أو جراء عملية تدهور خلال فترة قصيرة، إلى معركة متزامنة أو في مراحل متقاربة من بعضهم بعضاً. ومن الممكن، بموازاة الانفجار على ساحة قطاع غزة وعلى ساحة الشمال، أن تندلع اضطرابات في يهودا والسامرة (الضفة الغربية). ومنذ حرب حزيران 1967 لم تعمل إسرائيل على أربع جبهات معاً (شارك في ذلك الوقت كل من مصر والأردن وسورية والعراق)، وعلى المنظومة الأمنية وعلى الطاقم الوزاري المصغر الاستعداد أيضاً للعمل في مثل هذه الظروف. وعندما يزداد احتمال حدوث مثل هذا السيناريو، فإنه يجب التأكد من بناء قوة كافية (وبشكل خاص على مستوى ملاك القوات)، ووضع خطط عملياتية وقواعد عمل مناسبة لحدث واسع النطاق من هذا النوع. ومن المهم تحديد الأولوية لجهة العمل في الساحات المختلفة وعلى الجبهات داخل هذه الساحات، وكذلك فيما يتعلق بالجهة التي يجب إخراجها أولاً من المعركة، وأي جهة يجب التعامل معها كأفضلية ثانية. ومن المهم أيضاً أن تستوضح إسرائيل ما هي المساعدة التي تستطيع الحصول عليها، في مثل هذه الحالة،

من حلفائها، وما هو طول نفسها الإستراتيجي. ولتحول من هذا النوع «حالة الكل» تداعيات كبيرة على ميزانية الأمن، وعلى الجيش الإسرائيلي، وعلى الجبهة الداخلية، وكذلك على ترميم الردع.

تغيير الرئيس ترامب سياسته حيال إسرائيل – والتوقف عن حمايتها في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومغادرة الشرق الأوسط. إن سياسة الرئيس ترامب تجاه إسرائيل إيجابية جداً، إلا أنها تتناقض مع السياسة الشاملة للانغلاق والانعزال في شعار «أمريكا أولاً» (America first) التي يرفع لواءها، وكذلك تقليص النفقات الحكومية والمعونات الخارجية الأمريكية وتدخل الحد الأدنى للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط. ويمكن القول إن الرئيس يستطيع، وإن كان احتمال ذلك ضعيفاً، تغيير سياسته بشكل متطرف، على سبيل المثال، إذا رفضت إسرائيل خطته للسلام – "صفقة القرن" الخاصة به، حيث سيكون بوسع الجهات المناهضة لإسرائيل في مثل هذه الحالة العمل ضدها عند الرئيس وذلك من خلال تقديم تبريرات معادية للسامية، أو عن طريق ادعاءات حول علاقات إسرائيل مع الصين، والتي تُلحق الضرر بالمصالح الأمريكية. وعلى إسرائيل أن تدرس مدلولات خطوات مناهضة لإسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية ومن قبلها، بدءاً بالامتناع عن التصويت على أي قرار معادٍ لإسرائيل في مجلس الأمن وانتهاء بتقليص المساعدات.

الصدام مع روسيا – إن النشاط الإسرائيلي في سورية يتناقض مع الرغبة الروسية في استقرار الدولة وإعادة إعمارها. والمستشارون الروس وعناصر الجيش الروسي في سورية، الذين عملوا بالتعاون مع الرئيس الأسد، وإيران وحزب الله، تبنوا مواقف مناهضة لإسرائيل، وقد تركت تلك المواقف آثارها على منظومة الأمن الروسية بمجملها. ومن شأن توجيه ضربة إسرائيلية إلى الجنود الروس في سورية، أو النشاط ضد منظومات الدفاع الجوي المتطورة التي جرى نقلها إلى سورية، والتي تتسبب باستهداف مباشر للنظام السوري، من شأن ذلك أن يغير بصورة كبيرة السياسة الروسية فيما يتعلق بالنشاط الإسرائيلي في سورية – من التنسيق الإستراتيجي مع إسرائيل وتفادي الاحتكاك إلى مواجهة مباشرة مع النشاط الإسرائيلي، وتعزيز الدفاع الجوي وتطبيق قواعد متساهلة لإطلاق النار، وكذلك تبني خطوات دبلوماسية قاسية ضد إسرائيل.

اليوم الذي يلي أبو مازن - انتفاضة ثالثة مسلحة، وسيطرة حماس على يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، و«التنظيم» هو من يقود العنف باستخدام الأسلحة النارية ومختلف العمليات

لقد تمتعت إسرائيل خلال العقد الأخير بهدوء نسبي في الضفة الغربية وبالتعاون مع أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في الصراع ضد التنظيمات المسلحة، وفي مقدمتها حركة حماس. ويخدم هذا التعاون المصلحة الفلسطينية على النحو الذي يراه محمود عباس ورؤساء أجهزة الأمن الفلسطينية. وهناك احتمال متدنٍ رغم أنه ليس بالقليل جداً، في أن يتبنى الزعيم القادم للسلطة الفلسطينية / ومنظمة التحرير الفلسطينية / وحركة فتح سياسة متشددة شبيهة بالسياسة التي قادها

ياسر عرفات عام 2000 (الانتفاضة الثانية)، والأخطر من ذلك هو أن تسيطر حركة حماس على يهودا والسامرة (الضفة الغربية). حيث ستشكل عمليات إطلاق النار والعبوات الناسفة والعمليات الانتحارية (الاستشهادية) تحدياً لإسرائيل إلى درجة الحاجة للقيام بعملية شبيهة بعملية «السور الواقي» عام 2002 (أي إعادة احتلال مراكز المدن في الضفة الغربية).

سقوط النظام في مصر، ونشوء محور تركي مصري ضد إسرائيل. الحديث هنا يدور عن سيناريو مشابه لسيناريو سقوط نظام حسنى مبارك. فالوضع الاقتصادي الصعب، والوضع الاجتماعي المتوتر، في مصر سيؤديان إلى صعود حكم «الأخوان المسلمين» من جديد، إلا أنه في هذه المرة، وليس كما كان الحال إبان حكم محمد مرسي، سيمسك «الأخوان المسلمون» بالسلطة بشكل قوي، وسيكون من بين الخطوات التي سيقدم عليها النظام إلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل، أو على الأقل إلغاء الملحق العسكري الخاص به. وفي موازاة ذلك، ستنضم مصر إلى تركيا في إدارة سياسة مناهضة لإسرائيل بشكل أكبر، ودعم حماس والفلسطينيين، بشكل يضر مباشرة بالمصالح الإسرائيلية.

سقوط النظام في الأردن - يعاني الأردن من أزمة اقتصادية خانقة ناجمة عن إغراقه باللاجئيين. كما أن النظام نفسه يعاني من أزمات سياسية متواصلة، والتي يوجَّه بعضها ضد الملك مباشرة وضد النظام الملكي. وسيشكل تحويل الجبهة الأردنية إلى جبهة نشطة ضد إسرائيل تغييراً دراماتيكياً يتطلب تغييراً في حجم القوات الخاصة بالجيش الإسرائيلي، وإقامة عائق أرضي على الحدود الإسرائيلية – الأردنية شبيه بالعائق على الحدود مع مصر، وحتى ذلك الموجود على الحدود مع غزة، بالإضافة إلى سياسة أمن دائم مختلفة تماماً. ومن المحتمل أن تكون الأردن دولة داعش جديدة أو دولة «أخوان مسلمين»، أو دولة يظهر فيها النفوذ الشيعي الإيراني الذي يمكن أن يصل عن طريق العراق. وفي كل هذه الأحوال، سينشأ فيها نظام غير ودي تجاه إسرائيل، سيقوم بإحياء الجبهة الشرقية بكل خطورتها. ومن المناسب أن يتم وضع خطة معدة سلفاً لمواجهة مثل هذا السيناريو الخطير.

هجوم سايبر خطير (إيراني أو روسي أو من جهة مجهولة) ضد المنظومة المالية والبنى التحتية في إسرائيل – يشكل السايبر مجالاً جديداً للمعركة في القرن الحادي والعشرين. وقد كانت إسرائيل إلى الآن بين الدول الرائدة في المجال، وكان أعداؤها متخلفين وراءها. ولإسرائيل منظومة حماية من الأكثر تطوراً في العالم، إلا أنه يتم في عالم السايبر تطوير اجهزة هجومية حديثة بشكل دائم. وروسيا بوصفها دولة عظمى عريقة في مجال السايبر، وكذلك إيران بوصفها دولة تقوم بتطوير قدراتها في هذا المجال، قد تقومان بمهاجمة إسرائيل في هذا المجال الحديث. وستكون عملية تحديد مصدر الهجوم – لفرض ردعه وإفشاله والرد عليه – عملية إشكالية، وستكون هناك ضرورة لدراسة الرد في حال التأكد من هوية المهاجم، وقوة الضرر ومدلولات الرد والتصعيد في مجال السايبر وخارجه.

الرد على التحديات

توصيات:

هناك في مجال التحديات العسكرية التي تواجهها إسرائيل تناسب عكسي بين خطورة التهديد وحجم تحدي المواجهة معه، وبين إلحاحية وراهنية التهديد. ولذلك من المهم جداً عدم السماح بوضع التحدي الرئيسي على الهامش وتحويله إلى تحدٍ ثانوي. فمن ناحية خطورة التهديدات نجد الترتيب على النحو الآتي: البرنامج النووي الإيراني، حزب الله وإيران في سورية، وحماس في قطاع غزة، أما من ناحية الإلحاحية فإن الوضع في غزة قد يتدهور في المدى الراهن. وفي سورية يمكن أن تتطور في كل لحظة ضرورة لمهاجمة مكون إضافي من التواجد الإيراني فيها. وفي لبنان، التصعيد مرتبط بقرار إسرائيلي بالعمل ضد بناء بنية تحتية عسكرية متطورة. وفي مواجهة التحدي النووي الإيراني، فإن عملية إسرائيلية ستأتي فقط إذا اندفع الإيرانيون باتجاه القنبلة، أو أن يتم اكتشاف برنامج سري في هذا السياق، أو أن يتم تجاوز الخطوط الحمراء.

وتركز التحديات السياسية هي الأخرى في هذه الساحات الأربع: مواصلة المواجهة ضد البرنامج النووي الإيراني وكشف النوايا والقدرات التي تحاول إيران إخفاؤها؛ والكشف عن عدم مشروعية التواجد الإيراني في سورية، ومساعي التخريب الإيرانية على المستوى الإقليمي ودعمها للإرهاب، وقيادة خطوات سياسية ضدها؛ والاستعداد لاحتمال طرح «صفقة القرن» من قبل إدارة ترامب ومدلولاتها؛ وتسوية في غزة ومعالجة الأزمة الاجتماعية الاقتصادية في القطاع؛ والاستعداد لمستقبل السلطة الفلسطينية بعد غياب محمود عباس. إضافة إلى ذلك سيكون مطلوباً مواصلة العمل ضد حركة نزع الشرعية عن إسرائيل (BDS) وكبح الضرر في العلاقات مع قطاعات هامة من المجتمع الأمريكي، وخصوصاً يهود الولايات المتحدة الأمريكية.

لم تستغل إسرائيل، بدرجة كافية، نافذة الفرص السياسية التي سنحت خلال العقد الأخير. والمواجهة مع التحديات العسكرية والسياسية تتطلب المبادرة، والخروج من حالة الوضع الراهن الإشكالي على المدى البعيد، واستغلال الفرص لتقوية إسرائيل. والمبادرة الأساسية، إلى جانب الاستعداد المتطور للمواجهات في الشرق وفي الشمال وفي الجنوب، هي في صلب التوصيات الإستراتيجية للمواجهة مع المشكلات الرئيسية التي تواجهها إسرائيل خلال السنوات القادمة:

1. **في مواجهة التحدي النووي الإيراني:** التوصل إلى تفاهمات واضحة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تتضمن جهداً استخبارياً وردعاً مشتركاً، وتحديد الخط الأحمر للحالة التي تتوقف فيها إيران على تنفيذ بنود في الاتفاق النووي، وبكل تأكيد إذا حاولت الاندفاع إلى القنبلة النووية، ووضع خطة مشتركة سياسية وعسكرية لوقف إيران في حالة تجاوزها للخطوط الحمراء. وفي ضوء

انسحاب ترامب من الاتفاق النووي واحتمال أن تقوم إيران باستئناف النشاطات النووية، عندها يجب أن تتيح ميزانية الأمن وخطط الاستعداد وبناء القوة في إسرائيل الاستعداد العملياتي لعلمية ما ضد إيران النووية. وكذلك هناك حاجة للتوصل إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تقول إنه في حال وضع صيغة لاتفاق جديد مع إيران، فإن التسويات التي يجب التوصل إليها من أجل الاتفاق يجب ألاّ تضر بالمصالح الإسرائيلية.

2. **ضد إيران في سورية** – في الوقت الحالي تستطيع إسرائيل الاستمرار في حملتها لمنع التغلغل الإيراني في سورية بالاعتماد على التفوق الاستخباراتي والقدرات الهجومية المتنوعة والدقيقة. ومن المفضل أن تواصل إدارة المعركة على الأراضي السورية، إلا أنه يجب على إسرائيل أن تكون جاهزة أيضاً لاحتمال أن تتسع المعركة إلى لبنان أو إلى إيران مباشرة. ويجب بذل كل الجهود من أجل تفادي الاصطدام مع القوات الروسية في سورية. هذا وقد بدأت عملية ترميم الجيش السوري بالفعل، وهي العملية التي قد تؤدي إلى شراسة أقوى من قبل النظام ضد عمليات سلاح الجو الإسرائيلي في الأجواء السورية. وكل هذا يقود إلى الحاجة لإجراء دراسة نقدية للقواعد القائمة. والاستعداد لاحتمال أن تتمكن إسرائيل من مواصلة الهجمات الجوية، ولكن في حالات أقل مما كان عليه الحال في السنوات الأخيرة وعلى قاعدة استعدادات أكبر، وكذلك دراسة احتمالات عمل أخرى.

3. **في مواجهة حزب الله** - يجب على إسرائيل الاستمرار، بشكل منظم، في منع نقل السلاح النوعي إلى حزب الله في لبنان، طالما أن الظروف الإستراتيجية تسمح بذلك. إضافة إلى ذلك، على إسرائيل الاستعداد لعملية ضد الصواريخ الدقيقة في لبنان وضد البنية التحتية التكنولوجية لإنتاجها. والقرار حول ذلك يجب أن يأخذ في الحسبان أن عملية كهذه يمكن أن تتسبب في مواجهة واسعة وطويلة، ستتضمن قدرات هجومية ودفاعية، والنيران والهجمات البرية والدفاع البري والجوي والدفاع ضد الصواريخ، لذلك فإنه من الصواب العمل وفقاً لسرعة تطور التهديد. ويجب في الوقت نفسه تطوير الاستعداد في الجبهة الداخلية للحرب على الجبهة الشمالية. وعلى إسرائيل أن تستمر في توضيح الرسالة بأنها ترى في لبنان وحزب الله شيئاً واحداً، وبأنها ستواصل العمل بما ينسجم مع ذلك إذا قام حزب الله بضرب إسرائيل. كما أنه يجب وضع النهج الإسرائيلي للحرب ضد حزب الله وللفترة التي تليها، بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية ومع الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

4. **النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني كان ولا يزال المشكلة على الأساسية لإسرائيل** في علاقاتها مع جيرانها في المنطقة ومع المجتمع الدولي. ومبادرة إدارة ترامب لـ «صفقة القرن» لازالت تؤجَّل، والقطيعة بين الإدارة الأمريكية والفلسطينيين تضمن لإسرائيل الفوز في «لعبة الاتهامات» حتى قبل الكشف عن المبادرة وطرحها على جدول الأعمال. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية والعالم العربي السني البراغماتي يتوقعون خطوة إسرائيلية تعيد الثقة بها وبنواياها الطيبة. إلا أنه، وبما يتجاوز توقعات حلفاء إسرائيل فإن خطوة كهذه هي مصلحة إسرائيلية من الدرجة الأولى، والتي ستسمح لها برسم حدودها وخصائصها كدولة يهودية ديمقراطية آمنة وعادلة. وسيكون من الخطأ التاريخي

الاكتفاء بالوضع الراهن، والذي يعني تدهوراً خطيراً إلى واقع الدولة الواحدة. هذا وقد فُتحت أمام إسرائيل نافذة فرص إستراتيجية نادرة لتبني خطوات مستقلة ومنسقة على الساحة الفلسطينية، وهي النافذة التي من الصواب استغلالها. وكان معهد أبحاث الأمن القومي قد عرض مؤخراً خطة سياسية أمنية لهذه الساحة، والتي تشتمل على سلسلة من الخطوات لوقف الانزلاق إلى واقع الدولة الواحدة وبداية تحرك إلى واقع كيانين لدولتين. كل ذلك دون أن يكون هناك أي احتمال لفيتو فلسطيني على الخطوات، وخصوصاً عن طريق تعريف جديد للمسؤولية على المناطق التي يتم في إطارها توحيد المناطق A وB، وتعريفها بوصفها مناطق مفتوحة للاستخدام الفلسطيني مثلما هو الحال في المناطق C الحالية، إلى جانب عدم المس بالكتل الاستيطانية والحفاظ على حرية العمل الأمني لإسرائيل في كل المنطقة. وبذلك يتم تحقيق تحسن طويل المدى في الاستقرار الأمني والمكانة الإستراتيجية لإسرائيل.

5. **غزة تحت حكم حماس ليست شريكاً في أي عملية سياسية.** إن أية تسوية سياسية مع حركة حماس – والتي هي منظمة لا تعترف بإسرائيل - تضعف المعسكر المعتدل في الساحة الفلسطينية (السلطة في رام الله) وتشجع من يدّعون بأن إسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة. ومع ذلك يبدو أنه لا توجد لدى حماس خيارات عسكرية جدية، لأن إسرائيل قد طورت قدرات في مواجهة الأنفاق والصواريخ العابرة للحدود، كما أنها غير قادرة على توفير احتياجات السكان. ونتيجة لذلك فإن الحركة مستعدة للبحث في تسوية وفق شروط يمكن لإسرائيل القبول بها. وكان يظهر في الماضي أنه لا يوجد هناك أي مجال للاتفاق بين إسرائيل وبين حماس - ولا حتى للدخول في عملية مفاوضات حول التسوية – بسبب قضية الجنود المفقودين والمواطنين الموجودين لدى حماس، وبسبب عدم وجود استعداد لدى الحركة للقبول بمبدأ «إعادة الإعمار مقابل التجريد من السلاح». إلا أنه من المحتمل، في أعقاب أزمتها الحالية، أن توافق على «هدنة صغيرة» في إطار التسوية. ويجب أن تتم دراسة احتمال كهذا بحيث تضمن شروط الحد الأدنى الإسرائيلية في التسوية على الأقل، في حال تم التوصل إليها، عدم قدرة حماس على مواصلة بناء قوتها.

6. **المعركة العسكرية ضد حماس** – يجب العودة والتأكد من وجود خطة عملياتية لا تهدف إلى احتلال غزة، إلا أنها تضمن الوصول إلى مراكز الثقل الخاصة بحركة حماس، وذلك بهدف توجيه ضربة قوية لها، بدون الاعتبار القائل «بالحفاظ عليها كعنوان». والذراع العسكرية لحركة حماس لم تتلق ضربة قوية خلال جولات القتال الثلاث خلال العقد الأخير، ومن المهم أن تدفع هي، وليس السكان، الثمن في حال حدوث مواجهة.

7. **مع روسيا والصين** – من المفيد الإبقاء على علاقات وثيقة، ولاسيما العلاقات التجارية الواسعة مع هاتين الدولتين على أساس الحوار المفتوح والصريح، ولكن دون أن ننسى للحظة من هي الدولة الحليفة الوفية لإسرائيل، أي الولايات المتحدة الأمريكية والتي يوجد لإسرائيل معها علاقات خاصة، والتي تتقاسم إسرائيل معها القيم والمصالح التي لا يوجد بديل عنها. كما أن روسيا والصين غير معنيتين، أو أنهما لا تستطيعان أن تقدما لإسرائيل الدعم الأمني والدبلوماسي الذي تقدمه لها

الولايات المتحدة الأمريكية. وأمام الصين بالذات، من المهم بشكل خاص تقوية عناصر إدارة المخاطر في السياسة المرتبطة بالاستثمارات الصينية الحيوية في إسرائيل والحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي توجد لديها حساسية كبيرة جداً في موضوع نقل التكنولوجيا إلى الصين. والمطلوب مع روسيا هو توضيح مجالات التنسيق ومنع الاحتكاك في سورية من جديد، والعمل على تقليص إمدادات الأسلحة المتقدمة إلى كل من سورية وحزب الله، ومحاولة تقليص الدعم الروسي لإيران. ويجب هنا أيضاً أن نُظهر الاهتمام الكبير بالحساسية الأمريكية تجاه روسيا، التي يُنظر إليها في الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى تتصرف بعدوانية في أوروبا بشكل عام، وحيال أوكرانيا بشكل خاص.

8. **الحرب ضد نزع الشرعية عن إسرائيل تتطلب أسلوباً مختلفاً عن النهج المتبع حتى اليوم.** وبما يتجاوز موضوع اتباع سياسية أخرى في الموضوع الفلسطيني، والذي سيساعد في تقليص النقد الموجه إلى إسرائيل بدرجة كبيرة، فإنه يجب ضمان تنسيق النشاط ضد الجهات المشاركة في سحب الشرعية عن إسرائيل. والمطلوب هو رد متوازن من قبل الأذرع العلنية والسرية الخاصة بالدولة. وكذلك عن طريق جهات في المجتمع المدني. وهذا الموضوع أهم من أن يتم استخدامه كوسيلة لعب في السياسة الإسرائيلية الداخلية. وفي هذا المجال أيضاً يوجد لمعهد أبحاث الأمن القومي توصيات منظمة والتي يأتي في صلبها التركيز على الحاجة إلى استجابة إسرائيلية – يهودية مشتركة حول العالم، حكومية أو غير حكومية، مع بناء بنية تحتية معلوماتية وتنظيم حملة شاملة ومتضافرة، وبذل الجهود أمام أطياف مختلفة من الجمهور[3].

9. **يهود الولايات المتحدة الأمريكية هم عنصر أساسي للمساهمة في أمن إسرائيل.** هناك حاجة إلى عمل مبادِر لتوثيق العلاقات مع مختلف القطاعات في الجالية اليهودية، مع التركيز على الشباب وعلى الإصلاحيين والمحافظين. ومن الضروري إجراء حوار دائم مع قطاعات مختلفة في المجتمع الأمريكي الموجودة في حالة صدام مع إدارة ترامب، ولا يوجد لها تاريخ معادٍ لإسرائيل أو صدامات مع اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تجديد التعاون والحوار مع الحزب الديمقراطي. ويمكن فعل ذلك بدون الإضرار بالعلاقات مع إدارة ترامب ومع الجمهور الواسع المؤيد في أوساط الجمهوريين والإنجيليين.

10. **في ضوء (السنة المتفجرة 2019) – تعزيز جاهزية الجيش الإسرائيلي وزيادة ميزانية الأمن.** بسبب قابلية الانفجار العالية على كل الجبهات وبعض الضعف الذي لحق بالردع الإسرائيلي، فإنه ينبغي على وزير الأمن «الجديد» ورئيس هيئة الأركان القادم إعادة دراسة منطلقات العمل القائمة في أساس خطة «غدعون»، وتعزيز جاهزية الجيش الإسرائيلي للمواجهة على كل الجبهات. والحديث يدور عن تعزيز التدريبات، والمستودعات، والأهم وضع إستراتيجيات وبرامج عملياتية مناسبة

3 من بين إصدارات معهد أبحاث الأمن القومي في موضوع مواجهة ظاهرة نزع الشرعية عن إسرائيل، انظر: عيناف يوغف وغاليا ليندنشتراوتس (إعداد)، ظاهرة نزع الشرعية: تحديات وردود، معهد أبحاث الأمن القومي، الوثيقة 164، شباط / فبراير 2017; أفنير غولوب، الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية: ثروة للسياسة العامة، معهد أبحاث الأمن القومي، الوثيقة 174، نيسان / ابريل 2018; يوتام روزنر وعادي كنتور (إعداد)، الاتحاد الأوروبي في عصر الاضطرابات: الاتجاهات والتحديات والتداعيات بالنسبة لإسرائيل، معهد أبحاث الأمن قومي، الوثيقة 175، أيار / مايو 2018.

لأحدث القدرات ولطرق العمل التي تم تطويرها من قبل إيران وحزب الله وحماس.

وأخيراً، إن إسرائيل تقترب من سنة الانتخابات، وهذا الوقت له تأثير كبير على الخيارات وعلى الدوافع الأمنية، وهو ما يتسبب بنقص في الأصغاء والاهتمام في الحكومة وفي الكنيست، وهو الأمر الذي يتطلب الدراسة في زمن استبدال أصحاب المناصب في السلطة، ويستهلك الوقت المطلوب لبناء الثقة وللتأسيس، للتعاون بين المكونات الجديدة التي تعوزها التجربة. وفي المواضيع الأمنية، هناك أهمية خاصة لثقة الجمهور في متخذي القرارات. ويمتاز العصر الحالي بتآكل الثقة بمؤسسات الدولة، إلا أنه لا يزال للجمهور الإسرائيلي ثقة كبيرة بالجيش وبالمؤسسة الأمنية، وهذه الثقة ليست أمراً بدهياً. والواقع السياسي المتوقع في العام القادم سيترافق بتحديات لشرعية المستوى السياسي في أوساط الجمهور، وستزيد المسؤولية بشكل كبير على المستوى السياسي، وعلى المستوى العسكري، وخصوصاً على رئيس هيئة الأركان، لتقديم التحليل الموضوعي والمهني للوضع أمام المستوى السياسي نفسه وأمام الجمهور. ومن شأن حالة الاستقطاب السياسي في إسرائيل والوضع القانوني لرئيس الحكومة (الذي يعمل أيضاً كوزير للدفاع)، من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة الجدل وزيادة الشكوك، لجهة الدوافع لأي قرارات أمنية أو سياسية. وعلى خلفية ذلك، يمكن إلحاق الضرر بالمستوى العسكري فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

قد يتضح أن سنة 2019 هي سنة تحول في أعقاب عدة سنوات من نافذة الفرص السياسية لتحسين وضع إسرائيل الأمني، ولتحقيق الأهداف القومية ولبلورة مستقبلها. والفجوة الاستخباراتية والعسكرية بين إسرائيل وبين أعدائها هي في طور الإغلاق، وتزداد قابلية الانفجار على كل الساحات والجبهات التي تواجهها إسرائيل. وعلى الرغم من الحملة الانتخابية للكنيست في هذا العام، إلا أنه من الأهمية بمكان أن نعرف كيف نُقْدِم على خطوات سياسية على الساحة الفلسطينية ومواجهة التهديدات العسكرية الحاسمة، مع تطوير آليات محدثة لضبط التصعيد ولاختصار مدة المواجهات، في حال اندلاعها.

لقد كان جوهر الحنكة السياسية للقادة الصهاينة ولقادة إسرائيل هو القدرة على تحديد الفرص الإستراتيجية أمام الدول العظمى والمجتمع الدولي، وأمام جيرانها العرب والمسلمين في إسرائيل. هذا النهج لا يزال ساري المفعول إلى اليوم أيضاً – بما لا يقل عما كان عليه الحال في الماضي، بل وربما أكثر من ذلك.

مركز تخصصي تابع لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، يُعنى بمتابعة الشأن «الإسرائيلي» وما يتعلق بالصراع العربي الصهيوني، من خلال رصد المؤسسات الفكرية والثقافية ومراكز التخطيط العلمي والبحث الأكاديمي في الكيان الصهيوني، ويعمل على ترجمة الدراسات البحثية والوثائق التي تصدر عن هذه المؤسسات، والخطط والقرارات ذات الطابع الاستراتيجي التي تنبثق عن المؤتمرات ومراكز صناعة القرار «الإسرائيلي»، إضافة إلى تشكيل قاعدة بيانات شاملة تحتوي على معلومات هامة عن مختلف نواحي الحياة «الإسرائيلية» السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الإسهام في تشكيل فهم سليم حول طبيعة المشروع الصهيوني في إطار الصراع الدائر معه، بالاستناد على أسس معرفية صحيحة من خلال القراءات النقدية للابحاث المترجمة والندوات الحوارية والفعاليات التي يقيمها المركز.

www.tlc-aldirasat.com

Tlc-aldirasat@hotmail.com

www.facebook.com/tlcaldirasat

https://twitter.com/TlcAldirasat

https://telegram.me/tlcaldirasat